أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

The Impact of Financial Governance Tools on Financial Performance of Commercial Banks

إعداد

عبدالنبى مسعود أمحمد التائب

إشراف

الدكتور أرشد فؤاد مجيد التميمي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه

فلسفة في التمويل

كلية الأعمال

قسم التمويل

جامعة عمان العربية

2013

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

ب

التفويض

أنا عبدالنبي مسعود امحمد التائب أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخة من أطروحتى للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

عبدالنبي مسعود أمحمد التائب

التوقيع:

التاريخ: 21/5/2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت أطروحة الدكتوراه للطالب: عبدالنبي مسعود أمحمد التائب بتاريخ 12\4\ 2014

وعنوانها " **أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية**"

وقد أجيزت بتاريخ 11 / 5 / 2014

أعضاء لجنة المناقشة:-

		التوقيع
الأستاذ الدكتور: قحطان السامرائى	رئيساً	.....
الاستاذ الدكتور: عبدالنافع الزرري	عضواً	.....
الدكتور هارون الريالات	عضواً	.....
الدكتور خلدون القيسي	بدلاً من المشرف	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي منحنى الطموح وسدّد خطاي فى هذه المسيرة العلمية الكبيرة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذى الفاضل دكتور. أرشد فؤاد مجيد التميمي لما قدمه لي من رعاية واهتمام كبيرين؛ إذ لم يتوان لحظة عن تقديم النصح والإرشاد، ولم يبخل بجهد أو نصيحة، وكان مثالاً للعالم المتواضع، فله مني كل الإحترام والتقدير.

كما أقدّم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، فمهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة.. إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدّم لي يد المساعدة، وسهّل لي الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لأغراض هذه الأطروحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من آبت روحه إلى خالقه قبل ان تكتحل عيناه بما حققته من إنجاز. . . إلى من علمني العطاء بدون انتظار . . إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، والدي العزيز. أسال الله أن يتغمده بواسع رحمته .

إلى من هي أغلى من روحي والدم الذي يجري في عروقي. . . إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، والدتي الغالية.

إلى كل العيون التي تترقب نجاحي، والقلوب الطاهرة الرقيقة التي تنبض لأجلي،إخوتي.

إلى من معهم ســـعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة ســـرت، وكانوا معي على طريق النجاح، أبنائى وزوجتي العزيزة.

إليهم جميعا أهدى هذا الجهد المتواضع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب

الشكر والتقدير ..... د

الإهداء ..... ه

قائمة المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ح

قائمة الأشكال ..... ي

الملخص ..... ك

Abstract ..... م

الفصل الأول الأطار العام للدراسة 1

1-1 المقدمة 2

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها: 4

3-1 فرضيات الدراسة: 5

4-1 أنموذج الدراسة 7

5-1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة ونماذج قياسها: 8

6-1 أهمية الدراسة: 11

7-1 حدود الدراسة 12

8-1 هيكل تنظيم الفصول اللاحقة للأطروحة 13

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات ذات الصلة 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة 15
المبحث الأول الحوكمة في البنوك التجارية 16
المبحث الثانى الحوكمة المالية في البنوك التجارية 49
المبحث الثالث الأداء المصرفي ، مفهوم وأهمية الأداء وتقييمه وطرق قياسه 104
المبحث الرابع الدراسات ذات الصلة 120
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 137
1-3 مجتمع الدراسة والعينة 138
2-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات: 139
3-3 إجراءات الدراسة: 140
4-3 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية: 142
الفصل الرابع التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات 147
الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات 168
المبحث الثاني التوصيات 179
المراجع 183
المراجع باللغة العربية : 183
المراجع باللغة الإنجليزية: 194

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	135
2	مصفوفة ارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة	136
3	نتائج اختبار (Variance Inflation Factor) للمتغيرات المستقلة	137
4	نتائج اختبار استقرارية البيانات (Stationary)	138
5	نتائج اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي للفرضية الأولى	139
6	نتائج اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي للفرضية الثانية	139
7	نتائج اختبار الارتباط الذاتي والانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الأولى ضمن نموذج التأثير الثابت.	141
8	نتائج اختبار الانحدار البسيط لملاءة رأس المال على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت.	142
9	نتائج اختبار الانحدار البسيط لنسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت.	143
10	نتائج اختبار الانحدار البسيط لمعدل توظيف الودائع على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت.	144
11	نتائج اختبار الانحدار البسيط لكفاءة المصروفات على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت.	145

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12	نتائج اختبار الانحدار البسيط للرافعة المالية على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت	146
13	نتائج اختبار الارتباط الذاتي والانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الثانية ضمن نموذج التأثير الثابت.	147
14	نتائج اختبار الانحدار البسيط لملاءة رأس المال على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت .	148
15	نتائج اختبار الانحدار البسيط لنسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت .	149
16	نتائج اختبار الانحدار البسيط لمعدل توظيف الودائع على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت.	150
17	نتائج اختبار الانحدار البسيط لكفاءة المصروفات على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت.	151
18	نتائج اختبار الانحدار البسيط للرافعة المالية على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت.	152

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	أنموذج الدراسة .	7
2	مدى اِستفادة البنوك من تطبيق الحوكمة.	28
3	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.	33
4	الأدوات الكمية والنوعية لحوكمة البنوك التجارية وفقاً لاتفاقيات بازل.	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

إعداد

عبدالنبي مسعود إمحمد التائب

إشراف

الدكتور أرشد فؤاد مجيد التميمي

الملخص

هدفت هذه الدراســـة إلى بيان أثر بعض أدوات الحوكمة المالية متمثلة في (ملاءة رأس المال، ونســـبة الأصول الثابتة إلى رأس المال، ومعدل توظيف الودائع، وكفاءة المصروفات، و الرافعة المالية) على الأداء المالى للبنوك التجارية الليبية كآلية من آليات تطبيق الحوكمة.

يتكون مجتمع الدراســـة من جميع البنوك التجارية الحكومية العاملة في القطاع المصـــرفي الليبي والبالغ عددها خمسة بنوك وللفترة الممتدة من 1999-2007.

ولتحقيق غرض الدراسة قام الباحث باستخدام برنامج (E-views) لتحليل بيانات الدراسة والتي تم جمعها من خلال التقارير الســـنوية للبنوك عينة الدراســـة للفترة قيد الفحص والتحليل، وتم استخراج البيانات الوصفية والمتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة وإيجاد مصفوفة ارتباط بيرسون واختبار استقرارية البيانات لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد واختبار التأثير الثابت والعشوائي لفرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأداة الحوكمة المالية المتمثله في (ملاءة رأس المال) (نسبة الأصـــول الثابتة الى رأس المال) على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية، مع عدم وجود أثر لهما على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأداة الحوكمة المالية (معدل توظيف الودائع) على العائد على الأصـــول في البنوك التجـــارية الليبية، بينما نلاحظ وجود أثر لهذا المتغير على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لأداة الحوكمة المالية (كفاءة المصـــروفات) و(الرافعة المالية) على كل من العائد على الأصـــول وهامش صـــافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.

بناءً على نتائج الدراسة يقترح الباحث:

1- ضـــرورة التزام البنوك التجارية الليبية بتعليمات البنك المركزي وتوصيات لجنة بازل للإشراف المصرفي؛ من أجل التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة فى ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه معايير القياس والأداء.

2- ضـــرورة التزام البنوك التجارية الليبية بالتركيز على الدور الفاعل لأدوات الحوكمة المالية بالنظر إلى دورها الأســـاســـي كمؤشرات للإنذار المبكر في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

"Impact of Financial Governance Instruments on Commercial Bank Performance"

Prepared by:

Abdalnabe Masoud Al-Ta'eb

Supervised by:

Dr. Arshad Fouad Majeed Al-Tamimi

This study aimed to explain the impact of some Financial Governance Instruments (Capital Adequacy, Fixed Asset to Capital ratio, deposits utilization rate, Expenses Efficiency and Financial Leverage) on commercial bank's performance in Libya.

The population and the sample of study consists of all state-owned commercial banks operating in the Libyan banking sector which are five (5) banks and covered the period (2000-2007).

To achieve the aim of the study, the researcher used (E-views) program to analyze the data of the study which were collected from the annual reports during the period of the study . For the purpose of testing hypothesis, descriptive statistics, averages, standard deviations, normal distribution test, Pearson correlation,

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

simple as well as multiple regressions with fixed and random effect were used. The most important results of the study are as follows:

1. There is significant statistical effect for Capital Adequacy and Fixed Assets to Capital ratio as Financial Governance tools on the Return on Assets for Libyan Commercial Banks. In contrast, there is no significant effect of the said Financial Governance tools on the Deposits Utilization rate.
2. There is no significant statistical effect for Expenses efficiency and Financial leverage as Financial Governance tools on the Return on Assets for Libyan Commercial Banks. In contrast, there is significant effect of the said on the Deposits Utilization rate.
3. There is significant statistical effect for Expenses efficiency and Financial Leverage as Financial Governance tools on the Return on Assets for Libyan Commercial Banks and Deposits Utilization rate.

The recommendation of the study was as follows:

1. The researcher recommends commercial banks in Libya to adhere the regulations issued by the Central Bank of Libya and Basil requirements in order to achieve a adequate application for governance principles in the light of environmental changes and the performance standards imposed to commercial banks.
2. The researcher recommends commercial banks in Libya to concentrate on the efficient role played by financial governance tools as an early warning indicator for the weakness points in banking performance.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أنموذج الدراسة

5-1 التعريفات والمصطلحات الإجرائية

6-1 أهمية الدراسة

7-1 محددات الدراسة

8-1 تنظيم الفصول اللاحقة للأطروحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I-1 المقدمة

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية . إن ما تعرضت له دول جنوب شـــرق آســـيا واليابان من أزمة مصرفية واقتصادية كان ناجماً بشكل أساسي عن عدم التشدد في معايير المؤشـــرات المالية ونظم الإنذار المبكر ، وضعف الرقابة الداخلية والبنية الهيكلية لرؤوس أموال البنوك العاملة في تلك الدول وعدم الإفصـــاح، علماً أن ضـــعف الجهاز المصرفي لأي بلد يؤدي إلى تهديد الاســـتقرار المالي والنظام الاقتصـــادي لكافة قطاعات ذلك البلد، وهذ ما جعل المؤسسات المالية الدولية، مثل: البنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي؛ وبنك التسويات يفكرون في آليات تعمل على الأقل في التنبؤ بها ومواجهتها للتخفيف من آثارها المدمرة على المســـتوى الدولي، ولعل أهم تلك المفاهيم هى مفاهيم الحوكمة المالية التى تتسم بمؤشرات مالية وقدرة تنبؤية تحدد نقاط القوة والضعف فى الأداء المصرفى.

إن التطور الاقتصادي المعاصر قد أظهر من ناحية أن سلامة هذا القطاع ونموه وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام، ومن ناحية أخرى فقد اتضح أن هذا القطاع هو من أكثر القطاعات الاقتصـــادية اندماجاً في الاقتصـــاد العالمي.وأظهرت الدراسات المتعددة التي قامت بها المؤسسات الدولية أن أحد أهم عوامل التقدم والنجاح الاقتصادي يتمثل بوجود مؤسسات مالية سليمة وقوية تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فقد ازداد الوعي بأهمية سلامة المؤسسات المالية (Financial Firms Soundness) المختلفة، كذلك أظهرت التجربة أن هذه المؤسسات المالية أكثر تأثراً وارتباطاً بما يحدث في بقية أجزاء الاقتصاد، وكما أنها أكثر ارتباطاً وتداخلاً مع المؤسسات المالية الأخرى في العالم، وبالتالي فإن أية أزمة تلحق بهذا القطاع في إحدى الدول فإنها لن تلبث أن تؤثر و تتأثر – بطرق العدوى – في العديد من الدول الأخرى.

يعتبر نظام الحوكمة المالية أحد الدعائم الأســـاســـية لتحقيق النجاح على المدى الطويل، ويعتمد نجاح هذا النظام – بصـــورة كبيرة– على مهارات وخبرات ومعرفة القائمين على إدارة البنك وكما أن صناعة الخدمات المالية تلعب دوراً هاماً في تنفيذ وتطبيق مبادئ الحوكمة. ومن المنظور المصرفي، يشمل نظام الحوكمة الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال دور كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليـــا، بمـــا يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المســـتفيدين، وحماية حقوق المودعين .وبازدياد التنوع في نشـــاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم فى مجلس إدارة البنك.

وتعتبر أدوات الحوكمة المالية أحد الأدوات المهمة لتقييم الأداء في العمل المصرفي ومن خلال هذه الدراســـة سوف يتم تسليط الضوء على الأدوات المهمة للحوكمة المالية وكيفية أدارتها ومدى علاقتها بالأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

مع تصاعد الأزمات المالية والفشل الذي منيت به العديد من الشركات والبنوك على مستوى العالم في الآونة الأخيرة، حيث كانت البنوك القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية في البلدان النامية أو المتقدمة. وتشير الدراسات إلى أن السبب الرئيسى لهذه الأزمات يكمن في فشل النظام المصرفي في تطبيق أدوات فعاله للحكم الرشيد لإدارة المؤسسة المصرفية وانعكاس فاعلية تطبيق هذه الأدوات على الأداء المالي للبنك. وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث تكمن في مدى وجود مفاهيم واضحة للحوكمة المالية ومدى فاعلية تطبيق أدواتها لإدارة المؤسسة المصرفية. وعليه فإن الغرض من الدراسة هو بيان أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية. ويمكن تحقيق هذا الغرض من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1-2-1 أسئلة البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو التأكد إحصـــائيا من مدى تاثير أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية. ويأتي هذا من خلال الإجابة عن الاسئلة التالية:

أ- هــل يوجــد أثر لأدوات الحوكمة المالية على أداء البنوك التجارية ممثلا بالعائد على الأصول؟ ويتفرع من السؤال الأسئلة الفرعية الأتية:

- هل يوجد أثر لملاءة رأس المال على معدل العائد على الأصول ؟
- هل يوجد أثر لمعدل توظيف الودائع على معدل العائد على الأصول ؟
- هل يوجد أثر لنسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال على معدل العائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر لنسبة كفاءة المصروفات على معدل العائد على الأصول ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هل يوجد أثر لنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول ؟

ب- هل يوجد أثر لأدوات الحوكمة المالية على أداء البنوك التجارية ممثلا بنسبة هامش صافى الفائدة ؟ ويتفرع من السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لملاءة رأس المال على نسبة هامش صافى الفائدة ؟
- هل يوجد أثر لمعدل توظيف الودائع على نسبة هامش صافى الفائدة ؟
- هل يوجد أثر لنسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال على نسبة هامش صافى الفائدة؟
- هل يوجد أثر لنسبة كفاءة المصروفات على نسبة هامش صافى الفائدة ؟
- هل يوجد أثر لنسبة الرافعة المالية على نسبة هامش صافى الفائدة ؟

3-I فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة إختبار الفرضيات الآتية للإجابة عن أسئلتها:

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha = 0.05$) لأدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بالعائد على الأصول.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لملاءة رأس المال على معدل العائد على الأصول.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لنسبة الأصول الثابتة إلي رأس المال على معدل العائد علي الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(α = 0.05) لمعدل توظيف الودائع على معدل العائد على الأصول.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) لنسبة كفاءة المصروفات على معدل العائد على الأصول.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى(α = 0.05) لنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول .
- **<u>الفرضية الرئيسة الثانية:</u>**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مستوى(α = 0.05) لأدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بنسبة هامش صافى الفائدة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الأتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) لملاءة رأس المال علي نسبة هامش صافى الفائدة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مستوى (α = 0.05) لنسبة الأصول الثابتة علي نسبة هامش صافى الفائدة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مستوى(α = 0.05) لمعدل توظيف الودائع علي نسبة هامش صافى الفائدة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) لنسبة كفاءة المصروفات على نسبة هامش صافى الفائدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى(α = 0.05) لنسبة الرافعة المالية على نسبة هامش صافى الفائدة.

4-1 أنموذج الدراسة

يعكس أنموذج الدراسة التصورات الخاصة بطبيعة المشكلة ومعالمها والمتعلقة بأثر أدوات الحوكمة المالية عل الأداء المالى للبنوك التجارية. الشكل رقم (1) يوضح المتغير المستقل (والمتمثل في بعض الأدوات المالية لحوكمة البنوك التجارية)، والمتغير التابع والمتمثل فى الأداء المالى للبنوك التجارية.

شكل رقم(1-1) أنموذج الدراسة

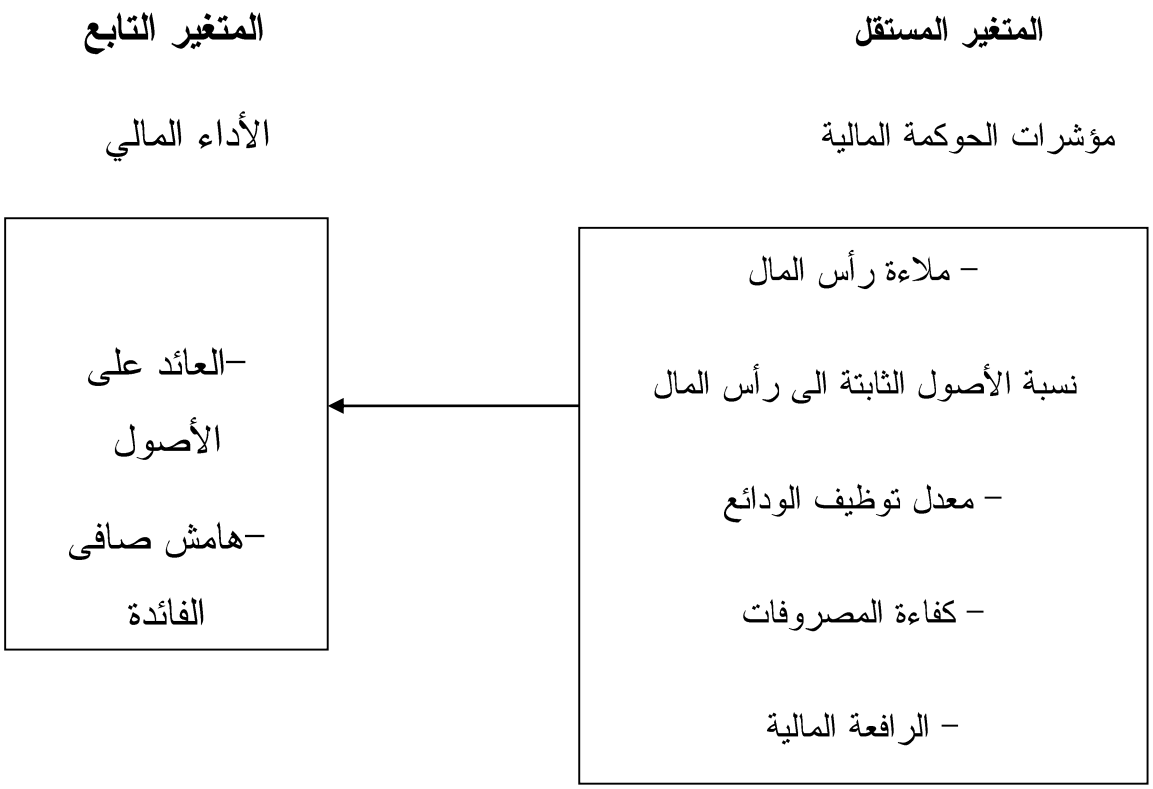

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأغراض الدراســـة الحالية تم الاســـتعانة في بناء الإنموذج (لبعض المتغيرات المســـتقلة) بدراسة (Kim&Rasiah2010) وهى ملاءة رأس المال , ونسبة الأصول الثابتة الى رأس المال ودراسة (النعيمى،2002) وهى معدل توظيف الودائع, وكفاءة المصروفات, والرافعة المالية.

1-5 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة ونماذج قياسها:

تعني المصطلحات الأتية أينما وردت في الدراسة ما يلي:

أدوات الحوكمة المالية: وهى مجموعة من المؤشـــرات المالية التى تســـتخدم كمؤشـــر مرجعى لقياس مدى ســـلامة الأداء المصـــرفي. وبالاستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي للبنوك وأدائها في وقت مبكر مما يســـمح للأطراف ذات المصـــلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينه،إذ تعتبر أدوات حوكمة ذات ابعاد مالية سريعة للإلمام بحقيقة الموقف المالي. وبالتالي ضمان الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة بما يخدم مصـــالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للبنوك لصـــالح ملاكها وللمجتمع. ولأغراض البحث سوف يعتمد الباحث بعض هذه الأدوات.

ملاءة رأس المال: هي أداة لقياس ملاءة المصـــرف، أي قدرة المصـــرف على تســـديد التزاماته وتخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها. ويعتبر مؤشر حماية لأموال المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة فى إمتصاص الخسائر التى تحدث فى مجال الاستثمار أو الاقراض. ولأغراض البحث سوف يعتمد الباحث مؤشر حقوق الملكية نسبة للقروض ويتم قياس المتغير من خلال المعادلة الآتية(kim&Rasia2010).

ملاءة رأس المال = حق الملكية / إجمالي القروض%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد هذا المؤشر مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الاخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض.

نسبة تمويل الأصول الثابتة: وهو ما يمتلكه المصرف من تجهيزات ومعدات ومبانى، من أجل استخدامها فى نشاطه التشغيلى، وليس لأغراض بيعها. ويبين هذا المؤشر إلى أي مدى تستثمر أموال الملاك في الأصول ذات معدل العائد المنخفض. ويقاس على وفق الصيغة الآتية:

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / رأس المال

معدل توظيف الودائع : هي عبارة عن قدرة البنك على توظيف الودائع والأموال المتاحة لديه من خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد وترجع أهمية هذا المؤشر إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية وما لم تستغل استغلالاً فعالاً فسوف يكون لها تاثيرات غير مرغوب فيها على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك بالتبعية. ويقاس على وفق الصيغة الآتية (الزبيدي،2004، ص 254).

معدل توظيف الودائع = القروض / الودائع %.

كفاءة المصروفات: يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على التحكم بالمصروفات اللازمة ، وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المصاريف المصرفية والإيرادات المتحققة فكلما كانت نسبتها ضئيلة فإن ذلك يعني إن الكلفة المصرفية لتحصيلها منخفضة ومجزية وأن الأداء التشغيلي عالي المستوى. ولأغراض الدراسة الحالية تقاس هذه الكفاءة وفق الصيغة الآتية:

كفاءة المصروفات = المصروفات / الإيرادات %.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرافعة المالية : تشـــير إلى مدى اعتماد البنك على أموال الغير في التمويل، ويكون من النوع المرغوب فيه إذا كانت عوائد اســتثمار تلك الأموال أكبر من تكاليف الحصول عليها، وهذا يؤدى إلى زيادة العائد على أموال أصـــحاب المشـــروع .أما إذا كانت عوائد اســـتثمار الأموال المقترضة أقل من تكاليف الحصول عليها فيصبح الرفع المالى من النوع غير المرغوب فيه؛ لأنه يودي إلى تخفيض العائد على أموال أصـــحاب المشـــروع، ويتم التوصل إلى الرافعة على وفق الصيغة الآتية (النعيمى،2002،ص191):

الرافعةالمالية= إجمالي الأصول / حق الملكية

مؤشرات أداء المصارف Banks Performance Indicators

تم اعتماد العائد علي الأصول وهامش صافي الفائدة كمؤشر للأداء المالي في هذه الدراسة وهو من المقاييس الدالة علي الوضعية التي يتواجد فيها البنك ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة وفيما يلي المؤشرات التي استخدمت لقياس الأداء في هذه الدراسة:

- **العائد على الأصول: (ROA) Return on Assets**

هو مقياس شامل يعكس أثر الأنشطة التشغلية والتمويلية ويحمل في طياته قدرة المصرف على تحقيق العوائد من كافة مصـــادر التمويل ، ويقاس(صافي الدخل بعد الضرائب / مجموع الأصول).(أبوعوض، 2006،ص15).

- **هامش صافى الفائدة: (NIM) Net Interest Margin**

يمثل الفرق بين إجمالي الفائدة المحققة من اســـتخدام المصـــرف لموجوداته، وبين الفائدة المدفوعة كتكلفة لمصادر الأموال المتاحة له، أي أنه الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى والعكس صحيح. (MacDonald and Koch, 2006,p,17)

ويعبر المؤشران(العائد على الأصول وهامش صافى الفائدة) عن ربحية البنك.

1-6 أهمية الدراسة:

تناولت بعض الدراســـات موضـــوع حوكمة البنوك بطرق وجوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة وبفترات دراســية متفاوتة، علماً بأن معظم هذه الدراســات تم إجراؤها في بلدان متطورة اقتصـــادياً نظراً لظهور مفهوم الحوكمة وتطوره بشـــكل سريع في هذه الاقتصاديات، خاصة بعد الأزمات والانهيارات المالية في تلك البلدان. ثم توالت الدراسات في بيئات أقل تطوراً خاصة في الدول العربية ونظراً لحداثة هذا المفهوم ونظراً لحاجة هذه البيئات إلى دراسة معمقة لربط علاقة أدوات الحوكمة المالية بالأداء المصرفى جاءت أهمية البحث، هذا بالإضافة الى الجوانب الآتية:

1- تمكين المســتثمرين ســواء أكانوا أفراداً أم هيئات، للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها بشـــكل يحقق لهم أكبر عائد ممكن من جانب والمودعين من أجل الاطمئنان ســـلامة ودائعهم من جهة .ومن جهة أخرى المالكين من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال والإدارة المصـــرفية للتعرف إلى مؤشـــرات النجاح والفشل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تبرز أهمية هذه الدراســـة من الناحية النظرية من خلال اهتمامها بأدوات الحوكمة المالية والتي تعتبر مؤشـــرا وموجها مهما تسعى إليها البنوك بصفة عامة والبنوك الليبية بصفة خاصة لتحقيق أهدافها والتعامل مع التهديدات والأزمات المالية.

3- أهميـــة أدوات لحوكمة المالية للبنوك التجارية ودورها في التحكم بالقرارات ذات الأبعاد المالية.

4- يعتبر الأداء المـــالي مؤشـــراً مرجعيـــا للبنوك التجارية الليبية والذي من خلاله يمكن الوصول إلى الأهداف المرجوة .

5- كما تبرز أهمية أدوات الحوكمة المالية من كونها وسائل كمية ونوعيه يسترشد بها لتوجيه سلوك الإدارة نحو تحقيق الأداء الأفضل للبنك.

6- أهمية قطاع البنوك في الاقتصـــاد الليبي والذي يعتبر الركيزة الثانية بعد قطاع النفط وهو من أكثر القطاعات نشاطا من حيث الدور الذي يمارسه في التنمية الاقتصادية.

1-7 حدود الدراسة

الحدود الزمانية:

- تغطي الدراسة فترة ثمانية سنوات تمتد من عام (1999 إلى 2007) كون هذه الفترة شهدت تطويراً في طبيعة التشريعات والتعليمات، وإعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية.

الحدود المكانية:

- تتعلق حـــدود الدراســـة بالبنوك التجارية الحكومية الليبية والبالغ عددها خمس بنوك وللمدة (1999-2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود العلمية:

- تركز على بعض أدوات الحوكمة المالية فى البنوك التجارية والمتعلقة بالمؤشرات الكمية ذات العمق المالى .

مصادر المعلومات الأولية والثانوية:

- سوف يتم استخدام التقارير والنشرات الصادرة عن دائرة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، وكذالك التقارير والنشرات الصادرة عن إدارات المصارف .

1-8 هيكل تنظيم الفصول اللاحقة للأطروحة

بعد أن تم الانتهاء من عرض مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها وأهميتها في الفصل الأول، فإنه تتم تقسيم باقي فصول هذه الأطروحة على النحو الأتي:

أ. تناول الفصل الثاني الأساس النظري الذي انطلقت منه مشكلة الدراسة بأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى استعراض كافة الدراسات والأدبيات التي تناولت أبعاد هذه المشكلة ومتغيراتها مع بيان إسهامات الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة.

ب. تم تخصيص الفصل الثالث للطريقة والإجراءات المستخدمة في تناول مشكلة الدراسة والتي تتضمن كلاً من مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة، إجراءات الدراسة وتصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. بينما الفصـــل الرابع يتناول النتائج التي تم التوصـــل إليها من خلال التحليل الإحصـــائي للفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

ث. أما الفصـــل الخامس خصص لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع، مع الإشارة إلى الدراسات التي اتفقت مع هذه النتائج أو تلك التي خالفتها، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي ستبنى على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

مقدمة

يتناول الفصـــل الثاني الإطار النظري الذي انطلقت منه هذه الدراسة ، إذ يتناول الفصل أبعاد الدراســـة بالتحليل المعمق من حيث الجوانب المعرفية فيما يتعلق بالتعريف بطبيعة الحوكمة فى البنوك التجارية وأدواتها المالية المتداخلة وخصـــوصية علاقتها بالأداء المصرفي، وعليه قسم الفصل الى المباحث الآتية:-

المبحث الأول: الحوكمة في البنوك التجارية

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة المالية

المبحث الثالث: الأداء المصرفي ، مفهومه ، وطرق قياسه

المبحث الرابع: الدراسات ذات الصلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الحوكمة في البنوك التجارية

2-1-1 تمهيد.

2-1-2 الإطار المفاهيمي للحوكمة وأبعاده المختلفة.

2-1-3 حوكمة البنوك التجارية (المفهوم، الاهمية، الأهداف، المزايا، المحددات).

2-1-4 الأطراف المؤثرة في حوكمة البنوك التجارية.

2-1-5 البعد المصرفي للحوكمة المؤسسية.

2-1-6 دور البنوك المركزية في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية.

2-1-7 أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والشركات في مجال الحوكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-1 تمهيد

تناولت أدبيات التمويل إلى موضوع الحوكمة (Corporate Governance) في الشركات بشـــكل عام ونالت أهمية كبيرة على مستوى النظرية والتطبيق، إلاّ أن الحوكمة في قطاع البنوك تأخذ بعداً مفاهيمياً أوســـع وأشـــمل عن ما هو في الشركات غير المالية، كون أن فاعلية أدوات الحاكمية في هذا القطاع من شـــأنها أن توفر نظاماً مصرفياً قادراً على تهيئة وتخصيص الموارد المالية لتوظيفها بكفاءة في المجالات المختلفة التى تحقق القيمة المضـــافة والنمو الاقتصـــادي من جانب. كما أن هذه الأدوات تلعب دوراً كبيراً فى ضـــبط الأداء المصرفي وحمايته من الازمات والمشـــاكل المالية لا سيما في ظل التحرر من القيود وتقدم تكنولوجيا العمل المصرفي من جانب آخر.

لقـــد تعاظم الاهتمام بمفهوم آليات حوكمة البنوك في العديد من الاقتصـــاديات المتقدمة والناشـــئة خلال العقدين الأخيرين في ضـــوء التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية المستجدة والمتجددة من أجل تلافى الازمات والمشـــاكل التي أخذت تؤثر على النظم المصـــرفية والمالية. كذالك قاموا بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعليات حاكمية البنوك، واعتماد المعايير والمؤشرات التى تمثل مرتكزات أســـاسية للعمل المصرفي في تقليل المخاطر وتجنب الأزمات، والأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاســـتثمار ورأس المال. وأصـــبحت المبادرات والدعوات الهادفة إلى تحســـين نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية تتزايد بشكل ملحوظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت إن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة البنوك، إذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها ستمثل الأداة التي تساهم فى رفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر.

وعلية ســـوف يركز هذا المبحث بشـــكل خاص على مفهوم وطبيعة الحوكمة في البنوك وأدواتها المالية والجوانب الفكرية المرتبطة بها والأطر العامة والخاصـــة للجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي.

2-1-2 الإطار المفاهيمي للحوكمة وأبعاده المختلفة:

2-1-2-1 الإطار المفاهيمي للحوكمة:

حوكمة الشـــركات مصـــطلح قد وجد طريقه إلي المراجع المالية والإدارية خلال العقدين الأخيرين، إذ نال هذا الموضـــوع عناية متزايدة وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية الّتي تعرضت لها الكثير من بلدان العالم المتقدم، وأصبحت أحد اهم المعايير المعتمدة لتقيم ومراقبة أداء الافراد والشركات وحتى الحكومات.

فقد عرف (Cadbury,1992,p12)الحوكمة في جملة بسيطة ومحكمة على أنها الأسلوب الـــذي من خلاله يتم توجيه الشـــركات ومراقبتها.ويرى (إبراهيم ،2009: 3) أن هذه العبارة البسيطة تحتوى علي العديد من العناصر ذات المعاني المتعمقة بما فيها مناقشة الأداء والالتزام. وأن نظام الحوكمة من االنظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وبتفعيل وإحكام آليات الســـوق، وفي الوقت نفســـه فهي نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول ولأي مؤسسة من المؤسسات، فهي ترتبط بعمليات تحقيق القيمة ا لمضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. ومن العوامل التي جعلت الحاجة إلى حوكمة الشركات هي (القرشي،2010: 44):

- اِهتزاز الّثقة في الأسواق، وظهور حالات عديدة من الاحتيالات والانهيارات المالية للشركات المساهمة العامة.
- أصـــبح نشاط المستثمرين والمساهمين في السنوات الأخيرة أكثر صراحة ومطالبة بموضوع الحاكمية المؤسسية لما في ذلك من تأثير على طبيعة قراراتهم الاستثمارية ورشدها.
- تقييد المعاملات الآجلة واِنكماش الســـوق الائتماني إلى الدرجة التي أصـــبحت معها البنوك تواجه موقفًا غير عادي، حيث الودائع لا تنمو والائتمان يتراجع .
- الانســـحاب من ســـوق الاستثمار، سواء المحلي أم العالمي الذي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاســـب مغرية . بسبب فضائح مالية فائقة لايتصورها العقل.

وبالاضافة إلى ذالك فإن التكامل المالي الدولي أدى إلى زيادة التجارة وتدفقات الاستثمار عبر الحدود كما أن التحرير والإصـــلاح أعاد صياغة الصورة المالية والعالمية مما أنشأ الحاجة إلى ترتيبات الحوكمة الجيدة للشـــركات (Claessen,2006,p91). كما أن حوكمة الشـــركات تنطوي على مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، وأصحاب المصلحة الآخرين، وتوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضـــع أهداف الشـــركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء. فالحوكمة الرشـــيدة توفر حوافز لمجلس الإدارة لتحقيق تلك الأهداف التي تصـــب في مصلحة الشركة ومساهميها.(Dermine, 2011, p3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الحوكمـــة فى مجملها مجموعة من الآليات النظامية والمالية التى تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصـــالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال المستثمر فى الشركة ، وبالتالى فإنها تهدف إلى حماية أصـــحاب رأس المال من التصرفات الانتهازية ، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال وعلى الأخص حملة الأسهم، بالإضافة إلى التأكيد أيضاً على تحقيق التنمية الاقتصـــادية والرفاهية الاجتماعية. *وذلك لدورها* الحاســـم في تجنيب الشـــركات مخاطر التعثر والفشـــل المالي والإداري فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للشركة، بما يضـــمن لها عنصـــر النمو والاستمرارية، من خلال تحسين الأداء المالي. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005، (أ)، ص. 12).

مما تقدم يمكن اعتبار أن حاكمية الشـــركات جزء من برامج الإصـــلاحات الاقتصـــادية لأغراض تحســـين الأداء على المستوى الكلي، بتعاون جهود واهتمامات منظمات الأعمال بدول العالم المختلفة في ممارسة هذا المفهوم، لأهميته في التأكيد على حسن الأداء المالي والإداري لهذه المنظمات، وأيضـــاً لأهميته في تعظيم المنافع لكل من أصحاب حقوق الملكية والأقلية والأطراف الأخرى ذات العلاقة والمصالح في كل القطاعات.

2-1-2-2 تعريف الحوكمة فى الشركات

يعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2006) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركة، إذ عرفتها على أنها: "النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشـــراف والرقـــابـــة على عمليـــاتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة".

عرفها (Coleman and Biekpe, 2006) على أنها "مجموعة من النظم والإجراءات التي تعظم المناخ التنظيمي للشـــركة بما يعظم الأداء المالي ويقوي المركز التنافسي للشركة". في حين يؤكد(Toledo,2006) أن الحاكمية المؤسسية للشركة هي انعكاس لنوع الإدارة، فالشركات ذات الحاكمية المؤســـســـية الرشيدة تصبح أكثر جذبا للمستثمرين مما يعني زيادة إمكانية الدخول لأسواق رأس المال، ووفرة الائتمان وانخفاض تكلفة التمويل لكل من الدين وحق الملكية من خلال ما تمتلكه الشركة ذات الحاكمية المؤسسية الجيدة من خبرة كافية في خفض التكلفة المرجحة لرأس المال ورفع لقيمتها الســـوقية و خفض لمخاطرها وزيادة لقدرتها التنافســـية و مواجهتها للفســـاد وهروب رأس المال.

أي أن حوكمة الشـــركة هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معان، بداخله يخدم كل معنى منها هدفا معينا، وان هناك تعريفات متباينة في المعنى والتطبيق، وتعكس بشـــكل أســـاس الاهتمامات الخاصة لمستخدميه (ابوزر،2006: 35).

ويرى (Braendle& Kostyuk , 2007.p2) أن مصطلح حوكمة الشركات مشتق من وجود تناظر بين حوكمة الدول وحوكمة الشـــركات. فالحوكمة للشـــركات تعد الآن مهمة في الاقتصاد العالمي كحوكمة الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويري (Pushkar,2008.p11) أن مفهوم الحاكمية مفهوماً معاصراً، ولا يزل الوقوف على تعريف محدد له من الصعوبة بمكان، حيث إنه يحمل بين طياته كثيرا من التحديات، بسبب اختلاف وجهات النظر في هذا الموضـــوع، من حيث العناصـــر المشكلة له، والخصائص التي تميزه.

إن إيجاد تعريف شـــامل ودقيق لمفهوم الحوكمة يعد من المحاولات التي يشـــوبها كثير من الحذر الشديد، كونها تعكس مجالات متعددة يمكن إيجازها بالآتي(الربيعي و راضي،2011، ص. 16)

- حداثة موضوع حاكمية الشركات قى الفكر الإداري المعاصر والتى لا تتعدى بداياتها الحقيقة أوخر عقد التسعينيات من القرن العشرين، لم تحسم بسبب تعدد وجهات الجدل والخلاف بين اوساط المهتمين بثقافة الحاكامية .
- الطبيعـــة الديناميكية المتجددة للمفهوم ذاته يزيد من تعقد مفهوم الحاكمية ، والمســـتمدة من تواصـــل الاهتمامات والجهود علي المستويين الدولي والاقليمي لإصلاح وتحسين أداء آليات وأدوات الحوكمة بدءاً بتوصيات لجنة كادبوري Cadbury Commission ومنظمة التعاون الاقتصادي ولجنة بازل وانتهاءً بجهود الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الفضائح المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتســـع أبعاد هذا المفهوم احياناً وتتضـــيق احياناً تبعاً لطبيعة المدخل الذى تتناولة دراســـة الحاكمية. إن هذه الاشكاليات وغيرها تجعل من الصعب بل من المتعذر القبول بفكرة وجود تعريف موحد لهذا المفهوم.

يتضـــح مما تقدم من تعاريف ان مفهوم الحوكمة مفهوم ذو طبيعة دائمة ومتجددة، وأداة مهمة يمكن اســـتخدامها في جميع الشـــركات والمؤســـســـات لحماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح. وإن امتلاك الشركة لحوكمة ذات جوده عالية من شأنها ان ترفع قيمة المنظمة والشركة محليا وعالميا.

2-1-2-3 ابعاد الحوكمة Governance Dimensions

يتخذ مصطلح الحوكمة ابعاداً متعددة يمكن إيجازها بالاتي:

أ- **البعد الســـياســـى** : يوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة. إن هذا البعد مهم جدا، إذ يقوم بتعزيز مفهوم الحوكمة العامة القائم على الســـياســـات والإجراءات التي تنظم المجتمع ، ويعطى التمثيل الحقيقي للدولة (شريف،2008 ص.54-55)

ب-**البعد الاقتصـــادى**: يقوم البعد الاقتصـــادى على مفهوم إدارة الاقتصاد الكلى للدولة، إذ تقوم منظمات مثل Organisation for Economic Co-operation and Development OCDEبالاهتمام بالتنميه الاقتصادية للدول وحجم الاستثمار بذالك ورصد حالات الفساد الذى ينتج عن ضعف البنية التحتية للدولة وانخفاض الاستثمارات والذى يعمل على انهيار التنمية الاقتصادية (العبد،2004،ص224).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعد الإداري: إن جوهر الحوكمة الجيدة يقوم على العملية الإدارية المتوازنة بين كافة الأطراف المتعاملين مع المنظمة أو داخلها ، فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة (فون، 2002 ص. 21).

ت-**البعد الاجتماعى:** وينص على مبدأ المشـــاركة بين كافة الأطراف، ذات المصـــالح المشتركة والتى يعبر عنها فى مبادئ الحوكمة كالمساءلة والإفصاح والشفافية إذ إن العمل الجماعي بين الأطراف (المنظمة، الحكومة ، المجتمع المدني) يتحقق من خلال المنظومة الســـلوكية و الإجراءات المتبعة فى المنظمة (Riley, 2003.p14)

ث- **البعد المالي :** يرتبط البعد المالى مع النتائج فـــى القـــوائم الماليـــة للشـــركات والبنـــوك، وابرز مايوضح أهمية ذالك تلك الأزمات المالية التى عصـــفت بإقتصـــاديات العـــالم ومـــا واكبها من تطور في المعايير الماليـــة والإجـــراءات الرقابيـــة الدوليـــة والتشـــريعات، إذ أصبح العالم ينظر إلى الحوكمة على أنّها تحقق الجـــودة والتميـــز فـــي عمـــل الشـــركات المساهمة وفي أدائها، وذلك عن طريق إيجاد مجموعـــة مـــن المؤشـــرات الماليـــة التـــي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشـــركات بشـــكل عـــام فـــي وقـــت مبكـــر ممـــا يســـمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابيـــة بالتـــدخل لاتخـــاذ الإجـــراءات التصـــحيحية المناسبة في حينها (Kim&Rasiah2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-3 حوكمة البنوك التجارية

2-1-3-1 مفهوم حوكمة البنوك:

لم يكن للبنوك والمؤسسات المالية الاهتمام اللازم في تطبيق مبادئ الحوكمة كما كان في باقي الشركات إلا بعد الأزمات المالية والمصرفية التى حدثت خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضـــي، أذ بينت الدراسات التي أجريت في هذا الإطار إن أسباب هذه الأزمات كانت بسبب القصور في تطبيق معايير وإجراءات وآليات كفيلة بمنعها او الحد من آثارها.

وفي إطار مفهوم حاكمية البنوك لابد من الإشـــارة هنا الى أنه لم تورد تعريفات خاصـــة بحاكمية البنوك، وإن ما قدم منها جاء متناســـقا ويصـــب في نفس الســـياق التي تناولت تعريف الحاكمية في الشركات باستثناء التعبيرات أو الالفاظ المستخدمة. (الخالدى، 2008، ص36).

فيذهب البعض إلى تســـمية حاكمية الشركات للمنظمات المصرفية بحاكمية الشركات في القطاع المصرفي أو حاكمية الشركات في البنك، كون المفهوم لا يخرج في معناه العام عن مفهوم حاكمية الشـــركات من جانب، ولخصـــوصية القطاع المصرفي كونه يخضع إلى قانون الشركات وقانون البنوك من جانب آخر (زاهر،2012، ص18).

وحول مفهوم الحوكمة في البنوك هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي ذكرت في هذا المجال.

ونذكر منها: تعرف الحوكمة بالبنوك بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصـــادر رؤوس الأموال (المساهمين المستثمرين،المودعين) (حبار،2009،ص6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرفت لجنة بازل حاكمية البنوك بالأتي (Basel Committee,2006,p4,5):

من منظور الصناعة المصرفية، تتضمن حاكمية البنوك الطريقة التى تتم بها إدارة أعمال وشـــؤون المؤسسات المصرفية من طرف مجلس الإدارة ، والإدارة العليا والتى تؤثر في كيفية قيام المصرف بالآتى:

- وضـــع أهداف وخطط وســـياســـات المصرف، مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الأخرين.
- التزام المصارف بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والامنة، التي تتماشي مع التعليمات والقوانين .
- حماية حقوق أصـــحاب المصالح (المساهمين والمودعين) بشكل مستمر، بحيث يتم تحقيق أفضل منافع اقتصادية لهم .
- الرقابة والتحكم في المخاطر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة وذات المصـــالح المتداخلة من كبار المقرضين والمساهمين وغيرهم.

وانعطافاً على ما جاء بلجنة بازل فأن الحوكمة الرشـــيدة للبنوك تتضـــمن أهم الخطط والسياسات الآتية (Greuning & Bratanovic , 2009, p.43):

- وضع وتحديد وتطبيق المسؤوليات وإتخاذ القرارات والمساءلة للحصول على معلومات البنك في تحديد المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفى والمالى.
- إدارة أعمـــال البنـــك اليوميـــة بما في ذلك إدارة قوية للمخاطر المالية، وتوافر نظام للرقابة الداخلية والخارجية (بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية).
- القيم المؤســـسية الكافية ومدونات السلوك والالتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والقواعد واللوائح الإشرافية المطبقة وضمان توافر نظام للامتثال.

ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك: بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.(وهيبة، 2009، ص.10)

امـــا (حماد،2005) فقد عرفها بانها النظام الذى من خلاله يتم توجيه أعمال المصـــــرف ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة، والشـــفافيه. وعرفها أيضـــاً بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التى تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الاسهم واصحاب المصالح من ناحية أخرى.

وبالتالي يقصـــد بحاكمية البنوك وضـــع الخطط والســـياســـات، وتحديد المســـؤوليات والصلاحيات والإجراءات السليمة التي تضمن حسن تنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال:

- تفعيل أداء مجالس الإدارات.
- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط البنكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل أدوارها.

- وضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية.
- تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح.

يتضـــح مما تقدم لمفهوم حوكمة البنوك أن الحوكمة في البنوك تســـتند على نظام متكامل يعتمد علي أركان وركائز أساسية تتمحور في وضع نظم للرقابة والإشراف بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي وضمان كفاءته، بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتطورة والمتجددة مع الاهتمام ومراعاة مصالح كل من له علاقة بنشاط البنك مثل (الموظفين، المودعين، العملاء، المساهمين).

2-1-3-2 أهمية حوكمة البنوك التجارية واهدافها.

أثارت حوكمة البنوك اهتمام الباحثين والمســـاهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك نتيجة لحالات الفشـــل والإفلاس المالي لكثير من البنوك والمؤسسات المالية. ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري تبين أن انعدام أسلوب حوكمة البنوك يُمكن القائمين على إدارة البنك من الداخل سواءً كانوا مجالس إدارة أم مدراء أم موظفين عموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وعامة الجمهور.

فالحوكمة في البنوك أصـــبحت تمثل عاملاً مهماً في بناء الثقة في النظام المالي وضمان حقوق المودعين وحاملي السندات وصغار المساهمين، بحيث يثقوا بأن الأموال يعهد بها إلى إدارة كفوءة ونزيهة. إن الحوكمة الرديئة تضعف ثقة العملاء في البنوك والمؤسسات المالية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحول دون وضع العملاء المحتملين ودائعهم بالبنك، وتحويل المدخرات إلى صناديق الاستثمار. كما تجعل من الصعب على المؤسسات المالية زيادة رأسمالها الأصلي خاصة من المستثمرين خارج مجموعة المساهمين الحاليين (ward bank , 2005,p:228)

ويشـــير (Reddy&YRK,2004,p11) أن حوكمة البنوك قد أكتسبت أهمية خاصة في هذا القطاع على مســـتوى السياسة العامة بسبب تزايد المخاطر النظامية والعدوى التي قد تتجاوز المؤســـســـــات جغرافياً وقطاعياً، وإن تفادي الأزمات المالية يعد أحد الأســـباب المهمة لحوكمة الشـــركات المالية، والتي تظهر في حالات الفشـــل لعدد كبير من المؤســـسات المالية أو الانهيار المفاجئ والحاد لأسعار الأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال.لذا يجب على المؤسسات المالية أن تعمل بصورة فاعلة، لأنها تعمل كنظام للمدفوعات ومخزن لمعظم الثروة في المجتمع، فضـــعف حوكمة البنوك يحدث تأثير مشـــوه على قواعد تلك المؤســـسات إذ يؤدي إلى إقراض مقترضـــين بطريقة خاطئة وبكميات مفرطة، كما يؤدي إلى تحويل المدخرات النادرة من مجتمع الدولة إلى المقترضـــين المبددين وحرمان الشركات السليمة من الائتمان وبالتالي يشكل عبئاً على النمو الاقتصادي.

ونظراً لأهميـــة حوكمة البنوك التجارية، فإن الحوكمة الجيدة لتلك البنوك يمكن أن تحقق الأهداف الأتية: (السقاف، 2004، ص. 39) (خليل، 2005 ، ص16):

1- تمكين البنوك من التمتع بمركز تنافســـي من خلال القدرة علي توظيف الودائع والأموال المتاحة بمعرفة معدلات توظيف الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصـــرف، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

3- تقليص الخسائر التي قد تنشأ نتيجة لعدم توافر أنظمة ضبط ورقابة داخلية أو بسبب التوسع في أخذ المخاطر

4- حسن اختيار المؤشرات الكمية ذات الصلة بأداء البنوك.

5- الجمع بين القوانين والتعليمـــات والرقـــابة عليها بهدف التأكد من تقيد البنك بها وتوافقها مع أهداف البنك ومعايير السلامة بشكل عام.

6- إيجاد المعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة وفي الوقت المناسب.

7- تمثل الحوكمة المؤســـسـية الرشيدة عنصراً رئيساً في تحسين الكفاءة الاقتصادية وسوء هذه الحوكمة على العكس من ذلك وخاصـــة في البنوك يمكن أن تؤثر على الاستقرار الإقتصادي والمالي.

وبنـــاءاً على هذه الاهداف فان حوكمة البنوك التجارية ســـوف تحقق منافع متعددة وكما موضحة فى الشكل رقم 2-1

الشكل (2-1) مدى إستفادة البنوك من تطبيق الحوكمة

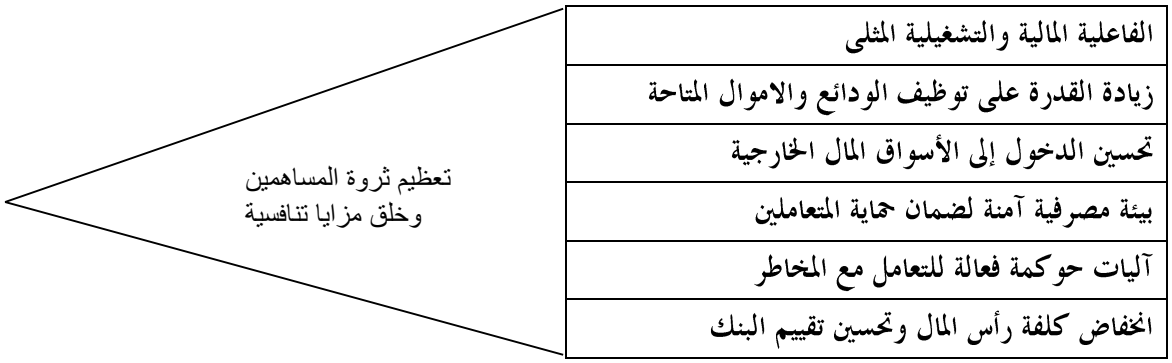

المصدر (Sebastian molineus, 2007)وبتصرف من الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-3-3 الأسباب الموجبة لحوكمة البنوك التجارية

الحاكمية الفعّالة مهمة لأي شركة من أجل ضمان نجاحها بصرف النظر عن نوع العمل الذى تقوم به، فإن حاكمية البنوك والمؤسسات المالية تكون على مستوى أكبر من الأهمية وذالك لمجموعة من الأسباب التي يمكن ايجازها فيما يأتي(Nam&Lum,2006:11) (الربيعي، راضي، 2011،ص.46)، (OECD,2006,p12).

1. إن البنوك بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الاخرى إلى الصدمات المالية Financial Shocks بسبب الرفع المالي المرتفع في الميزانية العمومية، إذ تعتبر نسبة الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي المصرفي، على خلاف المفهوم الشائع للرفع المالي في الشركات غير المالية والذي يتمثل في نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع الموجودات.
2. الحكومات عادة ما توفر شبكات أمان للبنوك وتخضعها لتعليمات مشددة نظرا لأهمية البنوك وارتباط الاستقرار المالي باستقرار القطاع المصرفي. هذه الممارسة من قبل الحكومات تقلل من حوافز الدائنين لمراقبة البنوك، أيضاً اهتمام البنوك بمصالح حملة الأسهم وحدهم أمرا فيه نظر، فدافعي الضرائب أيضاً لهم مصلحة كبيرة في البنوك.
3. تهتم البنوك بالابتكارات المالية وخاصة البنود خارج الميزانية (Off-Balance Sheet)، التي لا تظهر دائما كأصول أو خصوم حتى رغم أنها تعرض البنك لمخاطر معينة، وهناك بعض الأدوات المالية – تكون من الناحية الفنية – معقدة جدا ولا يمكن فهمها جيداً إلا من عدد قليل من خبراء السوق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الابتكارات زادت من أهمية الحاجة إلى قياس المخاطر والسيطرة عليها، الأمر الذي يتطلب دوراً أكبر لإدارة البنك ومجلس إدارته في وضع سياسات وإجراءات مكتوبة، على مستوى البنك ككل، توضح فيه دليل إدارة المخاطر الخاصة بأنشطة المشتقات المالية وتحدد فيه القدرة على تحمل المخاطر.ولقد بدأت المنظمات الدولية التصدي إلى هذا الموضوع وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة البنكية بحيث تحاول أن تؤطر قواعد ومبادئ وإرشادات تحكم الممارسات في البنوك.

4. تلعب البنوك دورا حاسما فى حاكمية زبائنها لضمان ائتمانهم ضد الضيق المالي او الافلاس من الشركات ، إذ تمارس دورا رقابيا على المقترضين لحماية قروضها من المخاطر التى تتعرض لها الشركات المقترضة، ان مثل هذا الدور لا يمكن أن تؤديه المصارف مالم تتمتع باليات الحاكمية السليمة والجيدة التى تمكن الادارة من مراقبة مخاطرة وتقييم أداء تلك الشركات، كما أن حاكمية البنوك تحتل دورا مركزيا في الترويج لثقافة حاكمية الشركات تخضع الصناعة المصرفية إلى تطورات وتحولات هيكلية مثل العولمة والتوجه نحو تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية "الجات"، وبالتالي فإن سمات هذه التطورات تمثلت في زيادة حالات الشراء والاندماج المصرفي لصالح تأسيس بنوك كبيرة والانفتاح على المنافسة الدولية. وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة تصبح حوكمة البنك عنصراً مهماً في تأمين اليات قادرة على استيعاب هذه التحديات بدرجة عالية من المهنية،(سلام،2004،ص37).

كما إن هناك تركيزاً على الحوكمة في البنوك مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجـــــع ذالـــــك إلـــــى الأســـــباب التاليـــــة (Basel Committee (Rose,Levine,2003. p4)(publications,2005,p4

- الدور الهام الذي تلعبه البنوك كوسيط مالي في الاقتصاد في ظل غياب السوق المالية المتطورة.
- الحاجة إلى حماية أموال المودعين نظراً لدرجة الحســـاســـية العالية الناشئة عن الصعوبات المحتملة من جراء عدم فاعلية حوكمة الشركات.
- وجود ضعف في ممارسات الحوكمة يمكن أن يقود الأسواق إلى فقدان الثقة في إمكانية البنك لإدارة أصـــوله وخصومه بشكل سليم، بما فيها الودائع والتي قد تؤدي إلى أزمة سيولة جراء سحبها .
- تتمتع البنوك بمركز مهيمن فى الانظمة المالية، حيث تعتبر محرك حيويا للاقتصاد الوطنى، حيث إن البنوك التي تعبئ وتخصص الأموال بكفاءة ،تؤدي إلى تخفيض كلف رأس المال فى الشركات ، وتحفيز النمو.

يتضـــح مما تقدم بأن هذه الخصائص وغيرها التي تنفرد بها البنوك، وفى ظل التحديات التي تواجهها، تســـتلزم الاهتمام بحاكمتيها من خلال تأســـيس وتشـــغيل هياكل فعالة من جهة، وضـــرورة تطبيقها من جهة اخرى. وهذا الأمر يعتمد على الهيئات واللجان المالية والمصـــرفية والنقدية العالمية للمســـاهمة بأفكار جديدة حول آليات الحوكمة الســـليمة للبنوك تساهم في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي وتجنبها من التعرض للمخاطر والأزمات، وهنا يرى الباحث أن النظرة الأوســـع لحوكمة البنوك يجب أن تتجسد في اليات الحوكمة المالية وينبغى إيلاء اهتمام كافٍ لهذة الأدوات إلى جانب آليات الحوكمة الأخرى بسبب قوتها وفاعليتها في ضبط الأداء المصرفي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-3-4 محددات تنفيذ الحوكمة فى البنوك التجارية

لكي تتمكن البنوك من الاستفادة من أهداف الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ويتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة هذه المحددات وتشتمل على مجموعتين(خارجية وداخلية)

أولاً- المحددات الخارجية: تتمثل فى عناصر تنظيمية وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، التي تعمل من خلالها المصارف والتي قد تختلف من مكان لآخر أومن دولة لأخرى وهي **(Fawzi,2003,p:4)**

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين تنظم العمل بالأسواق المالية والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس).
- نظام مالي جيد، يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والمصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تقوم بنشرها، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام.

وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المصرف والشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المحددات الداخلية:

وتشـــير إلى القواعد والأســـس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع الســـلطات داخل المصـــرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من نـــاحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصـــالح هذه الأطراف الثلاثة: (الغنيمي،2005،ص283)

2-1-4 الأطراف المؤثرة في حوكمة البنوك:

توجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة البنوك التجـــارية. ويتوقف مدى نجاح أو فشـــل الحوكمة في هذه البنوك إلى درجة كبيرة على فاعلية وكفاءة دور هذه الأطراف والشكل التالي (2-2) يوضح هذه الأطراف.

شكل (2-2) الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

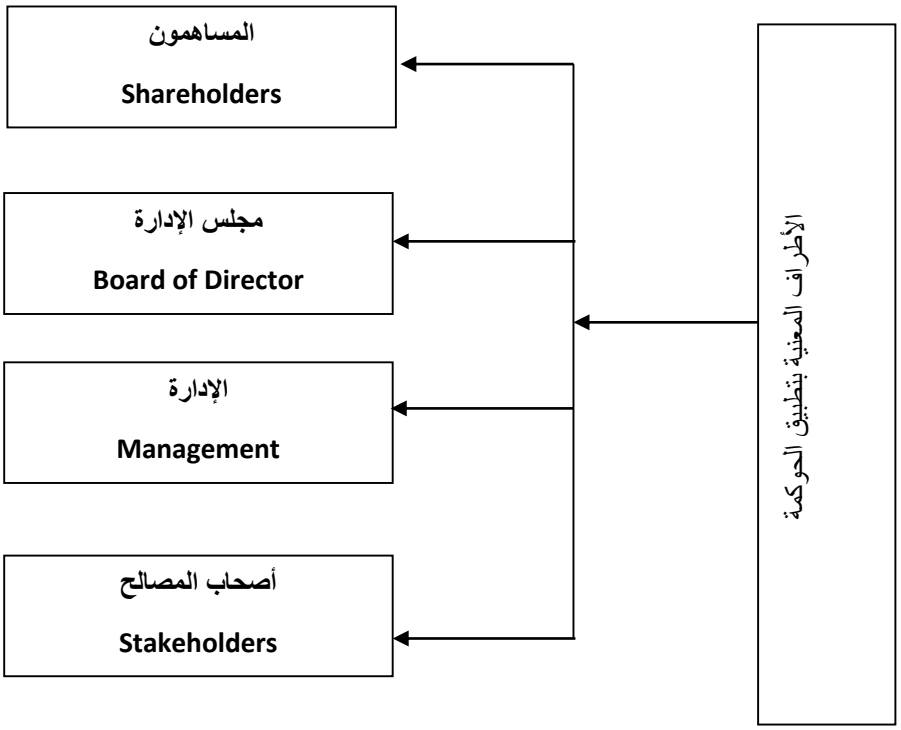

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: قباجه،(2008،ص41)

أولاً- المساهمون Shareholders

المساهمون قد يكونون أفراداً، أو مستثمراً مؤسسياً. فالمساهم الفرد هو مستثمر يمتلك عدداً قليلاً من الأسهم تمكنه من حضور الاجتماعات وتقديم مقترحات فقط والمساهم المؤسس (صناديق المعاشات التقاعد الاستثمار) لديه القدرة على ممارسة نفوذ كبير وتأثير فعال وفرصته في النجاح تفوق المساهم الفرد. كما إن المساهم المؤسس يدير الأموال نيابة عن الكثير من المساهمين الصغار. أما كبار المساهمين فهم مراقبون فاعلون ونشطون للشركة، فلديهم الحافز والسلطة التي تمكنهم من أن يكونوا مراقبين فاعلين.

فالمساهمون يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في البنك ويهدفون من وراء ذالك الى تحقيق الأرباح وتعظيم عوائد استثمارت أسهمهم. وأيضًا تعظيم قيمة البنك السوقية على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. ولهم دور هام في مراقبة أداء البنك بصفة عامة إذ إنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك. (حسين، 2005، ص. 48)

بناءً على ذلك يبرز الدور الملموس للمساهمين في إختيار وإنتقاء أعضاء مجالس الإدارة بصفة جيدة, وحسن الاختيار للإدارة العليا لإدارة شؤون البنك. ويجب أن يتم اختيار هؤلاء الأفراد بعناية لضمان أنهم لا يهدفون إلى استخدام البنك فقط لتمويل مصالحهم أو أعمالهم أو مشروعاتهم أو شركاتهم.(حماد، 2008، ص.438)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- مجلس الإدارة Board of Director

يعرّف مجلس الإدارة بأنه مجموعة من الأفراد المختارين من قبل المساهمين بتوليفة تضم أعضـــاء من داخل البنك يطلق عليهم الأعضاء الداخليين وأعضاء من خارج البنك ويطلق عليهم الأعضـــاء الخارجيين وبنســـب تمثيل متفاوتة وفق الأنظمة والقوانين الداخلية في البنك.وهم من يمثلون المساهمين, وأيضاً الأطراف الأخرى, مثل أصحاب المصالح . يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم ســـلطة الإدارة اليومية لأعمال االبنك، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم. كما يقوم مجلس الإدارة برســـم الســـياسات العامة للبنك وكيفية المحافظة على حقوق المســـاهمين.وهذا يعني أن أعضـــاء مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة، وبنية حســـنة وبحذر شـــديد، لصـــالح البنك ومساهميه، بالإضافة إلى التزامه بالأنظمة والقوانين والتعليمات الإشرافية. (اتحاد المصارف،2003،ص.34)

هذا وتتعامل مقررات وتوصـــيات لجنة بازل للرقابة المصـــرفية مع مجلس إدارة البنك بوصـــفة الآلية المركزية للحاكمية في إطار دور ومســـؤوليات مجلس الإدارة في مضامين عملية الحاكمية، ولا سيما إن المجلس يعد المسؤول الأول عن حاكمية البنك (السليحات،2012،ص31):

أما فيما يتعلق بالوظائف التي يؤديها مجلس الإدارة فإنها تتحدد له بموجب النظام الأساسي والقوانين ذات العلاقة أذ يقترض أن تتضمن هذه الوظائف مايأتي (مصرف ليبيا المركزي،الحكم المؤسسي،2010،ص11):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون المصرف بكفاءة وفعالية.

2- تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في المصرف بالعمل بمقتضاها.

3- اعتماد سياسة ائتمانية واستثمارية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الإئتمانية وأسس الاستثمار،على أن يتم تزويد المصرف المركزي بنسخة منها وبأي تعديلات تطرأ عليها.

4- التأكد من عدم تحقيق أى عضو فى مجلس إدارة المصرف أو أي موظف في ادارته العليا لأي منفعة ذاتية على حساب مصالح المصرف.

5- التأكد من تقديم تقارير دقيقة عن أنشطة البنك ووضعها المالي إلى حملة الأسهم.

وحتى يتمكن المجلس من القيام بوظائفه بشكل فعال، يجب التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، وأن لديهم فهم واضح لأدوارهم فى الحكم المؤسسى ، وأن يكونوا غير معرضين لأي ضغوطات أو تأثيرات من قبل الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة، ويتفهمون دورهم المتمثل في إضافة قيمة إلى البنك والمساهمين، ولهما لقدرة على صنع قرارات موضوعيه ومستقلين عن التأثيرات الخارجية.. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2011،ص.59)

وحتى يحقق مجلس الإدارة النجاح لا بد أن يأخذ الأمور الآتية بعين الاعتبار (Dermine, 2011,p4):

1- معرفة النتائج المتوقعة لاتخاذ أي قرار في الأجل الطويل.

2- تعزيز العلاقات التجارية مع العملاء والموردين وغيرهم (المسؤولية الائتمانية).

3- تأثير الشركة على المجتمع والبيئة بهدف الحفاظ على السمعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناءً على ما تقدم يعتبر الفصل الواضح ما بين أدوار المساهمين، والمجلس، والإدارة في غاية الأهمية، فيجب أن تكون لكل طرف مهام ومسؤوليات معلنة وغير متداخلة. فهناك مهام معينة محفوظة للمجلس، وأخرى يتم تفويضها إلى الإدارة، ويجب أن يخضع التوازن بين تلك الأدوار إلى المراجعة المستمرة. وبمرور الوقت،ومن خلال تأسيس مجلس فعال، سيصبح الملاك المؤسسون أكثر استعدادًا لتفويض المهام إلى الإدارة، والابتعاد عن العمليات اليومية في العمل.

ثالثاً- الإدارة Management :

وهي المسـئولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسـئولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها بالإضافة إلي مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.(سليمان، 2006، ص.18)

فالإدارة حلقة الوصـل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع البنك، فهم الذين ينفذون توصـيات المجلس والاستراتيجيات والأهداف الموضوعة. لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم في نهاية الأمر هم الجهة المنوط بها تنفيذ رغبات المسـاهمين ومجلس الإدارة.

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم, ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة، وعمل الخطط البديلة اللازمة كلما تطلب الأمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً– أصحاب المصالح : Stakeholders :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل البنك مثل العملاء، والدائنين، والمودعين، والعمال، والموظفين. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصـــالح قد تكون متضـــاربة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على ســبيل المثال يهتمون بقدرة الشــركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة الشــركة على الاستمرار(مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005(ا)، ص. 22)

فالعملاء هم الطرف الذي يشـــتري الخدمة أو المنتج، وبدونه لا داع لوجود البنك ، لذا يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركا لهذه الحقائق وأن يتأكد من حسن إدارة البنك لخدمة العميل وإرضائه، وأن يرسخ في البنك أهمية ورغبات إشباع حاجات العميل، أما إذا أغفل هذا الجانب من قبل المصـــرف فهذا دليل قاطع على عدم وجود النظام الإداري القادر على تسير البنك بالطريقة الكفوءه والصـــحيحة.وللمودعين أيضاَ مصلحة كبيرة فى الاطمئنان على سلامة الأداء المصرفى والتأكد من عدم تعرضه الى مخاطرة كبيرة فى توظيفاته وذلك حتى لا يتعرض إلى هزة عنيفة قد تؤثر على وضـــعه المالي فى السوق. ولذلك يهتم المودعين بمدى كفاءة رأس المال لأنه فى حالة تصـــفية المصـــرف إثر تعرضه لخسائر كبيرة، فإن هذه الخسائر قد تطال ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافياَ. ويتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على ســـحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر (ســـلطان وآخرون،2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ماسبق فأن الحوكمة مسؤلية جميع الاطراف ذات المصالح فى البقاء على صلة بالبنوك، وعلى صـــلة بالنظام الاقتصـــادي والمالى، وحركة الاستثمار والإيداع والإقراض. فهذه الأطراف لها مصالح ومنافع ونوايا واتجاهات ومطالب ومتطلبات، وكون الحوكمة جزءاً من كل، فهي بتفاعلها تكون إطاراً يضبط تصرفات وسلوك الجميع وهي تشكل أداة ووسيلة معالجة متعددة المجالات والجوانب من أجل تحقيق الشـــفافية وزيادة عنصـــر الثقة والمصداقية، وتوفير عناصر الجذب الاســـتثماري وتحسين الأداء، وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالبنك ، فهم الذين يقومون فعلا بأداء المهام التي تساعد البنك على تقديم الخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا المســـاهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للبنك. وبشكل عام فإنه يتضح أن هذه الأطراف تتأثر بالعلاقات فيما بينها في مجال تفعيل أطر ومبادئ الحوكمة في البنوك.

2-1-5 دور البنوك المركزية في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية:

يعرف (الشـــمري،2008،ص123)" البنك المركزي بأنه المصـــرف الذي يقنن ويحدد الهيكـــل النقدي والائتمانى بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصـــاد الوطنى من خلال القيام بوظائف متعددة".

إذ تلعب البنوك المركزية دورًا أســـاســـيًا في الحفاظ على المنظومة الشـــاملة للنظام المصـــرفي للبلد ، لذلك تحتاج لامتلاك نظام إشـــراف فعال وقوي لضـــمان الإستقرار المالي . ويضـــطلع البنك المركزي بمسؤولية التحقق من كفاءة النظام المالى فى المجتمع الاقتصادي وأنه بمأمن من الصـــدمات الداخلية والخارجية والتأكد من أن المدفوعات ونظام التسويات محمية من مخاطر الاخفاق بأي تكلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمارس البنك المركزي العديد من الوظائف والمهام والأدوار التى تعددت وتنوعت في طبيعتها تبعاً للظروف البيئية المحيطة وتبعاً لأهداف البنوك المركزية. إلا أن أهم الوظائف الحالية التى تمارسها هذه البنوك هي وظيفة الرقابة المالية التي ازدادت أهميتها تبعاً للمتغيرات الدولية المحيطة والظروف البيئية ذات درجة المخاطرة المتزايدة والتى أعطت لهذه الوظيفة بعداً محلياً ودولياً وازداد التفكير في مؤشراتها ومعاييرها بهدف أيجاد تقييم كفوء لأداء المصارف وتجنب القطاع المصرفى الأزمات والمشاكل المالية.وأن الغاية الأساسية التى يسعى البنك المركزي تحقيقها من قيامة بوظيفة ومهمة الرقابة والإشراف المصرفى فى تقييم أداء المصارف هى(Macdonld&Koch 2006,4)

- ضمان السلامة والأمان للمصارف والأدوات المالية.
- بناء نظام مالي كفوء وتنافسى وتحقيق الاستقرار النقدى.
- صيانة سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني .

تساعد الحوكمة بالبنوك السلطات النقدية في فرض رقابتها على المؤسسات المالية والمصرفية، وتحقيق أهدافها في حماية حقوق المودعين وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية. وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية أن تتحقق من أن المؤسسات المالية والمصرفية خاضعة لإشرافها وتتضمن هياكل تنظيمية مناسبة. كما يتعين عليها التأكد من أن هذه الهياكل مصاحبة بمجموعة من السياسات وإجراءات الرقابة الداخلية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسة المالية و المصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة ومتانة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في إرساء نظام حوكمة جيد داخل القطاع المصرفي من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع.والواقع الذي يشهده عالم اليوم جراء الأزمة المالية يلقي مسؤولية كبيرة على البنوك المركزية في إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الأزمة، لما تتمتع به من سلطات واسعة سيجعل دورهم مصيريا لتمكين الاقتصاد العالمي من الخروج من الأزمات.

كما أن طبيعة اهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزى إلى تنفيذها تبرز لنا أهمية الحوكمة وضـــرورة تقييم الأداء المصـــرفي وفق نظم حوكمة فاعلة تســـاهم في تحقيق جملة من الأهداف اهمها:- (Mishkin &Eakins ,2000,p 221-223)

- الاستخدام الافضل للموارد.
- استقرار الأسعار والأسواق المالية.
- استقرار في اسواق التحويل الخارجي .

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في البنوك فقط بوضـــع القواعد الرقابية، ولكن لابد من تطبيقها بشـــكل ســـليم ، وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشـــكل كبير على البنك المركزي ودوره الإشـــرافي والرقابي من جهة، وعلى البنوك المعنية من جهة أخر، لهذا فإن البنك المركزي يلعب دورا أســـاسيا في تعزيز الحوكمة الرشيدة في البنوك وذلك للأسباب التالية: (اتحاد المصارف العربية، 2003، ص.83)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- إن البنوك تختلف عن غيرها من الشـــركات المســـاهمة، لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين).
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبســـبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة ضرورة لهذه البنوك.
- يحتاج أعضـــاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، ،وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذالك.

يمكن للبنوك المركزية استخدام أدوات قياس حمائية وإجراءات تصحيحية تتيح لها الحفاظ على الاســـتقرار المالي. وأحد أهم هذه الأدوات الحمائية هي الرصـــد المستمر والدائم للمخاطر. وعليه فإن إدارة الأزمات تعد من ضمن الإجراءات التصحيحية، وأخيراً فإن توافر قواعد إجرائية منظمة و قوية ومتينة وكفاءة النظام المصـــرفي تؤدي بالضرورة إلى متانة وكفاءة النظام المالي. وبالتالي فإن زيادة القاعدة الرأســـمالية للبنوك ســـوف تؤدي إلى توافر قواعد سليمة لنماء وتوسع الأعمال المصرفية. ومع ذلك فإن رأس المال هو خط الدفاع الأخير والحاجة الماسة و الملحة هي حوكمة الشركات والإدارة الجيدة للمخاطر.

2-1-6 أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والشركات في مجال الحاكمية:

توصـــف البنوك بكونها عنصرا حرجا على درجة كبيرة من الأهمية فى الاقتصاد ، مما دفع العديد من المؤســـسات الدولية على تناولها بالتحليل والدراسة لتفردها بوجه خاص بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن باقية الشركات غير المالية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتى تستلزم الحاجة ضرورة تحليل مفصل لهيكل حاكمتيها.واجمالاً يمكن ايجاز هذه الخصائص فيما يلى: :(الربيعي و راضي ،2011، ص.34-38)) (Heremans,2007,p7) Macey&Hara,2003,p96)

اولاً- تكون البنوك بصـــفة عامة، أكثر عرضـــة لعدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين المطلعين -Insiders-(مديرو المصارف) والخارجيين -Outsiders- (المساهمون والمودعون) مقارنة بالشركات غير المالية، ذلك أن المديرين يكونون أكثر قدرة علي حجب المعلومات مما يجعل من الصعب على المساهمين والدائنين مراقبة مديرى البنوك. وعلى الرغم من أن عـــدم تماثل المعلومات يجتاح كل القطاعات، إلاّ أن المشـــكلة أكثر فى الصـــناعة المصرفية، إذ إن مدراء البنوك لديهم القدرة على حجب تدفق المعلومات والتكتم عليها الامر الذى يجعل من الصعب على المساهمين الصغار والدائنين مراقبة مدراء البنوك.

ثانياً- تتميز البنوك بالغموض الكبير فى أصولها ونشاطاتها ونظرا لأهميتها الاقتصادية فذلك يجعلها عرضة للتقييد بعدد كبير من اللوائح والتعليمات التنظيمية.

ثالثاً- إن ما يميّز البنوك عن الشركات غير المالية هو هيكل رأس المال الذي ينفرد بخاصتين هما.

أ- هيكل الميزانية العمومية للبنوك مختلف جداً عن الشركات غير المالية. فالبنوك عادة ما يكون لديها ارتفاع في نســـبة الدين إلى حقوق الملكية، حيث إنها تعتمد بشكل كبير على استقبال الودائع وحشد المدخرات. كما إن البنوك لديها وظيفة إنتاج السيولة، حيث تصدر الخصوم السائلة بينما تحتفظ بالأصول غير السائلة مما يترتب عليه صعوبة التوافق في الاستحقاق بين جانبي الميزانية العمومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تعتمد البنوك بشكل حاسم على ثقة المودعين/ الدائنين. هذه السمات للأعمال المصرفية تجعل البنوك أكثر عرضة للصدمات.

ب- القسم الأكبر من مطلوبات البنوك هي مطلوبات قصيرة الأجل على شكل ودائع تحت الطلب، المقابلة لأصول غير سائلة (موجودات خطرة طويلة الأجل مثل القروض العقارية) كما إن البنوك تتميز، من حيث طبيعة منتجاتها وخدماته المعقدة والفريدة.

رابعاً- تعدد الدائنين وبمعنى آخر المودعين الصغار ، الذين ليس لديهم الخبرة فى المراقبة ،لذلك تعتمد البنوك بشكل حرج علي ثقة المودع ، على خلاف الشركات غير المالية التي يكون فيها حملة أدوات الدين لديهم حوافز وخبرة أكثر فى المراقبة ، إذ يتركز الدين في أيدي قلة من الدائنين المتخصصين، الذين هم غالبا ما يمتلكون القوة الضرورية للعب دور المؤدب والضابط فى حالة الضيق المالي.

خامساً- تتوسع واجبات مديرى المصارف إلى أبعد من واجباتهم الائتمانية تجاه حملة الأسهم وحدهم إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الدائنين من حيث مخاطرة القدرة على الوفاء بشكل واضح ومنظّم عند اتخاذ القرارات لأجل ضمان سلامة وصحة البنوك .

سادساً- وجود البنوك المركزية التى تضطلع للقيام بثلاث وظائف رئيسية، من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي.(Adams,& Mehran,2003).

أ- وظيفة الملجأ الأخير للإقراض Lender of later Resort ، لمعالجة نقص السيولة التى قد يتعرض لها القطاع المصرفي على المدى القصير أو المتوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تطوير وتطبيق نظام رقابي فعال ومتابعة تنفيذه.

ت- توفير دليل "لأفضـــل الممارسات " لحاكمية الشركة لتأسيس اليات الضبط الذاتى لإدارة المصرف وتخفيض مخاطر فشله.

سابعاً- هناك العديد من الأسباب في اختلاف ترتيبات آليات حاكمية الشركات في البنوك عن بقية الشركات الاخرى وهي كالآتي:

أ- خضوع البنوك إلى إشراف ورقابة الهيئات الرقابية الرسمية بصورة مستمرة.

ب- تتميز البنوك بسيادة علاقات الوكيل مع الزبائن التي يندر وجودها في باقي الشركات

1- وتضيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في دراستها الموسومة (Brief on Corporate Governance policy) أســـباب اخرى لاختلاف حاكمية البنوك عن حاكمية الشركات في القطاعات غير المالية هي الأتية:

أ- اســـتقرار القطـــاع المصـــرفي له كثير من الجوانب الإيجابية الخارجية. فالبنوك تعد المؤسسات الرئيسية التي تحافظ على نظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضرورياً لاســـتقرار القطاع المالي والذي بدوره له آثار خارجية عميقة على الاقتصاد ككل. فشل البنك قد يؤدي إلى إهتزاز الثقة العامة بالنظام المصـــرفي ويمتد إلى البنوك التي لديها ملاءة مالية جيدة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الاقتصـــاد .لذا تبدي الحكومات اهتمام خاص باستقرار القطاع المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تمتع البنوك أو المودعون بتدابير الحماية التي توفرها شـــبكات الأمان الحكومية مثل برنامج التأمين واحتياطي السيولة وهذا الأمر يؤدي إلى نتيجتين متغايرتين تماماً: الأولى تتلخص في إضـــعاف الحافز لدى المودع بمراقبة البنك طالما أنه يشـــعر بالأمان على ضمان ودائعه، والثانية توجه البنك نحو تحمل المزيد من المخاطرة بسبب وجود شبكات الأمـــان، وبالتالي فإن ضـــعف حاكمية البنوك في مثل تلك الحالات تزيد من احتمالية تعرض البنوك إلى الفشل.

ج-خضوع البنوك إلى العديد من الأنظمة والقواعد ومن ثم لا تستطيع أن تناقش حاكمية البنوك دون الأخذ بنظر الاعتبار الأنظمة البنكية التي تخضـــع إليها هذه البنوك، وتذعن إلى تطبيقها في مختلف عملياتها وأنشـــطتها البنكية الداخلية والخارجيه. وبالتالي وجود هيئات رقابة خارجيه وأنظمة داخلية يعتبر عنصراً مهماً في تأمين حاكمية البنوك السليمة والصحيحة على الدوام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثانى

الحوكمة المالية في البنوك التجارية

2-2-1 تمهيد

2-2-2 مفهوم الحوكمة المالية

2-2-3 المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر

2-2-4 اهمية مؤشرات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك.

2-2-5 أدوات الحوكمة المالية المستخدمة فى البنوك التجارية.

2-2-6 لجنة بازل كمدخل لإرساء قواعد الحوكمة المالية فى القطاع المصرفى.

2-2-7 الأدوات النوعية والكمية لحوكمة البنوك التجارية وفقاً لاتفاقية بازل .

2-2-8 الحوكمة في البنوك التجارية الليبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-1 تمهيد

أن النظام المصرفى لأى دولة يمكن أن يكون معرضا لأزمة مالية وقد لا يكون قادرا أو مستعدا لامتصاص الصدمات المالية (الأسعار ، أسعار الفائدة ، الصرف الأجنبى) وصدمات السيولة ، وصدمات جودة الديون ، والبيئة الاقتصادية الكلية وصدمات هيكل المؤسسات المالية الناشئة عن تقييم الأسواق المالية والأدوات المالية والتغير فى الهيكل التنظيمى أو التحول فى الطلب على الأصول. أو لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية ولكى يتم حماية الاقتصاد والمؤسسات المالية من الفشل من الضرورى أن يهتم المحللون بوضع نظم للمؤشرات المالية للإنذار المبكر أو اختيار مؤشرات مالية رائدة أو قائدة تعتبر مؤشرا للصدمات المالية المقبلة بوصفها معايير حوكمة مالية.(صندوق النقد العربي، 2005)

الأمر الذي حدا بعدد من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات إلى سن قوانين وتبني آليات تدعو إلى تحسين أنظمة الحوكمة في البنوك تعمل على الأقل في التنبؤ بهذه الأزمات ومواجهتها للتخفيف من آثارها المدمرة على المستوى الدولي. ولعل أهم تلك المفاهيم هى مفاهيم الحوكمة المالية التي تحدد بمؤشرات مالية التي لها قدرة تنبؤية. وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب.

وبناءً على هذه الدعوات في تحسين فاعلية حوكمة البنوك، فإن أدوات الحوكمة المالية أصبحت أكثر تدخلاً وتحسسا فى الحكم الدقيق على أداء البنك، كونها تشكل جزءا كبيرا بالإلمام بحقيقة الموقف المالي وتحديد مواطن الضعف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن إدارتها تكمن فى قدرتها على إظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتنافسي للبنوك ،وتتجسد من خلال تنظيم وإيجاد الربط والعلاقة بين بنود القوائم المالية، وبالتالي وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين الأداء. لقد افرزت الأزمات المالية العديدة الحاجة الى تطوير مؤشرات مالية تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، فمن خلالها يتم اكتشاف أوجه الخلل المالي في الأداء قبل وقت مبكر. وعليه فإن الحوكمة المالية تأتي أهميتها من حوكمة العلاقة بين بنود القوائم المالية لضمان الملاءة المصرفية وتقرير ربحية عمليات التشغيل وبالشكل الذي يصب في تعظيم ثروة الملاك والاستقرار المالي والاقتصادي من جانب وكونها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض االبنوك لأزمة مالية ، من جانب اخر. وعلية سوف يتناول هذا المبحث مفهوم الحوكمة المالية وخصائصها وأدواتها ولجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة المالية في القطاع المصرفي.

2-2-2 مفهوم الحوكمة المالية:

الحوكمة المالية مفهوم حديث النشـــأة، ووليد التطور فى مفهوم الحوكمة، والذى تمخض عن الأزمات المالية والمعوقات الاقتصـــادية في العالم فى ظل العولمة المالية. إن إبراز مفهوم للحوكمة المالية أو تعريفها، أســاســا يرتبط بتحديد مفهوم كلمة الحوكمة، وأبرز ما يوضح أهمية ذلك تلك الأزمات المالية التى عصفت باقتصاديات العالم وما واكبها من تطور في المعايير المالية والاجراءات الرقابية الدولية والتشــريعات، إذ أصبحت تمثل عاملاً مهماً في بناء الثقة في النظام المصــرفى، الذي من شــأنه أن يحقق الجودة والتميز فى الأداء والتوازن بين مصــالح البنك والمساهمين. لقد أشار(Tan Wen-hao1, LIU Hong 2009)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أن بيئة الأعمال والمال شهدت عددا من حالات الإخفاق والفضائح المالية، التي نجمت بشكل أساسي من ضعف دور الحوكمة المالية وأنظمة الإدارة المالية والذي انعكس بدوره على إلحاق الضرر بحقوق حملة الأسهم بسبب حالات الإفلاس والتصفية، إذ برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي، وبالتالي تسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي للمؤسسات المصرفيه وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر وذلك من خلال دور سياسة السلامة المالية.

وتأسيساً على ما تقدم فالحوكمة المالية مفهوم يدل على مدى سلامة وإستقرار النظام المصرفى وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية ، وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض النظام المصرفي للمخاطر. كما أنها عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للبنك.

2-2 -3 المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر:

إن ضرورة ومتطلبات السلامة المالية للنظام المصرفى تستدعى البحث عن وسائل رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي وكمؤشرات لتقييم أداء المصارف واكتشاف أوجه الخلل المالي في الأداء، حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي الى تعثرها ثم إنهيارها. لقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولى، وكانت النواه الأولى بوضع معايير لملاءة رأس المال فى 1992، وتم استخدامه عام 1997 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود الدولية والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفى. (عبدالقادر،2008،ص4)

ومن أهم هذه المؤشـــرات التي تســـتخدم في هذا المجال مؤشر(CAMEL) ويعرف بأنه عبارة عن مؤشـــر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف. (والذي يغطى ملاءة رأس المال C–Capital Adequacy، جودة الأصول A– Asset Quality، الإدارة Management M–،الربحية E– Earnings،الســـيولة L– Liquidity) ويتم التعبير عن كل عنصـــر من هذه العناصـــر بعدد من المؤشرات المالية. ويتضمن كل مؤشر من هذه المؤشرات، مؤشرات تفصيلية وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصـــرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفى، إلا أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هـــذه النظم مع ظروف الدول النامية. وقد اهتمت بعض الدراســـات بتطوير هذه النظم والمؤشـــرات لتلائم ظروف الدول النامية واختيار مؤشرات أكثر صدقا وتعبيرا عنها. لقد تعددت نظم الإنذار المبكر وقامت البنوك المركزية بتطويرها بما يتفق وظروفها، ونتيجة لمخاطر درجة حســـاســـية السوق الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف تم إضافة عنصر آخرS–Sensitivityto market risk الحساسية إلى مخاطر الســـوق، ولهذا أصـــبح يطلق عليه مؤشـــر CAMELS وهو اختصـــار لستة مكونات رئيسية. وإن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو تدخل الســـلطة النقدية لمعالجة الأمر، وتم تطبيقه في العديد من دول العالم .ونظرا للتحولات و التطورات المتلاحقة و التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية نتيجة العولمة المالية تطور نشـــاط البنوك وتوســـعت مساحة و دائرة و نطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي. وقد أتاح نمو الأسواق المالية الدولية والتنوع الكبير في الأدوات المالية للبنوك الحصول على مزيد من الأموال، وفي نفس الوقت توسعت البنوك وارتفعت فرص تصميم منتجات جديدة وتقديم خدمات أكثر.حيث اصـــبحت الأرباح التى تحققها البنوك من النوافد الحديثه تفوق كثيراً الأرباح التى تحققها من المعاملات المصـــرفية التقليدية، مما يؤدى إلى مزيد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والســـيطرة عليها مما تطلب الابتكار المســـتمر لطرق حديثة فى إدارة المخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي. وفى هذا الصدد أشار (الشمري والامام،2010،ص 185) لنظام حديث في تقييم أداء المصارف يطلق علية نظام التقييم CRAFTE** يعتمد عدة عناصر هامه حروفها الأولى تشير الى الكلمة CRAFTE حيث كل حرف يشير الى عنصر مختلف وهو يحدد التقييم ودرجة المخاطرة والجودة الكلية للمصارف من خلال عناصرها الستة التي تشير :-

1- **C- Corporate Governance**
2- **R-Risk management**
3- **A- Asset quality**
4- **F-Financial Leverage – capital Liquidity**
5- **T-Transparency**

- **للمزيد يرجى الاطلاع على ما يلي :**

اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية ، 2010،الفصل الرابع، ص169.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

E-Eaming

إن مصـــطلح "CRAFITE" هو نظام يحتوي على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تســـاهم في رفع كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وتساهم في تقييم المصارف وفق معايير متنوعة ومتجددة فى البيئة المصـــرفية تساعد فى تحقيق السلامة المالية والإحاطة بالمتغيرات الجديدة في العمل المصرفي . www.frsglobal.com

2-2-4 اهمية مؤشرات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك.

تنبع أهمية أدوات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك من كونها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذى القرار وواضعى السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة مالية وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث فى وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من ســـياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات. ويشـــير(شاهين و مطر ،2011،ص 850) إلى أهمية المؤشـــرات المالية فى اتخاذ القرارات، وبالاســـتعانة بها يمكن تقييم الوضع المالى للمنشاة وادئها. وإن من ابرز فوائد التحليل والمؤشـــرات المالية هو اســـتخدامها للتنبؤ بالفشل من خلال تشـــكيل أو بناء نماذج وأدوات من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المتعاملين حيث إنها تعتبر مؤشـــرا على مدى قوة أو ضـــعف المركز المالي للبنك . ويمكن بيان أهمية مؤشرات الحوكمة المالية من خلال حقائق ذات دلالة هامة ومن أبرزها (الطوخى،2008،ص6)

- التقييم المســـتمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعرف على المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل تدني مستوي الأداء فيها
- توجيه الإهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومدى كفاءة الإدارة.
- تتقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة في البنوك.

وهناك مخاطر عديدة في أنشـــطة البنوك، ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية هي الكشف المبكر عن هذه المخاطر وتشمل (مخاطر الإئتمان والسيولة، السوق، مخاطر التشغيل) وبشكل يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها وتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر. بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر. وفى هذا الســياق يرى (David,2001:309) بأن من أكثر المعايير الكمية شــيوعا واســتخداماً فى تقييم الأداء هى المؤشــرات المالية، ويرجع سبب ذلك إن المقاييس والمؤشرات المالية للأداء، كالربح يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأهداف البعيدة المدى والتى هى فى الغالب دائما أهدافاً مالية.وإن الاختيار الدقيق جدا للمقاييس المالية يوفر صورة إجمالية عن أداء البنك. هذا وإن المقياس المالي الكلي مثل صافى الربح المتحقق بعد الفائدة والضريبة يعد خلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات البنك وعملياته التشغيلية.

وبشكل عام تكمن اهمية المؤشرات المالية في التعرف على حقيقة الوضع المالي للبنك و الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء البنك ضمن القطاع .إن هذه المؤشرات أدوات مثــالية لتحقيق هذه الغايات، لما لها من قدرة على تقييم أداء البنوك ،وكفاءتها فى إدارة موجوداتها، وتوازنها الــمــالــي ،وســيــولــتــهــا، وأن هــذه الادوات تــهتم بهــا معظم الاطراف التى لهــا علاقــة بالبنك(مودعون،مستثمرون،مساهمون)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-5 أدوات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك التجارية

إن أدوات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك التجارية تمكن من الحكم الدقيق على أداء البنك وتجعل الإدارة قادرة على الإلمام بحقيقة الموقف المالي وتحديد مواطن الضـــعف ووضـــع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين أسلوب العمل المتبع، وهناك العديد من أدوات الحوكمة المالية. ولأغراض الدراسة سوف يتم التركيز على كل من (ملاءة رأس المال،نســبة الأصول الثابتة إلى رأس المال،الرافعة المالية، معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات) وعلى وفق الآتى:-

2-2-5-1 ملاءة رأس المال (الملاءة المصرفية)

يرى (Herman,2011.p23) إن ملاءة رأس المال هو الســمة الرئيسية للنظام المصرفي الذى يعطي المودعين والمســتثمرين مؤشراً الثقة في سلامة الأداء للنظام المصرفي.إذ أن المستوى المرتفع من تدنى الشركات يعرض المصارف التجارية للمخاطر، لأن الديون المعدومة على قروض الشركات الفاشلة يجب أن تمول من رأس مال البنك وإلا فان ودائع العملاء ستكون في خطر.ويؤكد (الحســيني وآخرون،2003 ،ص:84) إن مســألة قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة فى المراكز المالية للمصارف من أولى المهام والمسؤوليات لذلك يتطلب من الإدارة أن تبحث باستمرار في هذه المتانه لكي لا تتســرب المخاطر إلى أموال المودعين. وبمعنى آخر تعتبر زيادة كفاية رأس المال في البنوك مؤشر حماية لأموال المودعين، بحيث تساعد في تخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وخاصة تكاليف الإفلاس (الكور، 2010، ص10). ولقد أشار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Saunders & Cornett,2002, 635-640) إلى أن رأس المال مصـــدر دائم للدخل، كما أنه يعتبر مصدر تمويل رئيسي للبنوك. وبناء عليه فإن رأس المال يجب أن يكون كافي لمواجهة المخاطر واســتيعاب الخســائر. ومخاطر رأس المال تتمثل بعدم كفاية رأس المال لحماية مصــالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة.

إن رأس المــال أو حقوق المالكين تدل على الفرق بين الموجودات والمطلوبات لأي منظمة ويعتبر حماية لحقوق دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر قد تحدث مستقبلا كذلك الأمر بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر محتملة وذلك في حالة إنخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، ولا شــك بأن النشاط المصرفي يحتاج عادة إلى رأس المال أقل مما تحتاجه المؤسسات الأخرى (غير المصــرفية). ويســتطيع البنك أن يعمل بنســب تشغيلية مرتفعة وذلك بسبب الرقابة الرسمية على المصارف والممثلة بالبنك المركزي ، مما حمل البنك المركزي مسؤولية رفع رؤوس أموال الجهاز المصــرفي لديه وتوفير هامش أمان مصــرفي لحماية حقوق دائني البنك وخصوصا المودعين .

2-2-5-1-1 وظائف رأس المال: (الزبيدى،2004،ص85) (Kashyap & Stein, 2004)

- تمويل المباني و التجهيزات الرأســمالية التي يستخدمها المصرف، حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع و لكنهــا تمول من خلال رأس المــال المدفوع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول الى نقدية إلا عند التصفية و رأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم المساس به إلا عند تصفية البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امتصاص الخسائر التشغيلية: يستطيع رأس المال أداء هذه المهمة من خلال العلاقة بين رأس المال وحساب الأرباح والخسائر. فلو كانت نتيجة أعمال البنك خسارة فإن هذه الخسارة ترحل إلى حساب حقوق المساهمين وتخصم منها.

- التوظيف في بداية حياة البنك: إذ يصعب على البنك في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال و ما قد يرد اليه من ودائع ، لذلك فأن لرأس المال دورا أساسيا في تمويل النشاط الإقراضي و الاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.
- حماية البنك ضـــد مخاطر عدم الملاءة "الفشل": إن البنك التجاري يعتمد على90 % -95% من مصـــادر تمويله على الأموال المقترضة من الغير، فمطالبات المودعين من البنك تفوق نسبياً كل المطالبات التي يحتمل أن تتعرض لها أي منشأة أعمال.
- التجاوب مع الرأي الســـائد في النظام الاقتصادي الحر والقائل بأن على كل مؤسسة خاصة تسعى إلى تحقيق الربح يجب أن تستند في نشاطها على رأس مال كاف.
- تدعيم ثقة المودعين و الســـلطات الرقابية في قدرة البنك على الصـــمود امام الصـــعوبات التي تعترضـــه اثناء عمله. ومن أجل أن لا تؤدي الازمات او الظروف غير الطبيعية التي قد يتعرض لها البنك التجاري إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم ينبغي أن يكون رأسماله كافيا و متيناً بحيث يساعده في البقاء مستمراً بعمله؛ لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة البنك وصلابته تعتمد على متانة رأسماله. وعليه فالبنك ذو رأس المال الكبير و الذي يواجه بعض الخسائر يوما ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب و يتلقى خسائره تدريجيا من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ما سبق فإن رأس المال يعتبر خط الدفاع الأساسي عندما يتعثر البنك حيث يكون الملاذ الحقيقي لمواجهة الخسائر، لذلك فان مالكي البنك عليهم مسؤولية توفير الضمانات اللازمة للأرصدة التي يضعها المودعون تحت تصرف الإدارة .

2-2-5-1-2 مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy Indicators)

ظهر الاهتمام بمؤشـــرات كفاية رأس المال للبنوك التجارية في منتصـــف القرن التاســـع عشر في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بصـــدور قانون حدد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للبنوك التجارية وفقاً لعدد سكان منطقة نشاط هذه البنوك.وتطور الاهتمام بملاءة البنوك التجارية بإنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك، وذلك في عام 1974. وقد أنشـــأت الدول الصناعية الكبرى هذه اللجنة ضمن إطار بنك التسويات الدولية، وتعد لجنة بازل تنظيمًا غير رسمي يهدف إلى تنسيق شروط العمل المصرفي، من خلال تنظيم وإيجاد الربط والعلاقة بين رأس المال وبنود القوائم المالية. ويعد مؤشر كفاية رأس المال أحـــد أدوات الحوكمـــة المالية للبنوك الهادفة إلى تخفيض المخاطر التي تواجهها،ودعم ثقة المودعين بالبنك، ليتمكن البنك من جذب ودائع كافية لتأمين حســـن ســـير عمله ونموه، وامتصاص (تغطية) أية خسائر غير متوقعة، ومتابعة نشاطاته وفعالياته المختلفة من غير أن تتأثر ثقة المودعين به.

كما تفيد كفاية رأس المال في تسعير الخدمات المصرفية وتعظيم عوائد عمليات البنوك، إضافة إلى وضع السياسات والإجراءات اللازمة للوقاية من الأنواع المختلفة من المخاطر، والتي تنشـــأ نتيجة التطور التكنولوجي والإلكتروني وزيادة التعقيدات في العمليات المصرفية والمنافسة الشديدة بين البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك أصـــبحت البنوك التجارية ملزمة بتوفير الغطاء الرأســـمالي الكافي لمواجهة أي أخطار محتملة قد يتعرض لها، وتطوير الإســـتراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء وبما يضـــمن بقاء البنك أعلى من النسبة المحددة تجنبا لتدخل السلطات النقدية لمنع تراجعه، وهو ما يعرف بالإجراءات التصحيحية إذ يعتبر مؤشر كفاية رأس المال وتوافره من أهم المؤشرات التي تحدد سلامة الجهاز المصرفي وقدرته على امتصاص الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها ميزانيته وأصـــبح مفهوم رأس المـــال ومعاييره يحظى بأهمية متزايدة فى ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، ومن هنا بدء التركيز على مستوى عالمي بمؤشرات كفاية رأس المال بشـــكل عام حيث إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي مخاطر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين(الطيب،وآخرون2011،ص385).

وتجدر الإشـــارة هنا إلى أن رأس المال المصرفي يقسم إلى مجموعتين.(الشماع.2006 ص 75)

الأولى: رأس المال الأســـاســـي: ويشـــمل الأســـهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة، والاحتياطات المعلنة الناتجة عن العوائد والفوائض كعلاوات إصـــدار الأســـهم والأرباح المحتجزة والاحتياطات العامة والقانونية.

الثانية: رأس المال المســـاند أو لإضـــافي، ويتكون من: الاحتياطات غير المعلنة والتي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية وإن كان يتم احتسابها ضمن رأس المال المساند.

- إحتياطات إعادة التقييم وتنتج عند تقييم الأصول بقيمتها الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية ولا تضم إعادة تقييم العقارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخصصات العامة والاحتياطات لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها وتحتجز لمواجهة أية خسائر مستقبلية.

- الأدوات الرأسمالية المتنوعة وهي تضم فئات متنوعة من الأسهم وادوات الدين.

رأس المال المصـــرفى يقاس بعدة مقاييس تتفاوت حسب الهدف وما يقدمه من معلومات وان القيمة الدفترية هي المعمول بها في القياس لدى كثير من المصـــرفيين فالقيمة الدفترية لرأس مال المصـــرف تســـاوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات و القيمة الدفترية للمطلوبات. أي القيمة الاســـمية لحقوق الملكيه مضـــافاَ اليها الأرباح المحتجزة و فائض رأس المال واحيتاطيات خســـائر القروض وخسائر الإجازة. وينبغي أن يكون رأس المال متيناُ، وكافيا لمواجهة المخاطر ولكن من الصـــعب من الناحية العملية تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصـــرفي ككل؛ وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة. (حشاد، 2005،ص23).

في حين يؤكد (البديري، 2003، ص125) أن رأس المال ضـــروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده وإنما يجب أن تتوفر الى جانبه عوامل اخرى لتحقق تلك السلامة،حيث يشكل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التى يحصـــل عليها المصـــرف من جميع المصادر، إلا إن أهميته لا يمكن تجاهلها، إذ يساعد رأس المال الممتلك على توليد الثقة فى نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة اصحاب الودائع . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصـــرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومخاطر رأس المال تتمثل بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. بينما يرى Abdul Hadi& Abdul Samad,2007,p49)) إن متطلبات كفاية رأس المال تستخدم لضمان أن تكون القواعد الرأسمالية للبنوك جيدة وإن البنوك ذات الرسملة الجيدة ينظر إليها على أنها آمنة نسبياً ،وهذا بدوره يقلل من تكلفة الاقتراض وبالتالي تحسين الكفاءة.

لقد استخدمت مؤشرات متعددة لقياس مدى ملائمة رأس مال المصرف التجاري، من بينها حقوق الملكية إلى إجمالى الخصـــوم الإيداعيه(الودائع)، وحقوق الملكية إلى مجموع الأصـــول، وحقوق الملكية إلي الأصول الخطرة، وحقوق الملكية الى القروض، وحقوق الملكية الى الاستثمار بالأوراق المالية. على الرغم من صعوبة تحديد رأس المال الأمثل للبنك إلا أن هناك عدة مقاييس كميـــة التي يمكن الاســـتئنـــاس بهـــا لمعرفـــة مدى متانة أو كفاية رأس مال البنك التجارى (Bessis,2002.p70) وقد اســـتخدمت الدراســـة الحالية مؤشـــرات كفاية حقوق الملكية بالنسبة للقروض كمقياس لملاءة رأس المال.

2-2-5-1-3 مؤشرات كفاية حقوق الملكية بالنسبة للقروض:

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيســـي لتلك الأموال.وتعد سياسة الإقراض(Loan Policy) من أهم وأبرز سياسات المصارف التجارية. والقروض هى أصول المصرف الأكثر أهمية بوصفها تولد للمصرف عوائد مجزية إذا ما أديرت بشـــكل كفء وفاعل.أما إذا أســـيء اســـتخدامها، فإن درجة المخاطرة تكون عالية ومكلفة جداً،ولهذا السبب فإن سياسة الإقراض تكون محفوفة بالمخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسمى هذه المخاطر بمخاطر التعثر (Bakshi,s,2006,p.24). وتتكون هذه المخاطر من مخاطر كمية تمثل الرصيد القائم للقرض في تاريخ التعثر؛ ومخاطر نوعية تعتمد على درجة حدة الخسارة وتتأثر بالدفعات التي يمكن استردادها وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية هي نتاج مشترك لمخاطر التعثر ومخاطر التعرض داخل وخارج الميزانية(Raghavan,R.S.,2005.P4).

ويواجه النظام المصرفي مخاطر عديدة وإن كانت المخاطر الائتمانية أكثرها أهمية نظرا لانتقال تأثيرها إلى قطاعات اقتصادية مختلفة. ولتقليص المخاطر فإن البنك ينبغى أن يكون على الدوام متسلحا بالتقنيات والأساليب الاحترازية، من خلال إدارة واعية مقتدرة تدرس الأوضاع الاقتصادية،وكذلك أوضاع طالبى القروض. ويشير(العلاق،1998،ص80) إن الهدف الرئيسي لسياسة الإقراض التي ينتهجها المصرف هو تحقيق الربح الذى يمثل فى واقعه الفرق بين الفوائد التى يدفعها عن الودائع ، والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين من التسهيلات الائتمانية (طالبى القروض المصرفية). وهناك هدف أخر لايقل اهمية عن هدف الربح، وهو تقليل المخاطر، أذ تسعى البنوك الى العمل بالاتجاهات التي تجعلها محصنة ضد المخاطرمن خلال إدارة المخاطر (Risk Management) بوصف أن سياسة الاقراض محفوفة بالمخاطر، ويتطلب التحوط من هذه المخاطر قدر المستطاع. فالسياسة الإقراضيه تحكمها قواعد وقوانين وتشريعات معينة، قسم منها مفروض من البنوك المركزية والجهات القانونية ذات العلاقة بهدف تنظيم العمليات الأقراضيه والأستثماريه للجهاز المصرفى والتحكم فى عرض النقد. وعليه فإن البنك التجارى ملزم باحترام واتباع مثل هذه القيود التى أنشئت من أجل المصلحة العامة وإلا حصل إرباك فى السوق المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما يرى (العتوم،2009،ص4) إن السبب الرئيسي لظهور الازمة المالية يعزى الى عدم تطبيق الممارسات السليمة المستندة إلى معايير ومبادىء الإقراض الجيد، إضافة إلى عدم ثبات واستقرار السياسة النقدية المتبعة من قبل الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص فيما يتعلق بأسعار الفائدة على الإقراض والاقتراض، إضافه إلى التوجة نحو التوريق في الأسواق المالية، بحيث أصبحت الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية وشهادات الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تفقد جزءاً من قيمتها بشكل مطرد.

يشير (خريوش والعبادى،2004) إن درجة الأمان هي مشكلة مرتبطة بالربحية والسيولة، وهي مدى ملاءمة رأس المال لإجمالي القروض، أي المحافظة على المركز المالي للبنك في صورة جيدة. فوظيفة رأس المال بالإضـــافة إلى شـــراء المبانى ومستلزمات العمل المصرفى، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع للسيولة،وهناك نسبة تقيس درجة الأمان المصـــرفي(Bank Hedging) تشـــير إلى الحيطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشـــغيلية (Operating Process). وتقيس النسبة الناشئة عن هذه العلاقـــة المدى الذي يذهب إليه البنك فى اللجوء إلى حقوق الملكية فى مواجهة مخاطر الفشـــل فى اســـترداد جزء من الأموال المســـتثمرة فى القروض ، فهذه العلاقة تعبر عن كفاءة رأس المال فى استيعاب الخسائر الناجمة من الديون المعدومة. وتعتبر مؤشراً مقبولا إلى حد ما لمواجهة أية خسائر قد يتحملها البنك في حدود تلك النسبة،وكلما زادت النسبة أعطت دلالة واضحة عن متانة رأس المال ومن أن هذه الأموال الممتلكة سوف تكون كافية لامتصاص أي خسائر قد يتعرض لها المصرف،أى انها تضمنت حماية اكبر للمودعين (الزبيدى،2004،ص86)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم حساب حقوق الملكية إلى القروض بقسمة حقوق الملكية (رأس المال واحتياطيات) على مجموع القروض. (Kim&Rasiah2010)

$$\text{حقوق الملكية إلى القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{القروض}} \%$$

ويعد هذا المؤشـــر مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الاخفاق في استرجاع جزء من الأموال المســـتثمرة في القروض أي قدرة المقترض على ســـداد أصـــل القروض والفوائد المترتبة عليها(خدمة الدين) التى قد يتعذر على بعض المقترضـــين سدادها فى آجالها المحددة، دون أن يكون هناك تعثر في العمليات المصرفية. وبالتأكيد كلما ازداد رأس المال زادت قابلية المصرف على تحمل خسائر التشغيل، وارتفع الحاجز الواقى الذى يمنع تسرب الخسائر والحيلولة دون وصولها الى ودائع العملاء. هذا من جانب، ومن جانب آخر تعني زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض المصرف؛ وذلك لأن الودائع عرضة للسحب المتكرر وعليه فان البنوك التجارية ذات رؤوس الأموال المتينة أو القوية، هي الأقدر على الصمود بوجه المفاجآت والصدمات، ومن ثم فإنها الأقل احتمالاً للانهيار، أو الأقل حاجة للتدخل الحكومي . (المليجي، 2002,ص345)

وبناء على هذا فإن مؤشرات رأس المال تتم وفق الأسس التالية.(BIS, Jan. 2001,62)

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال.
- اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى .
- -- عند تأســـيس االبنك يجب تحديد رأس المال الذي ينســـجم ويتلاءم مع الخطة الإســـتراتيجية المقترحة للبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأخذ بنظر الاعتبار عند إنشاء البنك إمكانية حدوث خسائر تشغيلية في المراحل الأولى.
- التأكد من قدرة المساهمين على تقديم دعم إضافي بعد البدء بالعمليات التشغيلية.
- التأكد من أن رأس المال كافي لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أو سوقية.

وعلى هذا الأســـاس فإن من أهم المعايير المالية التي يجب أخذها في الاعتبار عند قياس ملاءة رأس المال معيار حقوق الملكية إلى القروض الذي يعمل كآلية حوكمة ماليه تساعد في تحسين التوافق بين مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، بمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين.

2-2-5-2 مؤشر الأصول الثابتة إلى حق الملكية:

يعرف (بنى عطاء، 2007 ، ص 27) الأصول الثابتـــــة:بأنها أصول معمرة، تمتلكها البنوك،من أجل اســـتخدامها فى نشاطها التشغيلى، وليس لإغراض بيعها، ويزيد عمرها عن سنة. إن درجة الكفاءة والفاعلية فى اســـتغلال الأصول الثابتة، يوثر على الأداء المالى للبنوك كما أن تكلفة امتلاك الأصول الثابتة وطبيعة تلك التكاليف، والتحسينات التى تطرأ عليها تؤثر كذلك على الربحية إذ لا تمول هذه الأصول عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس المال. هذا من ناحية، ولأنها أصـــول ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية من ناحية آخرى. لذلك من المفيد تنظيم وإيجاد العلاقة بين هذا البند وبين حقوق الملكية وكم تشكل بالنسبة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشـــير (الزبيدي،2004،ص267) إلى أن غالبية القوانين المنظمة لعمل البنوك التجارية فى اقتصـــاديـــات العالم، تمنع قيام تلك البنوك بالاســـتثمار فى الموجودات الثابتة مثل (الأبنية والأراضي والعقارات والحاسبات الإلكترونية والأثاث والسيارات) إلا المطلوب أو شراء المنقول الذي يستخدم للترفية عن موظفي البنك. وحتى العقار أو غيره من الموجودات الثابتة التى يحصل عليها المصـــرف التجارى وفاءً لدين عجز العميل عن تسديده، فإن هذا المنقول لابد وأن يصفى وخلال فترة لا تتجاوز الســـنة من تاريخ حصـــول المصرف عليه. إن هذا المنع الصريح للبنك التجـــارى يـــأتى حمـــاية للبنك من التمادي فى عملية توجيه كل الموارد نحو العقارات والأبنية والمضاربة بها، وأيضا لكى يتمكن المصرف من ممارسة دوره الاقتصادى التنموي.هذا من جانب ومن جانب آخر يبين هذا المؤشـــر إلى أي مدى تســـتثمر أموال الملاك في الأصول ذات معدل الدوران المنخفض نســـبياً ويســـاعد هذا المقياس إدارة المصـــرف على تحديد نوع التمويل الذى يســـتخدمه فى المستقبل.فإذا كان هذا المؤشر يبلغ مثلا 130% أي أن الأصول الثابتة تصل إلى 130% من حق الملكية، فإن إدارة المصـــرف قد تجد من الضروري تمويل الأصول الرأسمالية الجـــديـــدة عن طريق زيادة رأس المال المدفوع أو احتجاز الأرباح أي عن طريق الملكية وليس الاقتراض (العلاق، 1998ص،143) إن أرتفاع هذا المؤشر لا تترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للبنك، بل إنها قد تؤدى إلى تخفيض الربحية. فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للبنك هو توجية الأموال المستمد من حقوق الملكية إلى التوظيف فى عمليات الإقراض والاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-5-3 مؤشر الرافعة المالية:

إن مسألة الحصول على الأموال اللأزمة لتلبية طلبات الزبائن ولتمويل الفرص الاستثمارية تعد من المهام الصـــعبة، خاصة في ظل ندرة هذه الأموال، وتفاوت درجة تكلفتها وكذلك تفاوت درجة المخاطرة المصـــحوبة بكل مصدر من مصادر التمويل. وتزداد هذه المهمة صعوبة أمام إدارات البنوك في الدول الأقل تقدماً، الأمر الذي يســـتوجب منها تحديد كفاءة رأســـمالها الممتلك وحاجتها إلى أموال الغير بأقل كلفة ممكنة والذي سينعكس على مستوى ثقة المودعين والسلطات الرقابية بها وقيمة أرباحها، وقدرتها على المنافسة بين البنوك.

حيث تنقسم مصادر التمويل إلى مصدرين رئيسين الأول :التمويل بحقوق الملكية، والثاني التمويل بالقروض وينتج عن التمويل بالقروض ما يســـمى بالرافعة المالية. إن الاهتمام بهيكل التمويل هو من صـــميم التخطيط المالي للبنوك ، اذ تســـعى البنوك بشكل خاص للحصول على الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة، لتوظيفها للأستثمار وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساعدها على تحقيق هدفها بالموائمة بين الســـيولة والربحية والأمان .كما يعطيها الرؤية الواضـــحة في التعامل والتفاوض مع القنوات المالية المختلقة. وهنا تظهر كفاءة إدارة البنك في اتخاذ القرارات التمويلية المناســـبة فى إطار المبادلة بين العائد والمخاطرة من جانب آخر والتأثير على القيمة السوقية للأسهم العادية للبنكمن جانب آخر. (هندي، 2003،ص42)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقصد بالرفع المالي على انه تلك النسب التي تقيس المدى الذى وصل اليه البنك فى تمويل إحتياجاته من خلال أموال الغير في سد احتياجاته المالية ، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديه في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة. أما إذا كان المصـــرف يطرح أسهماً ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي سيقوم المصرف بدفعها إلى المســـاهمين الممتـــازين، وذلـــك لأن الأســـهم الممتازة تتمتع بأرباح مضـــمونة ومحددة (الزبيدى،2011،ص187)

ويرى (العلاق،1998) إن هذه النسب تقيس مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل عمليات المصرف، وتؤشر حاجة المصرف إلى الكثير أو القليل من رأس المال. فإذا ساهم الملاك بنصيب صغير في التمويل الكلي للمصرف،فإن معظم الأخطار يقوم الدائنون بتحملها، أى إن هؤلاء الدائنين هم فقط الذين يوفرون الحماية للمودعين. إن اتجاه أصحاب المصرف إلى الاقتراض لتمويل العمليات يمنحهم ميزة السيطرة على المصرف بأقل استثمار ممكن، وهذا مايطلق عليه تعبير المتاجرة بالملكية، إن هذه المتاجرة بالملكية فى حالة نجاحها، فإنها تؤدى إلى تعظيم الأرباح التى يحصل عليها الملاك ولذا نجد أن تأثيرها على الربحية، يكون أعظم أهمية من تأثير السيولة. فى حين يشير (النعيمى،2002،ص 191) إن الرافعة المالية هى استعمال أموال الغير بتكاليف ثابتة ويكون من النوع المرغوب فيه Favorable إذا كانت عوائد استثمار تلك الأموال أكبر من تكاليف الحصول عليها، وهذا يؤدى الى زيادة العائد على أموال أصحاب المشروع. أما إذا كانت عوائد استثمار الأموال المقترضة أقل من تكاليف الحصول عليها فيصبح الرفع المالى من النوع غير المرغوب فيه In favorable

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنه يؤدي إلى تخفيض العائد على أموال أصحاب المشروع. وأن الرفع المالى يكون ناجحاً إذا حققت الشركة مكاسب أكبر من المبلغ المقترض، فهى بذلك تقيس مدى قدرة الشركة على سداد الفوائد.

على الرغم من مزايا الرفع المالي فى تحقيق الوفورات الضريبية إلا أنه بالوقت نفسه يتطلب عدم الافراط بنسب الرفع المالى للاعتبارات الاتية (Hempel et al,2002):

- تفرض البنوك المركزيـــة قيوداً على الحد الأدنى لرأس مال البنك التجارى، من أجل حماية أموال المودعين والجهاز المصـــرفى وبالتالي تحد من قدرة البنوك التجارية على اســـتخدام الرافعة المالية، وذالك لأن زيادة التمويل بالدين تعنى انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الموجودات، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع مخاطر رأس المال.

ونلاحظ التعـــارض الموجود بين ملاك البنوك التجارية والبنك المركزى حيث يرغب ملاك البنوك التجارية بزيادة الرافعة المالية لزيادة العوائد،أما البنك المركزي يرغب دائماً فى زيادة رأس المال، وذالك لزيادة كفاية رأس مال المصرف التجاري.

- قد يؤدي التوســـع فى اســـتخدام الرافعة المالية إلى انخفاض السعر السوقى لأسهم البنك فى الوقت الذى يحاول فيه البنك تعظيم القيمة السوقية لأسهمه.
- هناك محددات ســـوقية تمنع بعض المصارف من التوسع من استخدام الرافعة المالية وبشكل خاص المصـــارف التجارية الصغيرة ، وذالك لعدم قدرتها علي جذب الأموال بالمقارنة مع المصارف الكبيرة التى تفرض أسعار فائدة أعلى من أجل جذب أكبر قدر من الودائع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-5-4 معدل توظيف الودائع:

تشـــكل الودائع بأنواعها المختلفة نســـبة تزيد عن 80% من مجموع المطلوبات، لذا فإن الهدف الاساسي فى أدارة المطلوبات هو إدارة الودائع (على والعيسى ،2004،ص 173). ولأن الودائع هي الشـــريان الحيوي لتمويل استثمارات البنك فأن البنوك التجارية لها مبرراتها المنطقية والاقتصـــاديـــة في تفضـــيل الودائع على غيرها من الموارد المالية، ومن أبرز هذه المبررات (عبدالحميد ،2004،ص66):

1- إن تكلفـــة الودائع أقـــل بكثير من تكلفـــة رأس المـــال والأرباح المحتجزة. كما إن تكلفة الاقتراض تفوق كلفة الودائع لأن المقترضـــين عادة ما يتعرضـــون لمخاطر أكبر. وبعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل فى معدل الفائدة الصـــريح والضمنى الذي يدفعه البنك للمودعين، بينمـــا تكلفـــة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل فى العائد الذى كان يمكن للمســـتثمرين الحصـــول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي ينطوي عليها الاستثمار فى الصناعة المصرفية.

2- إن رأس لا يعتبر مصـــدراً خصباً للطاقة الأستثمارية، إذ قد لا يمثل في بعض الاحيان أكثر من 1% من مصادر البنك المالية. علاوة على ذالك فإن تنمية الموارد المالية بإصدار الأسهم قـــد لا تكون مقبولة من قبل حملة الأســـهم (الملاك) القدامى لأن ذلك قد يقلص حجم العائد ويلحق ضـــرراً بمواقعهم التصويتية فى الجمعية العمومية. كما أن الكثير من المصارف لا تحبذ احتجاز الأرباح، باعتبار أن نسبة الأرباح الموزعة تعتبر مؤشراً على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجاح البنك. ولهذا نجد أن المصارف لا تلجأ دائماً إلى احتجاز الأرباح لتنمية مواردها المالية .

ومن الجدير بالذكر إن الأموال المحتجزة على شكل أرباح لاتمثل نسبة يعول عليها فى تنمية الموارد المالية، فهي بالكاد لا تتجاوز 10% من الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية .أما قرار تقليص الاحتياطي القانوني،فهو متروك لتشريعات البنك المركزى ولا يستطيع البنك التجاري التحكم به كما يشاء.

وهكذا تبقى الودائع المصدر الرئيسى لتنمية الموارد المالية، فهى المصدر الأكثر خصوبة في هذا المجال، وإن جدواها الاقتصـــادية يجب أن يكون مرهونه بقدرة البنك على توظيف هذه الودائع واستعمالها استعمالاً مربحاً وإلا فإن البنك سوف يتعرض للخسارة. والسبب فى ذالك يعود إلى أن الفرق بين الفــائــدة المدفوعة على الودائع والفائدة المقبوضـــة على القروض تمثل ربح البنك.(العلاق،1998،ص67)

ويقاس معدل توظيف الودائع على وفق االآتى.(النعيمى،2002)

معدل توظيف الودائع= **القروض/ الودائع %**

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين القروض والودائع،إذ تمثل القروض أهم فقرات أصول البنك ،وتمثل الودائع أهم مصادر تمويل البنك،وإرتفاع النسبة تعتبر مؤشرا لتوجيه سياسات البنك نحو توظيف أمواله بشكل أكفا واستيعاب الاحتياطيات الفائضة فى توظيفات مربحة.

ومن خلال هذا المؤشـــر يمكن التعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد وترجع اهمية هذا المؤشـــر إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صـــريحة وضمنية ومالم تســـتغل استغلالاً فعالاً فسوف يكون لها تاثيرات غير مرغوب فيها على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك بالتبعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-5-5 كفاءة المصروفات:

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة الإدارة فى التحكم بالمصروفات اللازمة لإنجاز النشاطات المختلفة حيث تسعى إدارة البنك دائما إلى تخفيض هذه المصروفات بهدف التأثير على تحقيق الأرباح. وتعتبر فوائد القروض إحدى المصادر الرئيسية لتمويل نشاط البنك – إذ على البنك أن يواجه مصروفاته، ويواجه ايضاً الفوائد المدفوعة عن ودائع البنك ويحقق أرباحاً تضمن استمراره ويجب أن تغطى أرباح القروض كل هذه النفقات فضلاً عن وجود هامش يسمح بتخصيص أحتياطى للديون المشكوك فيها، ومن الضرورى أن يزيد البنك ربحيته من استخدام القروض لأعمال البنك الأخرى مثل خدمات التحصيل وأمانة الاستثمار والاعتمادات المستندية والعمليات الخارجية الأخرى حيث تحقق قدر من الإيرادات الإضافية المفيدة للبنك. ويشير (حنفي، وآخرون، 2004،ص 236) إلى أن التغير فى صافى الربح المتاح للملاك يرتبط بالتغير فى الإيرادات والمصروفات، وترتبط زيادة الإيرادات أساسا بزيادة نشاط البنك فى توظيف الأموال المتوفرة لديه، وزيادة قيمة القروض والسلفيات وزيادة الاستثمار فى الأوراق المالية وأذونات الخزانة والكمبيالات المخصومة. ويدل نقص الإيرادات إلى تقلص نشاط البنك في توظيف أمواله.

وتتمثل عناصر المصروفات فى حساب الأرباح بالأعباء التى يتحملها البنك حين قيامه بعمله. وترجع زيادة المصروفات إلى الفوائد المدينة والعمولات التى يدفعها البنك لأصحاب الودائع الأجلة وبأخطار وودائع التوفير وكذلك الفوائد على حسابات الودائع بالعملات الأجنبية، وكذلك نفقات الأفراد العاملين والمخصصات بكافة أنواعها إضافة إلى غرامات التأخير التى يفرضها البنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتكون عناصر الإيرادات من الفوائد الدائنة التى يحصل عليها البنك من خلال قيامة بمنح الائتمان والقروض والسلف إضافة إلى إيراد الاستثمار و فوائد الكمبيالات المخصومة. وتمثل الفوائد الدائنة عنصراً هاماً فى حساب الأرباح والخسائر،إذ إن النشاط الرئيسى للبنك هو منح القروض والتسهيلات للعملاء (الحدوب وديان ،2010).

وعليه فإن قياس كفاءة المصروفات في العمل المصرفي ينبثق فى العلاقة بين المصروفات والإيرادات وعلى وفق الآتى.(النعيمى ،2002، ص 188)

كفاءة المصروفات(المصروفات / الإيرادات) 100%

وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المصاريف والإيرادات المصرفية المتحققة فكلما كانت نسبتها ضئيلة فان ذلك يعني إن الكلفة المصرفية لتحصيلها منخفضة ومجزية وان الأداء التشغيلي عالي المستوى، ومن جانب اخر فان هذا المعدل له علاقة عكسية مع الربحية.

2-2-6 لجنة بازل كمدخل لإرساء قواعد الحوكمة المالية في القطاع المصرفي

2-2-6-1 التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفيه

تشكلت لجنة بازل في نهاية العام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة . وتجتمع اللجنة دورياً بمعدل أربعة اجتماعات سنوياً في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا. ويتبع لهذه اللجنة (30) مجموعة عمل متخصصة تجتمع أيضاً بشكل دوري. تتكون اللجنة من أعضاء يمثلون البنوك المركزية أو الجهات الرقابية في الدول الأعضاء.تعمل اللجنة على صياغة معايير رقابية وإرشادات تتعلق بالعمل المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى إصدار توصيات حول الممارسات السليمة للكثير من جوانب العمل المصرفي، وتكون من مسؤولية الجهات الرقابية في كل دولة الاستفادة من هذه المعايير والإرشادات والممارسات وتكييفها بما يتلاءم مع أوضاعها الخاصة. وتشجع اللجنة على استخدام معايير ومنهجيات عامة واحدة فيما بين دول العالم، دون محاولة فرض تقنيات رقابية مفصلة ومتشابهة ومشتركة فيما بين الدول.

ترفع اللجنة تقاريرها إلى محافظي البنوك المركزية في دول مجموعة العشرة للحصول على موافقتهم على مبادرات اللجنة الرئيسية. وتغطي قرارات اللجنة مجالات واسعة جداً في الأمور المالية والمصرفية.

من أهم أهداف اللجنة العمل على سد أية فجوات في التغطية الرقابية الدولية على الأعمال المصرفية، وهي في سبيل تحقيق ذلك تؤكد على مبدأين أساسيين، أولهما، ضرورة خضوع كافة المؤسسات المصرفية الأجنبية (من خارج الدول الأعضاء في اللجنة) للرقابة المصرفية، والثاني يؤكد على ضرورة ملاءمة وكفاية العملية الرقابية. ولتحقيق هذا الهدف، فقد أصدرت لجنة بازل منذ عام 1975 سلسلة طويلة من الوثائق والدراسات المتعلقة بإدارة مختلف أشكال المخاطر المصرفية والرقابة عليها من قبل الجهات المشرفة (البنوك المركزية).

تعمل اللجنة على تشجيع التعاون والحوار مع البنوك المركزية غير الأعضاء في اللجنة، وتعمم عليهم دورياً وثائق ودراسات صادرة عن اللجنة بهدف المناقشة والدراسة. وتعزز اللجنة من اتصالها مع البنوك المركزية حول العالم من خلال المؤتمر الدولي للرقابة المصرفية الذي تعقده اللجنة كل سنتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوفر بنك التسويات الدولية كافة أشكال الدعم الإداري وخدمات السكرتاريا للجنة وأمانتها العامة، ويمكن للجهات الرقابية حول العالم الاتصال بلجنة بازل أو أي من اللجان المنبثقة عنها بهدف طلب المشورة والنصح حول القضايا المتعلقة بالرقابة على البنوك. (Bank for International Settlements 2012)

2-6-2-2 بازل وهدف استقرار النظام المصرفى:

تمثل مقررات لجنة بازل إطاراً دولياً موحداً لقواعد الرقابة الحذرة، وتضـــع معياراً موحداً لتقييم رأس المال إلى جانب تقييم الأصول وما يرتبط بها من مخاطر تشغيلية. وبالرغم من أن معايير ومقررات لجنة بازل ليســـت ذات طبيعة ملزمة قانونياً في حد ذاتها، إلا أن دول العالم على اختلاف ظروفها ونظمها المصرفية تلتزم بتنفيذها، لتدعيم مراكزها التنافسية وضمان نمو أجهزتها المصرفية واستقرارها. كما تقوم لجنة بازل بصفة مستمرة، بمراقبة التطورات المصرفية والمالية والعمل على تطوير الأداء لضـــمان ســـلامة وأمان النظام المصرفي العالمي وتجنب الأزمات المالية. لذلك أعتبر معيار بازل لكفاية رأس المال والتعديلات والإضافات التى تمت عليه أهم إطار مؤسسي ومعيار كمي لقياس الســـلامة المصـــرفية ووجد قبولاً واسعاً من معظم المصرفين في العالم لأنه ساعد في تقوية النظام المصـــرفي الدولي وإزالة المنافســـة غير العادلة وغير المتكافئة بين المصارف والناتجة عن الاختلافات في المتطلبات الرقابية بشأن كفاية رأس المال عن طريق توافق دولي في الأنظمة الرقابية الوطنية بشـــأن رأس المال(إتحاد المصارف العربية،2003). إلا أنه قدحدثت تطورات كبيرة خلال العقد الماضـــي فى النظام المالي والصـــناعة المصـــرفية وبشكل متواصل، الأمر الذى جعل الإطار السابق لكفاية رأس المال مؤشرا غير كاف لقياس سلامة المؤسسات المصرفية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن مقرارات بازل1 لم تكن توفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر، كما انها تحكمية (الزدجالي,2003،ص 109) وبعيدة عن الواقع المميز لعديد من دول العالم ومنها الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بتصنيف تلك الدول ضمن عداد الدول ذات المخاطر العالية، الأمر الذى أثر سلباً على جدارتها الائتمانية للحصول على التسهيلات الائتمانية الخارجية، وأعاق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها مما عرقل مسيرة التنمية فيها.

فضـــلا عن أن مقررات بـــازل 1 ذاتها لم تكن تأخذ فى الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي تواجه البنوك؛ وإنما كان تركيزها منصـــباً على مخاطر الائتمان فقط، ثم تناولت خطر السوق جزئياً فى مرحلة لاحقة.

ولكافة هذه الأسباب وغيرها سعت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولي(BIS) الى وضع مقرارت جديدة جرى تحديثها وتطويرها وإصـــدارها تحت تســـمية(مقررات بازل 2) وتهدف الى (Kashyab & Stien ,2004):

- تدعيم هيكل النظام المالى العالمى وخلق بيئة تنافســـية مناســـبة وتطوير أداء النشـــاط الائتمانى وضمان تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان وتطوير دور مراقبي الحسابات والمراقبين الداخليين في البنوك ووضع الأطر المناسبة للتحوط ضد كافة المخاطر من خلال وضع إطار أكثر تحفظاً للمخاطر وتوسيع نطاق الخطر ليشمل كافة المخاطر التي يواجهها البنك وليس الخطر الائتمانى فقط ووضع أساليب محددة لقياس المخاطر وفقاً لدراسات شركات التصنيف الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذى بدوره إرتأته معظم البنوك المركزية مناســبا للظروف والإمكانيات الفنية والاقتصادية للقاعدة العريضة من المصارف والذى يعتمد علي أساليب إحصائية متطورة لتقدير حجم المخاطر الائتمانية وخسائر القروض ورأس المال المطلوب لمواجهته.

- كما استهدفت المقررات الجديدة تقريب مفهوم رأس المال إلى المفهوم النظامى بدلاً من المفهوم الاقتصـــادي وجعــل المعيار أكثر مرونة وديناميكية للتوافق الفوري مع المتغيرات والمخاطر المختلفة.

وأجريت العديد من الدراســات والأبحاث المتعلقة بالإطار الجديد بازل 2 وامتزجت فيه قواعد المعرفة الأكاديمية بالخبرة المصــرفية، واعتبروا أن أســلوب التصنيف الداخلي الأساسي هو حجر الأساس فى قواعد ومقررات بازل 2، وإنها ستوفر آلية مناسبة لتقليل مخاطر الائتمان بشكل عام، والحد من التعثر بمتطلبات أقل لرأس المال لمواجهة الخطر.

وفى يناير عام 2010 وبناء على توجيهات مجموعة الدول العشــرين G20 أضــافت لجنة بازل للإشراف المصرفى مقترحات جديدة لتحقيق السلامة المصرفية في خمس نقاط رئيسية سميت بدعائم الصد، والتى أضافت مفهوماً جديدا للشريحة الأولى لرأس المال، ودعائم السيولة والملاءة، ومخاطر الائتمــان المرتبطة بالمشــتقات المالية، وعمليات إعادة شــراء أذونات الخزانة والأوراق المالية، وحواجز رأس المال ضــد المتغيرات الاقتصــادية.ومن التوصــيات المطروحة فى هذا الصــدد :(WWW.basel-iii-accord.com)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً:النسبة لرأس المال:

- ألا تقل الشريحة الأولى من رأس مال البنك وحدها عن 6% إلى إجمالي الأصول الخطرة.
- ان تقتصـــر الشـــريحة الاولى من رأس المال على رأس المال المصـــدر والمدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم خسائر الاستثمارات قصيرة الاجل.

ثانياً: الحد الادنى للسيولة:

زيادة معدلات السيولة في البنوك من خلال الإستثمار في أذون خزانة سندات حكومية بنحو أكبر مع ضرورة أن يتوافر لدى المصارف–بخلاف الحد الأدنى لمتطلبات السيولة المعيارية–السيولة الكافية للوفاء بكافة الالتزامات النقدية المستحقة على البنك خلال 30 يوماً.

ثالثاً: مؤشر الرافعة المالية:

- إدخال مؤشـــر الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأســـاليب قياس المخاطر وفقاً لمقررات بـــازل II أخذاً فى الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة فى الدعامة الأولى من دعائم متطلبات رأس المال وفقاً لما ورد بالمقررات الجديدة
- مؤشـــر الرافعة المالية ســـوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك. ولمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف يكون متوافقاً عليها دوليا بما فى ذالك المعالجات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: مخاطر الإئتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء الأوراق المالية:

تزمع اللجنة إلى تدعيم متطلبات رأس المال- بنحو أكبر مما كان الأمر عليه في مقررات بازل -II لعمليات مخاطر الائتمان الناشئة عن المشتقات المالية وعمليات إعادة الشراء أذون الخزانة وأنشطة تمويل الأوراق المالية.

خامساً:حواجز رأس المال ضد المتغيرات الاقتصادية

من خلال مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس فى أوقات الرواج ويمكن خفضها في أوقات الإنكماش للحفاظ علي اســتقرار النظام المصرفي وكبح اثار تلك الضغوط على الإقتصاد وسوق الاوراق المالية.

2-2-7 الأدوات الكمية والنوعية لحوكمة البنوك التجارية وفقاً لاتفاقية بازل:

توصــف اتفاقيات بازل(3،2،1) على أنها مداخل شــاملة للحوكمة المؤســسية في قطاع البنوك.وبأنها دعائم صــد قوية ضــد المخاطر و خارطة الطريق نحو تحقيق هدف الســلامة والإســتقرار المالى. إذ إنها تتضــمن في توصياتها إستخدام أدوات كمية ونوعية من خلالها تتم حوكمة العمل المصــرفي بهدف توفير الحماية الكافية لحقوق الدائنين وبخاصــة المودعين من التعرض إلى مخاطر الأعمال المصــرفية من جانب، والوصول إلى اتساق بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر الحقيقة التي يتعرض إليها البنك والتحوط لها عن طريق العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة من جانب آخر. والشكل رقم (2-3) يوضح هذه الأدوات. وفيما يلي عرضٌ لهذه الأدوات(السليحات،2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (2-3)

الأدوات الكمية والنوعية لحوكمة البنوك وفقاً لاتفاقية بازل (1،2،3)*

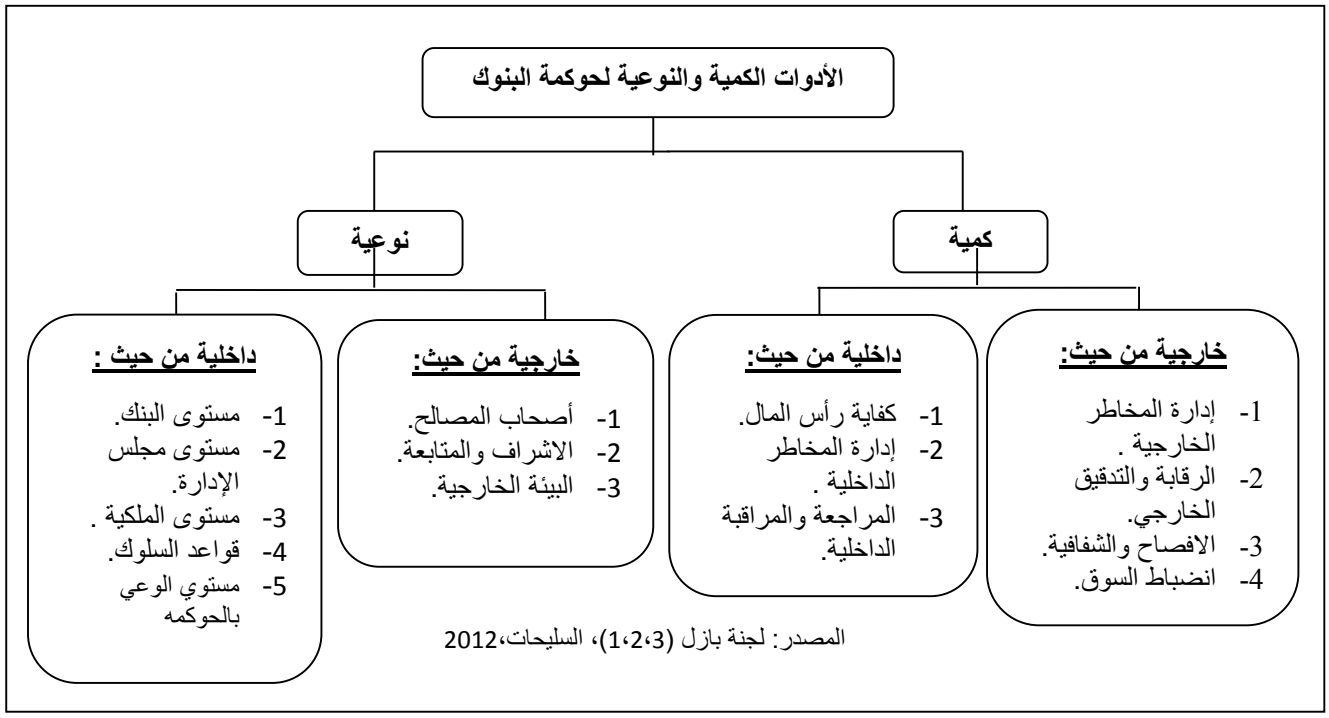

المصدر: لجنة بازل (1،2،3)، السليحات،2012

2-2-7-1 الأدوات الكمية

هي عبارة عن مجموعة مؤشرات رقابية تتم وفق إجراءات وخطوات تتابعيه ومخطط لها، والتى تعتمد على اســتخدام الطرق الإحصائية لاحتساب درجة المخاطرة مثل المدى والانحراف المعيارى ومعامل الاختلاف، يتم من خلالها مراقبة ورصــد الاتجاهات الهيكلية للتوجه و تفسير أســباب التقدم والنمو أو التراجع للأداء المصــرفي واكتشاف أوجه الخلل . ويمكن تصنيف هذه الأدوات في البنوك كأدوات خارجية وأخرى داخلية وذلك على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-7-1-1 الأدوات الكمية الخارجية:

أولاً: إدارة المخاطر الخارجية: ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر الخارجية ويمكن أن نعدد أهم المخاطر التي تواجه البنوك بأنهامثل(مخاطر سعر الصرف، السمعة، المخاطر السوقية، مخاطر أسعار الفائدة).

إن المعايير الخاصـــة بإدارة المخاطر تشكل عنصراً ضرورياً من عناصر الرقابة المصرفية الفعالة، كما تزداد أهميتها لازدياد التشعب في الأدوات المالية وفي أساليب قياس المخاطر،. وتســـعى الإدارات التنفيذية للمصارف وكذلك الجهات الرقابية على العمل المصرفي إلى فهم طبيعة هذه المخاطر وذلك حتى تحسن إدارتها ومراقبتها بشكل ملائم. (سنقرط،2003).

ثانياً: الرقابة والتدقيق الخارجي: إن دور الرقابة والتدقيق الخارجى يعد أمراً حيوياً في عملية حاكمية المصارف من خلال إضفاء الثقة على المراكز المالية للبنوك مما يجعلها أكثر مصداقيه للعـــديد من الأطراف والجهات ذات العلاقة التى تعتمد عليها فى اتحاذ القرارات .هذا من جانب ومن جانب آخر كونها تعزز كفاءة إدارة البنك والإدارة العليا من خلال:

أ. المساعدة في التخطيط السليم.

ب. التأكد من تنفيذ الخطط المرسومة.

ج. تساعد ادارة البنك فى تقييم طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة بالاعتماد علي البيانات والمعلومات المحاسبية المصادق عليها من التدقيق الخارجي وباتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. اكتشاف الثغرات ونواحى القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية.

ه. إدراك أهمية وظيفة التدقيق وتأكيدها في جميع أقسام البنك.

و. تبني الإجراءات التي تعزز مكانة واستقلالية المدققين، لضمان التقييم السليم للبنك.

ز. تقدير معدل العائد علي الاستثمارات بكل وضوح وصدق.

ح. القدرة علي المتابعة والإشراف العام على سير اعمال البنك .

وفى هذا يجب على المراقبين المصرفيين التحقق من وجود السياسات والعمليات المناسبة لدى المصـــارف التى تشمل على قواعد " إعرف زبونك""Know–your Customer " ومن شأن هــذه القواعــد تعزيز المعــايير المهنية والأخلاقية العالية في القطاع المالي وتمنع البنك من استخدام النشاطات الإجرامية سواء كان ذلك بشكل متعمد أم غير متعمد.

ثالثًا: الإفصـــاح والشـــفافية: منذ الأزمة المالية الأســـيوية عام 1997 وسلسلة الانهيارات المالية للشركات الأمريكية وغيرها، وما رافق ذلك من تدني مستوى الإفصاح والشفافية تواجه الشركات حول العالم أزمة ثقة في قدرة أعضـــاء مجالس الإدارة وكبار المســـئولين التنفيذيين ومراجعي الحســـابـــات والمحللين على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة عن الموقف المالي للشـــركة. (Simon.2003).إن تعزيز الإفصـــاح والشفافية المصرفية يمكن أن يسهم بدور كبير في تحسين أداء البنوك وحماية مصـــالح المساهمين من خلال اطلاع كل أصحاب المصالح في البنك على ما يكفي من المعلومات –كماً ونوعاً– حول أوضاع البنك بحيث يصبح بمقدورهم تقييم البنك بطريقة صحيحة. إن هذه المعلومات ستجعل باستطاعة المودعين أن يقرروا ما إذا كان عليهم الاستمرار في إبقاء ودائعهم لدى البنك،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وستجعل المساهمين يقررون إن كان الوقت قد حان لبيع أسهمهم. كما ستساعد مجلس الإدارة في معرفة ما إذا كانت الإدارة التنفيذية تقوم بمهامها على الوجه الأفضل، وتساعد المراجعين الخارجيين على إعداد تقارير موثوقة حول أوضاع البنك، كما ستسهم في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة قبل فوات الأوان تساعد في سلامة ومتانة البنك. ومن دون الإفصاح والشفافية عن المعلومات فإن أي من هؤلاء لن يصبح لديه تصور عن وضع البنك، الأمر الذي يجعل بوسع إدارة البنك إخفاء جميع المشاكل (شابر،2006)

رابعاً: دعامة انضباط السوق:

الانضباط في السوق، يسهم أيضاً بشكل كبير في الحوكمة السليمة والجيدة للبنوك. فعندما توفر للمشـــاركين في الأســـواق معلومات دقيقة وواقعية وحديثة عن أداء البنك ، فإن قراراتهم الاستثمارية أو الائتمانية ستشكل عوامل ضغط أو حوافز لمدراء الشركة ومجلس الإدارة من أجل إدارة المخاطر على نحو ســليم .(Geof, 2003.p12) . ويعني انضباط السوق أن يقوم السوق بالتأكد من حســن إدارة كل من المصارف وهيئات الرقابة المصرفية لأعمالها من خلال المزيد من الإفصـــاح والشفافية من قبل المصارف عن كل ما يؤثر عليها وعلى سلامة وملاءة الجهاز المصرفي بكل مكوناته (علم الدين،2004،ص.16-17).

وينطوي (انضـــباط السوق)على دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصـــاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال المصـــارف والإفصاحات النوعية والكمية وتلك المتعلقة بتقييم المحافظ . (اللجنة العربية للرقابة المصرفية،2006، ص15)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمثل انضباط السوق قوة خارجية لتعزيز الإفصاح وتشجيع الممارسات المصرفية السليمة وأن كان من المناسب أن يقترن تفسير المعلومات التي توفرها شفافية السوق بشكل منطقي بعيد عن أية مبالغات أو ردات فعل قد يكون لها أثر على استقرار السوق. وقد هدفت لجنة بازل من خلال هذا المبدأ تشجيع إنضباط السوق وذلك بتوفير المزيد من متطلبات الإفصاح عن هيكل راس مال البنك ونوعية مخاطره وحجمها وسياساته المحاسبية،ومراعاة أن يكون الإفصاح منسجما ومتسقا مع الإفصاح المحاسبي الدولي(حشاد، 2004 ص.39)

وتندرج توجيهات لجنة بازل كمدخل لارســـاء الحوكمة في القطاع المصـــرفى فيما يتعلق "بأنضـــباط الســـوق "بمحاور عدة من شأنها أن تحدث التوازن بين الحاجة إلى إفصاحات مجدية وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا البنك.

2-2-7-1-2 الأدوات الكمية الداخلية:

اولاً: كفاية رأس المال:

يعتبر رأس المال مصـــدأر دائماً للدخل كما يعتبر مصدر تمويل رئيسي للمصارف. وبناء عليه فإن رأس المال يجب أن يكون كافياً لمواجهة المخاطر واســـتيعاب الخسائر. ومخاطر رأس المال تتمثل بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة (Saunders & Cornett,2002,p.635). لذلك أعتبر معيار بازل لكفاية رأس المال أهم إطار مؤسسي ومعيار كمي لقياس السلامة المصرفية ووجد قبولاً واسعاً من معظم المصرفيين في العالم؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنه ســـاعد في تقوية النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين المصارف والناتجة عن الاختلافات في المتطلبات الرقابية بشأن كفاية رأس المال عن طريق توافق دولي في الأنظمة الرقابية الوطنية بشأن رأس المال.

إن الرقابة التنظيمية من خلال متطلبات كفاية رأس المال تعمل كآلية حوكمة قد تســـاعد في تحسين التوافق بين مصالح المساهمين والمنظمين وبالتالي توفير الإمكانية للاعتماد بشكل أكبر على المساهمين بدلا من الرقابة التنظيمية لضمان أمان المودعين، الأمر الذي من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل و يساند البنوك ذاتها. إن متطلبات كفاية رأس المال تستخدم لضمان أن تكون القواعد الرأســـمالية للبنوك جيدة. إن البنوك ذات الرســـملة الجيدة ينظر إليها على أنها آمنة نسبياً، وهذا بدوره يقلل من تكلفة الاقتراض وبالتالي تحســـين الكفاءة وتعتقد لجنة بازل بأن النظام الذي يكون فيه رأس مال البنك متوازيا بشكل وثيق مع المخاطر المصرفية يتمتع بفوائد ومزايا تفوق بكثير تكاليف مثل هذا النظـــام، الأمر الـــذي يؤدي في المحصـــلـــة إلى تحســـين درجة الأمان والســـلامة والكفاءة في النظام المصرفي(سنقرط، 2003).

ثانياً: إدارة المخاطر الداخلية:

يواجه العمل المصرفي مخاطر عديدة، وإن كانت المخاطر الائتمانية التي تتكون وفق منظور معين من مخاطر عدم السداد ومخاطر التضخم ومخاطر انخفاض سعرالعملة أكثرهاأهمية نظرا لانتقال تأثيره إلى قطاعات اقتصادية مختلفة.(Joseph,2006,p.12)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أهداف إدارة المخاطر المصـــرفية تتلخص بشـــكل مباشـــر بعدم حدوث أخطاء كبيرة و تجنب حدوث مفاجآت كبيرة و عدم تفويت الفرص البديلة وتســـريع عملية التغير و التي تتحقق من خلال تعظيم العائد وإبقاء المخاطر في حدها المرغوب وتعريف العاملين والمتعاملين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها والمحافظة على المخاطر ضـــمن الإطار العام الموافق عليه من قبل الإدارة العليا وتحقيق التوافق بين القرارات المتعلقة بالمخاطر والأهداف الإستراتيجية للبنك و العمل على تحقيق التناسب بين تحقيق رأس المال والموارد مع مستوى المخاطرة والوصول إلى قرارات تحمل المخاطر بشكل واضح وسهل ومفهوم والمحافظة على البقاء والاستمرارية و النمو المستمر وتطوير ميزة تنافسية في التسعير Bessis, (2002) .

"وتعتبر المخاطر الائتمانية من أكثرا لمخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتتحقق نتيجة لعوامل خارجية مثل تغيرات في الأوضاع الاقتصادية نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال و تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل. و لعوامل داخلية مثل ضعف إدارة الائتمان أو الاســـتثمار بالبنك ســـواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي و عدم توافر سياسة ائتمانية رشـــيدة و ضـــعف سياسات التسعير وضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها. ويتم تحديد الأنشطة المتعلقـــة بـــادارة المخـــاطر ضـــمن هرم متســـلســـل وعلى مســـتويات مختلفة. (Saunders & Cornett,2002,33-40) وتشمل :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الإستراتيجي : و يتم في هذا المستوى تحديد مهمة إدارة المخاطر و وظيفتها و تعريفها من قبل الإدراة العليا و يتم تحديد النقاط التالية في هذا المستوى :

- الانشطة الواجب اتباعها لإدارة المخاطر.
- رسم الاستراتيجيات الملائمة لإدارة المخاطر.
- انشـــاء نظام مناســـب للتأكد بأن المســـتوى العام للمخاطرة هو ضـــمن المستوى المحدد و المرغوب من الادارة العليا وإن العوائد تتلاءم مع مستوى المخاطرة الذي تتحملة المؤسسة.

المستوى الكلي: يتضمن هذا المستوى إدارة المخاطر ضمن خطوط العمل المحلية و في هذا المستوى يتم القيام بالأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل المدراء و الذين يقومون بعملية مراجعة لمستوى المخاطر للمؤسسة.

المســـتوى الجزئي: و الذي يتضـــمن خطوط العمل الأساسية التي ينتج عنها مستويات المخاطر المختلفة و هنا يتم القيام بمهمة إدارة المخاطر من قبل الأفراد بالنيابة عن المؤسسة مثل القيام بعمليات تنظيم القروض و عمليات التمويل. و إدارة المخاطر هنا تتبع السياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا.

لذا فإن إدارة هذه المخاطر تعتبر إحدى أدوات الحوكمة الداخلية للبنوك. فمن خلال إدارة هذه المخاطر يستطيع البنك تحديد أكثر العناصر مخاطرة وتأثيراً على المركز المالي للبنك.إذ أن توافر نظام فعال لإدارة هذه المخاطر يؤدي إلى تحقيق نظام مصـــرفي مستقر وقادر على التكيّف مع الأوضاع والمستجدات في البيئة المصرفية التي تتطور بشكل متسارع.(السليحات،2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المراجعة والمراقبة الداخلية:

وقد ضمنت هذه النقاط لجنة بازل الذي تنص " على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصـــارف إجراءات شاملة لإدارة المخاطر (بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصـــرف) وذلك بشـــأن تحديد سائر المخاطر المادية وقياسها ومتابعتها والســـيطرة عليها والاحتفاظ عند اللزوم برأس مال يقابلها من خلال وجود نظم جيدة خاصـــة بمعلومات الإدارة والسيطرة المركزية.

وكذالك على المراقبين المصـــرفيين التأكد من أن لدى المصارف المعنية ضوابط داخلية متلائمـــة مع طبيعـــة عملهـــا ونطاقه ، ويجب أن يتلاءم الهيكل التنظيمي مع طبيعة عمل البنك ونشـــاطاته والمخاطر المترتبة عليها. كذالك يجب على المراقبين أن يتوقعوا من المصـــارف أن تعمل بمســـتوى أعلى من النســـب الدنيا لرأس المال الرقابي، وأن تكون لها الســـلطة على إلزام المصـــارف على احتجاز رأس المال بنسب أكبر من الحد الأدنى. وكذلك، السعي بالتدخل المبكر لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المعايير المطلوبة. بالإضـــافة إلى ضـــرورة أن يشتمل نظام الرقابة المصـــرفية الفعال على الرقابة في داخل المصرف (On–site) ، وخارج البنك (Off – site) والإتصال المباشر بمديري الإدارة العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-7-2 الأدوات النوعية:

وهي تلك الأدوات التي تســـعى إلى تحقيق الفهم والإدراك لكافة أعمال البنك وأنشطته من خلال توفير المرونة والتعاون بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية في البنك. ويمكن تشخيص هذه الأدوات في البنوك كأدوات خارجية وأخرى داخلية وذلك على النحو الآتي(السليحات،2012

2-2-7-2-1 الأدوات النوعية الخارجية

أولاً: – أصـــحاب المصالح: من الضروري التعرف على أصحاب المصالح الذين يجب أن تحمى مصـــالحهم لضـــمان الحوكمة الســـليمة للبنوك. إن أصحاب المصالح يمكن أن تشتمل على المساهمين والمودعين والدائنين والعاملين والمنظمين والمجتمع المحلي والمجهزين والعملاء. ولكل هؤلاء جميعا مصـــلحة في البنك. كل طرف من هذه الأطراف يمثل أداةّ رقابية على أعمال البنك وذلك من خلال الاتصـــال المباشر أو غير المباشر بمجلس الإدارة، للتعبير عن رضاهم من عدمه تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، إن أحد الأسباب الرئيســـية للأزمات المصرفية هو عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح وإدارة البنك. الأمر الذي قد يدفع بإدارة البنك للدخول في أنشـــطة ذات مخاطر عالية. إن الحوكمة السليمة للبنوك تعمل على تشجيع كل مجموعات المراقبة المحتملة للحد من الدخول في أعمال من قبل البنك تنطوي على مخاطر مفرطة.

ثانيا:– الإشـــراف والمتابعة: هناك الكثير من الجهات التي تقوم بالإشراف والمتابعة على أعمال البنوك كالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية، إذ تستخدم هذه الجهات بعض الأدوات النوعية لمراقبة أعمال البنوك كاستخدام البنوك المركزية وسائل النصح والإرشاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الاقناع الأدبي أو المصارحة) فمن خلالها يستطيع التأثير على المصارف والمنشات المالية الأخرى من خلال الاقناع الأدبى، فمن خلال المقالات فى الصحف والمجلات والخطب فى المناسبات المختلفة يحاول المسئولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشات المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه. حيث تقوم هذه الفكرة أساسا على أن للمصرف المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفى ككل وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بغيره من المؤسسات النقدية، ، بالإضافة إلى متابعة أعمال البنوك وادائها من خلال هيئات الأوراق المالية.

ثالثاً:- البيئة الخارجية: للبيئة الخارجية دور فاعل كأداة رقابية على البنوك، حيث تشـــير إلى المناخ العام للاســـتثمار في الدولة، والذي يشـــمل على ســـبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصـــادي (مثل قوانين ســـوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وســـوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافســـية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصـــة) في إحكام الرقابة على الشـــركات، وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضـــمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شـــرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في ســـوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضـــافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .وترجع أهمية البيئة الخارجية إلى أن وجودها يضـــمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة البنك ، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-7-2-2 الأدوات النوعية الداخلية

لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة أن هناك عدد من القضـــايا الأساسية التي يجب معالجتها في مرحلة ما بعد الازمة،ويبدو أن مجالس إدارة الشركات قد فشلت في توفير بيئة رقابية قوية، وأصبحت كفاءة أعضـــاء مجالس الإدارة موضـــع تســـاؤل. لذا، يجب التأكد من أن الأعضـــاء يمتلكون الكفاءة والخبرات الضرورية لرصد وفهم المخاطر، بحيث يتمكنون من الإشراف على مؤسساتهم بكفاءة أكبر. ومن المرجح أيضـــاً أن يطالب المســـتثمرون بمزيد من الإفصاح بشأن التعيينات على مستوى مجلس الإدارة، وبإعادة انتخاب هؤلاء الأعضـــاء سنوياً. ويجب أيضاً أن تصبح سياسات وممارسات مجالس الإدارة أكثر شـــفافية، حيث يبدو جلياً الآن حاجة الإطار القانوني والتنظيمي الحالي إلى إصـــلاحات جذرية. فقد برزت العديد من نقاط الضعف التي تبعث على القلق وتحتاج إلى المعالج (Saidi,2008).

أولاً- مســـتوى مجلس الإدارة: لقد تركز النقاش في السنوات الأخيرة على نشاط أعضاء المجلس، كـــأحـــد ابرز آليات الحوكمة النوعية الداخلية. كما أن العلاقة بين مجالس إدارة الشـــركات وأداء الشركات لا تزال تشكل قضية أساسية في أدب حوكمة الشركات.(Shijun,2008)

وتزداد أهمية مجلس الإدارة كآلية حوكمة شركات بخاصة في الاقتصاديات النامية حيث الحماية القانونية للمستثمرين تكون ضعيفة نسبياً. كما أن فاعلية مجلس الإدارة أمر حيوي لحوكمة الشركات الجيدة في البنوك حيث تباين المعلومات كبير(Polsiri and Yupana ,2006)

وفقاً لمعظم القوانين المصرفية، تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة. فالمجلس مسئول أمام المســـاهمين والمودعين عن الحفاظ على مصـــالحهم من خلال الإدارة الكفوءة للبنك. ويقوم أعضاء المجلس عادة بتفويض الإدارة اليومية للأعمال المصرفية للموظفين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكنهم لا يستطيعون التهرب من المسئولية عن عواقب السياسات والممارسات غير السليمة المتصلة بالإقراض والاستثمار والوقاية من الغش الداخلي أو أي نشاط مصرفي آخر

ويقع على عاتق أعضـــاء مجلس إدارة البنك العديد من المســؤوليات المهمة، بما في ذلك التعيين والإشـــراف لفريق الإدارة العليا، ووضـــع الســـياسات والأهداف الرئيسية ومراقبة الالتزام بهذه الســـياسات، والمشاركة في القرارات المهمة داخل البنك. وهكذا يلعب الأعضاء دوراً رئيسياً في وضـــع مؤشـــرات تعمل في ظلها إدارة البنك، وقرارات المجلس يجب أن يكون لها تأثيرها الهام على أداء البنك (Gup, 2007)

ثانياً– مستوى البنك: هناك مجموعة من الأدوات النوعية التي يتوجب على البنك الإلتزام بها لتحقق له مستوى عالي من الكفاءة وهي:

- الحوار بين جميع الجهـــات العـــاملة في البنك (الإدارة العليا، الإدارة الوســـطى، والإدارة التنفيذية) وبين الجهات الخارجية (ذكرت ســـابقاً) فيما يتعلق بكافة أنشطة وأعمال البنك من حيث إدارة وقياس المخاطر والعمليات الخارجية والداخلية.
- أنظمة الحماية ضد مخاطر الفشل والتعثر المالي والمخاطر الائتمانية والتشغيلية والإقتصادية ومخاطر الإستحواذ أو الإندماج.
- أنظمة تخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة يتم الرجوع إليها بسرعة وسهولة.
- آليـــات تكيّف مع التغيرات المصـــرفيـــة العـــالمية و في مقدمتها العولمة المالية، التحرير المالي،تحرير الأســـواق النقدية.التشـــريعات و اللوائح وأية معوقات تحد من إتساع و تعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية و المعرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً– مستوى الإطار القانوني: وجود إطار قانوني فعال يعد واحداً من أهم الأسس لحوكمة الشركات في القطاعات المالية والشركات وهو مجموعة من قوانين الشركات التي تحدد الحقوق القانونية الأساسية والتزامات كيانات تلك الشركات والمدراء والمساهمين فيها. ومن المهم أن يتسم الإطار القانوني بالسهولة والوضوح وأن يحقق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف

رابعاً– مستوي الوعي :هناك وسيلة أخرى نوعيه يمكن أن تسهم في تعزيز الحوكمة السليمة للبنوك في القطاع المالي وهي تشـــجيع ثقافة الحوكمة من خلال قواعد الســـلوك ومبادئ الممارسة الجيدة .تطوير مبـــادئ الحوكمـــة للبنوك يمكن أن يلعـــب دوراً هاماً في العمل على زيادة الوعي وتبني ترتيبات حوكمة سليمة .

خامساً– مستوى الملكية: إن حملة الأسهم باعتبارهم المالكين للبنك هم مراقبين محتملين حيث لهم حصـــص ملكية للأســـهم "صـــغيرة أو كبيرة" في البنك ويمكنهم ممارسة مختلف آليات الحوكمة للتأثير على مدراء البنك بما يحقق الاهدافه المنشودة.

يتضـــح مما تقدم إن أدوات الحوكمة الكمية والنوعية أصبحت أكثر الموضوعات أهمية ســـواء للمنظم أو للمؤسسات التابعة له، كونها الإطار السليم لتحقيق توافق أهداف تلك المنظومة. ولا يجـــب النظر إلى تلك المقررات على أنها مجرد ممارســـة بغرض التوافق مع معايير الأداء المصرفى الدولى فحسب وإنما كخارطة طريق تسعى الي تحقيق العديد من الأهداف والتى يمكن حصرها على وفق الآتى(Mendis,2005 و مكرم،2003):-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً. أنها قدمت إطاراً مؤسسياً كمياً ونوعياً لقياس السلامة المصرفية مما أسهم في استقرار النظام المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادى السليم لذلك سهلت هذه المقررات المقارنة بين أي مصرف وآخر وبين أي نظام مصرفي وآخر من حيث السلامة المصرفية.

ثانياً. ساهمت في تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال في المصارف وجعلها أكثر إرتباطاً بالمخاطر التشغيلية من خلال وضع حدود دنيا لمتطلبات رأس المال لتعكس حجم تلك المخاطر.

ثالثاً. زيادة مسؤولية الملاك في الرقابة على أعمال البنك، فمقررات لجنة بازل ربطت زيادة رأس المال بزيادة حجم أصوله الخطرة. كما أن المساهمون صاروا أكثر اهتماماً باختيار أعضاء مجالس الإدارة خوفاً من زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن سوء الإدارة.

رابعاً. رفع الكفاءة المصرفية في توظيف الموارد، من خلال التوجه نحو الاستثمار في الأصول ذات الأوزان الأقل مخاطرة.

خامساً.المحافظة على استقرار النظام الداخلي للبنك، من خلال تفعيل دور الاجهزة الرقابية وتبنى الممارسات السليمة لحاكمية البنك والالتزام بالمتغيرات البيئية الداعمة للحوكمة الرشيدة، وبشكل يضمن الممارسات المصرفية التى لا تضر بذوي المصالح المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ســـادســـاً. تجنيب المؤسسات المالية الأزمات العنيفة التى لا تتحوط لها بما يؤدى إلى إنهيارها وتعريض مساهمى البنك وعملاؤه والمجتمع لخسائر جسيمة.

ســـابعاً. الاســـتخدام الفعال لعمل المدققين الداخليين والخارجيين لضمان إدارة الأنشطة التقليدية مع توفر مواثيق الشرف والمواثيق الأخلاقية للعمل.

ثامناً. التوزيع الســـليم للمسؤوليات ومراكز إتخاذ القرار وبشكل يضمن المرونة الكافية لحل ما يطرأ من مشاكل في البنوك على نحو فعال.

تاســـعاً. التدفق الملائم للمعلومات ســـواءً إلى داخل البنك أم خارجه.من خلال إرساء أسس التعاون بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدققي الحسابات.

2-2-8 الحوكمة في البنوك التجارية الليبية

تعتبر البنوك التجـــارية العامة الخمس العمود الفقري للنظام المصـــرفي في ليبيا، وقد ظلت لعقود عديدة تعانى من صدمات وظروف غير مستقرة تحد من أداء دورها على الوجه الأمثل، فنمط ملكية البنوك التجارية الخمســـة لمصـــرف ليبيا المركزي وخضـــوعها لجميع القرارات والتعليمات الصـــادرة عنه، ســـاهم في انعدام المبادرات وفرص التطوير بهذه المصارف. إن تركز الملكية في البنوك يمكن أن يكون له أثر سلبي على أدائها، فالبنوك الحكومية قد تمول مشاريع ليست على درجة من الكفاءة ولكنها تتفق وتوجهات الدولة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي قد يترتب عليه أن الملكية الحكومية للبنوك عادة ما ترتبط مع عدم الكفاءة والأداء المنخفض. إن مشاكل البنوك الحكومية تتمثل بشكل رئيسي بضعف آليات الحوكمة. فالبيروقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تمنح حوافز قوية للإنجاز، حيث أنها تعمل في ظل قيود الموازنة الناعمة soft budget constraint وخاضعة لضغوط أخرى، كالتأثير السياسي أو مصالحها البيروقراطية الخاصة. كما أن أصـــحاب المصـــالح الخارجيين ليس لديهم اهتمام مماثل في مراقبة إدارة بنوك الدولة إذ يفترض المودعون والـــدائنون الآخرون أن ودائعهم وأموالهم مضـــمونة، كما انه من غير المتوقع أن تكون الحكومة كمالك/ مدير ومنظم معا، جدية بشـــكل كبير حول الإشـــراف على البنوك المملوكة للدولة. وهكذا فإن الحاجة لإنجاز الإدارة والإفصـــاح عن المعلومات والرقابة حتما ستضعف، مما يؤدى إلى الفســـاد الإدارى والمالى وعدم الكفاءة. فضـــعف الحوكمة فى البنوك أحد أســـبابها الرئيســـة (بن قدارة،2009،ص3)

لقد شـــهد النظام المصـــرفي الليبي في الســـنوات الأخيرة(بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2005) القيام بالعديد من الإنجازات في مجال التطوير المصرفي في مقدمتها إعادة هيكلة المصارف العامة إدارياً ومالياً وخصـــخصـــة مصرفين من مصارف القطاع العام الخمسة ، ودخول مصارف أجنبية وكذلك تنفيذ خطة دمج المصـــارف الصـــغيرة والتي تعرف بالمصارف الأهلية أو مصارف المناطق بالإضافة إلى دمج مصرفين من المصارف العامة. وقد تزامنت هذه الإنجازات مع انجازات مهمة أخرى تتعلق بتطوير الســـياســـة النقدية والائتمانية فضـــلاً عن الإســـراع بتطبيق حزمة من السياسات الرامية لمواكبة المعايير الدولية والتقدم التكنولوجي .وقد صاحب كل ذلك خطة لدعم وتقوية الحوكمة والأشراف على البنوك.(شنيبيش،2009،ص175)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن مصـــرف ليبيـــا المركزي قد قام ببعض الخطوات الإصـــلاحية إلا أن الخطوات الجادة والمتميزة هي تلك التي قام بها بعد صـــدور القانون رقم (1) لســـنة 2005 بشـــأن المصـــارف بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة ماكنزي الدولية ، من خلال إعداد خطة استراتيجية للإصلاح والتطوير شملت البنك ذاته وكذلك المصارف التجارية بهدف إحداث تغييرات جذرية في هيكل وأداء الجهاز المصـــرفي في ضوء التطورات والقوى والمتغيرات البيئية والمصـــرفية المســـتجدة والمتجددة من أجل تلافى الأزمات والمشاكل المالية واعتماد المعايير والمؤشـــرات التى تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي والتي تتطلب جهازا مصرفيا قويا وقادرا على المنافسة. وتُعد عملية تطوير مصرف ليبيا المركزي الخطوة الأساسية، بل والضرورية للنجاح في إصلاح المنظومة المصرفية، فالبنك المركـــــزي هو بمثابة المحرك الأساسي للنظام المصرفي، وفي هذا الخصوص أبـــــرم مصرف ليبيا المركزي اتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطوير وتحديث البنك وقد شُرع في تنفيذ هذه الاتفاقيات التى تقوم على مايلى : (قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، رقم.22. لسنة2008)

(1) توفيق أوضـــاع البنك مع المتغيرات الاقتصادية والعالمية الدولية وتمكينه من مواكبة التطورات والتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الوطني .

(2) استكمال تطوير البنك على الصعيدين المؤسسي والوظيفي من خلال مراجعة مهامه ووظائفه في ضـــو برنامج الإصـــلاح الشامل وما يتطلبه من تطوير الهيكل الوظيفي والإداري وتفعيل التنظيم الـــداخلي ونظام الرقابة الداخلية ورفع قدرات الموظفين لاســـتيعاب متطلبات المرحلة القادمة ، ومواكبة التغيرات في مجال التقنية والسياسات والعمل على تغيير ثقافة العمل السائدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطوير القدرات الرقابية والإشرافية للمصرف في إطار قانون المصارف ، خاصة في مجال الحوكمة وأساليب الإشراف وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ، وتحديث المنهجيات المتبعة في تقييم عناصر الآمان والقوة في المصارف في إطار من الشفافية والإفصاح ، وإلزام المصارف بتطبيق المعايير الدولية في مجالات المحاسبة والمراجعة والضبط الداخلي، وابتكار المؤشرات الاحترازية ومؤشرات الإنذار المبكر والرقابة عن بعد، وتطوير أنظمة الحكم المؤسسي وإدارة المخاطر.

(3) تطوير وتحديث نظم تقنية المعلومات (IT) بالمصرف وتحديثها ، بحيث تكون قادرة على توفير قاعدة بيانات ومعلومات شاملة ، وذلك جنباً إلى جنب مع استكمال تنفيذ مشروع نظام المدفوعات الوطني ، بإتباع أفضـــل الممارسات الدولية في مجال المدفوعات من أجل ضمان الآمان والمزيد من الكفاءة لعمليات تحويل الأموال ، وتقديم حلول متقدمة لتقنية المعلومات في النظام المصرفي الليبي من خلال توفير بيئة آمنة وحديثة لنقل البيانات عبر المنظومة المصرفية يسهل عن طريقها ربط الإدارات العامة للمصـــارف التجارية بفروعها ، وربط المنظومة المصـــرفية الأســـاســـية للمصـــارف (Core Banking System) بمصـــرف ليبيا المركزي ، وذلك من أجل تقديم خدمات جديدة للزبائن في السوق المصرفي .

(4) مواصلة إصلاح وتطوير السياسة النقدية باعتبار أن تحقيق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي هما من أهم أهداف هذه السياسة ومن مسؤوليات المصرف المركزي.وهذا يتطلب تطوير وترسيخ المفاهيم المتعلقة باقتصاديات النقود ، والتضخم ، والتمويل وإدارة السيولة المصرفية ، وإصلاح نظام الاحتياطي الإلزامي وكذلك تطوير وتنويع أدوات السياسة النقدية وتأطيرها مؤسسياً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(5) رفع قدرات البنك في مجال تطوير وتحديث إدارة الأصول الاحتياطية للمصرف، وبناء القدرات اللازمة وفقاً للأسس والمعايير الدولية، مع تطوير سياسة سعر الصرف بهدف الحفاظ على سعر صـــرف موحد ومستقر ومرن ، يتجاوب ويتفاعل مع المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد ، ويساعد في زيادة القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.

(6) إنشـــاء مكتب للائتمان (Credit Bureau) وفق أحدث التقنيات ليكون الدعامة الأســـاســـية لمنظومة الائتمان في ليبيا التي تعمل على زيادة حجم المعلومات المتوفرة والمتاحة للمصارف عن العملاء واستخدامها في اتخاذ القرارات الائتمانية.

(7) تطوير القدرات البحثية، عن طريق بناء قاعدة بيانات اقتصـــادية ومالية ونقدية شاملة، توسيع مخرجات الأنشـــطة البحثية مع تطوير أساليب الإفصاح والشفافية في البيانات، وهو ما يتطلب إعادة تنظيم إدارة البحوث والإحصاء وبناء قدرات بحثية عالية.

(8) إنشـــاء صـــندوق لضمان الودائع بهدف حماية أموال المودعين وتشجيع الادخار لتعزيز الثقة بالنظام المصرفي.

في ضـــوء ما تشـــهده الســـاحة المصرفية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصـــرفية الدولية ، حرص مصـــرف ليبيا المركزي تنفيذاً لقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 على وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية للمصارف الليبية وبما يتواكب مع المعايير الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاســـيما ما يتعلق بمعايير لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، بالإضـــافة لوضـــع ضـــوابط فتح الحســـابات وقواعد الإفصـــاح والبيانات الواجب نشرها بما يتفق مع المعايير الدولية لمكافحة عمليات غســـل الأموال بما يتمشى وتنفيذ القانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال .

وبناءا على ما تقدم يحتل موضـــوع الحوكمة فى البنوك التجارية الليبية أهمية متنامية على صـــعيد تطوير الجهاز المصـــرفي ، حتى أن القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف تضمن فصلاً مستقلاً في الرقابة على المصارف يحتوى على عشرة مواد ، وهو الأمر الذي حدى بمصرف ليبيا المركزي تضـــمين هذا الموضوع ضمن محاور سياسة إصلاح وتطوير النظام المصرفي وذلك بما يتماشـــى مع المعايير الدولية ويحافظ على سلامة هذا النظام. وقد نص قانون المصارف الجديد على قيام مجلس إدارة مصـــرف ليبيا المركزي بوضـــع قواعد للحوكمة والإشراف على المصارف والضوابط المرتبطة بأنشطتها طبقا لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية. وبذلك اصبحت أن البيئة التشريعية في ليبيا جاهزة لتكون أساساً لتطوير إجراءات حوكمة مؤسسية رشيدة، وفي مجال الحوكمة المالية، قام مصـــرف ليبيا المركزي باتخاذ جملة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

- توحيد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على جميع الخصوم الايداعية عند نسبة 15%.
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة (على الودائع) وترك التفاوض بشأنها بين المصرف المعنى وزبونه مما يمنح المصارف التجارية المزيد من المنافسة في التعامل بهذه الفوائد.
- تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تخفيض ســـعر الفائدة على الودائع لأجل للمصـــارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي من 2.5% إلى 1.75%، وذلك لحث المصارف على البحث عن مجالات استثمار وتمويل محلية.
- التحرير التام لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات.
- تحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل الخدمات التي تقدمها لزبائنها، والتي كان يتم تحديدها من مصـــرف ليبيا المركزي، وبالتالي تُرك مجال للمنافسة بيـــــن المصارف فيمـــا تتقاضاه مـــن عمولات مقابل خدماتها.
- تم إصـــدار شهادات إيداع البنك المركزي كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية وذلك لغرض إدارة السيولة في الاقتصاد والتحكم في المعروض النقدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الأداء المصرفي ، مفهوم وأهمية الأداء وتقييمه وطرق قياسه

2-3-1 تمهيد

2-3-2 مفهوم الأداء

2-3-3 أهمية تقييم الأداء.

2-3-4 مؤشرات الأداء المالي.

2-3-5 العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية.

2-3-6 العلاقة النظرية بين أدوات الحوكمة المالية للبنوك التجارية والأداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-1 تمهيد

تســـتأثر عملية تقييم الأداء المصـــرفي بشكل عام، والأداء المالى بشكل خاص باهتمام الكثير من الأطراف، مالكين ومودعين ومقترضين ومنظمين، أذ إن تقييم كفاءة النظام المصرفي هي واحدة من أهم القضايا في البيئة المالية(Kosmidou& Zopounidis,2008.p80).

يعد اســـتخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين سواء أكان ضـــمن الدراســـات التطبيقية أو النظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف منظمات الأعمال. ويرى (Lynch,2000:374).أن الأداء المالى هو المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات، وإن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر، لذا فإن المنظمة ذات الأداء المالي المرتفع تكون أ كثر قدرة على الاستجابة فى تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضـــغط أقل من أصـــحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي المتردي.

أن تفوق المنظمة على غيرها من المنظمات فى ميدان الأداء المالي يضـــمن لها مركزاً تنافسياً متنوعاً، ويفتح الأفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ إن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المـــالى المتفوق يعدان وجهين لعملة واحدة(Hunt and Morgan,1995:6)، وعلى الرغم من وجود عدة تقنيات لقياس الأداء المالى إلا أن التقنية الأســـاسية المستخدمة لقياس الأداء ضـــمن التحليل المالى هى تحليل النســـب المالية، فالنســـب المالية هى أدوات التشـــخيص الأساسية فى تقييم قوة الأداء المالى، كما أن استخدام المؤشرات المالية يعد مدخلاً ذا معنى لتحديد نقاط القوة والضعف فى المنظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-2 مفهوم الأداء

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية فى منظمات الأعمال بصـــورة عامة والمنشـــأت المصـــرفية بصـــورة خاصـــة لأن من خلاله يمكن اعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير انشطة المنظمة اعمالها.

يرى (عبدالقادر وآخرون،2009 ، ص235). أن مفهوم الأداء لازال يعتبر مفهوما نســـبيا، فبالرغم من الأدبيات التي تعرضت له، إلا أنه لم يوجد تعريف محدد له، فهناك وجهات نظر مختلفة حول المؤشرات والمعايير الخاصة بالأداء التي يجب استخدامه. فقد يُعرف الأداء بأنه " انعكاس لكيفية اســـتخدام البنك للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادراً على تحقيق أهدافه" (Miller&Bromiley,1990). ويعرف (فليح،1980) الأداء بأنه عبار عن تقييم لنشاط مشروع أو منشأة ما بهدف قياس النتائج المتحققة فى سنة سابقة، أو سنة الأساس، أو بما هو مستهدف تحقيقه،لبيان الانحرافات، واتخاذ الإجراءت اللازمة لتصحيحها.

أما مفهوم تقييم الأداء Performance Evaluations يعد مقياســـاً أو حكماً على نجاح المنظمة فى تحقيق اهدافها وهو من العناصر الاساسية فى عمليات الادارة اذ انه يوفر المعلومات الضرورية عن الانشطة المختلفة فى المنظمة وبيان نقاط القوة والضعف فيها لتتمكن الادارة العليا من اتخاذ القرارات المناســـبة بخصوص تحديد الاهداف المستقبلية.ويعرف تقييم الأداء بانه قياس للاعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مســـبقاً لاكتشاف نقاط القوة والضعف(عبان،1994).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعرف تقييم الأداء استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية ودعم البنك بالفرص الاستثمارية(عبادة،2006،ص132).

ومن هذه المفاهيم يتضح أن تقييم الأداء مفهوم شامل وموضوعي تحدد فيه الاستراتيجيات والسياسات والاجراءت لفحص النتائج للانشطة والفعاليات ومقارنة ذلك بالخطط والقواعد المحددة بقصـــد كشـــف الانحرافات السلبية والايجابية وبيان اسبابها والتاكد من ادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وأقل كلفة ووضع المقترحات والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات.

وعليه فإن المقصود بالأداء المصرفى هل أن البنك يحقق وبالشكل الكافي متطلبات حملة الأسهم، المودعين، المقرضين، المقترضيّن، الموظفين، أي كافة الأطراف المتعاملة مع البنك. ومن ناحية أخرى هل يعكس هذا الأداء الالتزام بسياسات الاستثمار وسياسات منح القروض التى تحددها السلطات النقدية فى بلد البنك (Rose. & Sylvia,2005 p.145)ويمكننا أن نضيف وهل يعكس أداء البنك المســـاهمة فى نمو وتطوير المجتمع وتعزيز عمليات تقليل التكاليف ، وتعظيم الأرباح من خلال الاستخدام الافضل للموارد المتاحة.

2-3-3 أهمية تقييم الأداء.

إن أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك نابعة من أهمية دورها فى التنمية الاقتصـــادية فهى تعمل كأوعية ادخارية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضـــخها على شـــكل قروض واســـتثمارات وبذلك تتعدد الاطراف وتتنافس فى الحصول على موارد البنك كلا حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغى ان تكون انظمة تقييم الأداء شاملة لكل المؤشرات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تزايده اهمية تقييم الأداء فى الســـنوات الأخيرة وذلك لخصـــوصية العمل المصرفى وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ولضخامة الأموال التى تتعامل بها. إذ يحتل تقييم الأداء المالى للبنوك أهمية متميزة للبنوك، كونه يقوم بتحديد كفاءة البنوك ومدى تحقيقها لأهدافها، وقد تباينت وجهات النظر حول مفهوم تقييم الأداء وأدواته ومعاييره .وهناك العديد من الأســـباب التى تدعو البنوك لتقييم أدائها يمكن إيجازها بالآتى:(عبدالقادروآخرون،2009) .

- إن عمليـــة تقييم الأداء تتيح لإدارة البنـــك تحديد نتائج القرارات التي تم اتخاذها خلال فترة التقييم مما يؤدى إلى إمكانية التعرف على أوجه الضعف فيها وتحديد سبل معالجتها.
- تساعد عملية تقييم الأداء على كشف مواطن الخلل فى النشاط المصرفي وبالتالي تحديد أسبابه ووضع الحلول المناسبة له.
- تهتم البنوك بتقييم أدائها بشكل دوري لدعم وضعها في الأسواق المالية وذلك أمام المساهمين وأمام المحللين والوسطاء الماليين وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- يوفر تقييم الأداء قياساً لمدى نجاح البنوك فى تحقيق اهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة فى تعزيز اداء البنوك لمواصلة البقاء والاستمرار.
- يظهر تقييم الأداء تطور البنك فى مســـيرته نحو الأفضل أو التحول نحو الأسوء عن طريق نتائج الأداء الفعلى زمانياً من فترة الى اخرى ومكانياً بالبنوك المماثلة.
- يوفر نظام تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الادارية فى البنك لاغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحدد عملية تقييم الأداء المركز التنافسى للبنك ضمن البيئة المصرفية التى يعمل فيها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسى.
- يؤدى تقييم الأداء إلي تحـــديد المؤشـــرات المالية الكفوءة التى تكمن فى قدرتها على إظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتنافسي للبنوك.

2-3-4 مؤشرات الأداء المالي:

على الرغم من تعدد المؤشـــرات المســـتخدمة لقياس الأداءالمالي،إلا أن الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الحاكمية والأداء اعتمدت أســـاسا لقياس الأداء خاصة في القطاع المصرفي العائد على حقوق الملكية Return on Equity – ROE و العائد على الأصـــول Return on Assets – ROA هامش صافي الفائدة Net Interest Margin (NIM). (الخالدى،2008).

1- **العائد على الأصول : Return on Assets (ROA)**

اســـتخدم معدل العائد على الأصـــول لتحليل مدى فاعلية إدارة البنك في استخدام الموارد المتاحة وقدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة على اختلاف مصـــادرها التمويلية.فهو مقياس كلي يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية ويحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل (الودائع ، حقوق الملكية ، أخرى) .وزيادة المعدل يعتبر مؤشرًا على كفاءة الإدارة في رســـم ســـياســـتها التشـــغيلية والاستثمارية والتمويلية ، ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على مجموع الأصول).(الزبيدى 2000،ص 204 -206)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر هذا المؤشـــر من أفضـــل المؤشرات التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤســـسات تختلف اختلافًا في مقادير أحجام أصولها العاملة ، وذلك بحكم كونها معيارًا نســـبيًا لقياس كفاءة الإدارة في اســـتخدام موجودات المؤســـســـة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

ويدل ارتفاع (ROA) على جملة من المؤشرات. (الشعار،2005،ص271)

أ- كفاءة الإدارة في إدارة نفقاتها وترشـــيدها ينعكس بشكل إيجابي في هذه النسبة وبالتالى على إدارة البنك أن تنظر ليس فقط إلى جانب الإيرادات وإنما إلى جانب التكاليف أيضـــا، فمقدرة إدارة البنك على تخفيض أعبائها عند نفس مســـتوى الإيرادات ســـيؤثر على صـــافى الربح وبالتالى يؤدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول.

ب- تعتبر من أفضـــل مؤشـــرات الكفاءة التشـــغلية ومن أفضـــل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي ، إذ إن بسط النسبة ومقامها لا يتأثر بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها

ت- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.

ث- يعكس أيضاً هذا المؤشر كفاءة الإدارة فى تسعير قروضها وخدماتها وكفاءتها في البحث عن أفضل السبل لتوظيف أموالها سواء في القروض والخدمات أو الاستثمارات.

ج- تعتبر هذه النسبة مؤشر لكفاءة إدارة البنك في استخدام أموالها من حيث حسن توظيفها بحيث أنها تحاول الحصـــول على أعلى عائد ممكن تحقيقه من خلال مصـــادر الأموال المتاحة لديها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في الأسواق لذلك تحاول الإدارة دائماً أن تفعل أفضل ما لديها لرفع قيمة هذا المؤشر أمام كافة الأطراف ذات العلاقة.

2- **العائد على حقوق الملكية Return on Equity ROE :**

تعتمد البنوك على الودائع ومصـــادر التمويل الخارجية لتمويل عملياتها الاســـتثمارية ، وبالتالي فهي تحقق عوائدها من الأموال المتاحة بالإضافة لرأس مالها ، والتي تزداد بازدياد قدرة الإدارة وكفاءتها في تشغيل مصادر تمويلها، واستخدام معدل العائد على حقوق الملكية في العديد من الدراســـات كمقياس لكفاءة إدارة البنك اذ اعتبر من المؤشرات العملية على كفاءة الإدارة في خدمة حقوق الملاك . ويقاس العائد على حقوق الملكية بصـــافي الدخل بعد الضرائب على العائد على حقوق المساهمين. أذ حيث تعكس هذه النسبة مايلى:(ابو الحمد،2002.ص 279)

أ- ارتفاع هذه النسبة يعنى ارتفاع العائد على رأس المال وبالتالي ارتفاع قيمة حقوق المالكين وهذا ما تسعى اليه المصارف.

ب- حســـن إدارة البنك لأصـــوله كون أن بسط النسبة هو عبارة عن صافى الدخل الذي هو عبارة عن نتيجة استخدام البنك لأصوله وبالتالي إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعكس أيضاً حسن وكفاءة الإدارة لاصول البنك.

3- هامش صافى الفائدة Net Interest Margin(NIM):

يعتبر هامش صـــافى الفائدة من المؤشـــرات المالية الذى حضي باهتمام عدد من الكتاب والباحثين على المستويين المحلي والدولى وذلك لأهميته في معرفة العوائد المناسبة للبنوك والتنبؤ بنتائج النشاط الأساسى لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدير بالذكر أن الفائدة على ودائع الأجل وودائع التوفير تعتبر من أهم بنود النفقات لدى البنوك التجـــاريـــة، ولذلك هامش صـــــافى الفائدة يُعد معياراً مهماً لربحية هذه البنوك ومركزها المالي.(الطروانة،2004)

يحدد هذا المؤشـــر كفاءة البنك في إدارة أصوله بما يحقق أفضل عائد ، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الفوائد المقبوضة ومجموع الفوائد المدفوعة / إجمالي الأصول ، وإذا لم يحسن البنك إدارته ينعكس سلبًا على نتائج أعماله. لقد بين الدراسات التى التي أجراها(Levine,1998) أن كفاءة البنوك يمكن ايضـــاً أن تؤثر على تكلفة المطلوبات والعائد العام على الموجودات(أي الفرق بين هـــذين العائدين)، مما يعنى أن هذا الهامش يفســـر على أنه مؤشـــر لفاعلية الجهاز المصـــرفى.ويعتبر هامش الفائدة ملائماً للبنوك إذا استطاعت السيطرة على المصاريف التشغيلية ونفقات الضـــريبة وأعباء المخاطر المصرفية، كما يمكن أن تلعب المنافسة بين البنوك دوراً في تحديد هامش الفائد من خلال قدرتها على تحقيق هامش مناســـب بعد تغطية المصـــاريف لحماية نفسها ضد مخاطر الائتمان المصرفى.

وعلى الرغم من أن هامش الفائدة المرتفع يؤثر ســـلباً على القطاع الأقتصادى من حيث تخفيض نسب الأستثمار والإدخار، فإنه أيضاً يشكل آلية رئيسية يمكن من خلالها للجهاز المصرفى أن يحقق الأرباح وأن يحمى نفسه من الاخطار الائتمانية، أي أنه يقوم بعملية تحوط ضد الأخطار من خلال رفع هامش الفائدة من جهة رفع ســـعر الفائدة على الائتمان من قبلها، ويعزى استخدام البنوك لنسب هامش فائدة مرتفعة إلى مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- يعبر هذا المؤشـــر عن حجم الفجوة بين إيراد ومصـــروف الفوائد بالنســـبة لإجمالى الموجودات وبالتالي فهو يعبر عن كفاءة إدارة البنك في الحصول على أفضل عائد ممكن على الأصول وبالمقابل الحصول على مصادر أموال منخفضة التكلفة.

ب- يعرض هذا المؤشـــر مدى حجم وأهمية صـــافى إيراد الفوائد بالنســـبة لإجمالى الدخل وبالتالى هو يبين الأهمية النســـبية لهذا الإيراد بالنســـبة لإجمالى الموجودات مقارنة مع الإيرادات الأخرى.

ت-إ ن إيراد الفوائد ومصروف الفوائد يعتبران من المصادر الأساسية التي يستفاد منها عند عملية تحليل وتقييم أداء البنوك لإنها تسعى دائماً لزيادة ودائعها من ناحية وبالتالي ارتفاع مصـــروف الفوائد وتســـعى من ناحية أخرى إلى زيادة إيراد الفوائد من اســـتثماراتها وبالمحصلة إن البنك الكفء هو البنك الذي يستطيع زيادة هامش صافي الوائد.

ث- إن ارتفاع قيمة المؤشر يدل على كفاءة إدارة البنك من التحوط من تقلب أسعار الفائدة في الســـوق، أذ أن إيرادات ومصاريف الفوائد في تتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، وبالتالي إن الإدارة الكفء هي الإدارة التي تعمل على الاستفادة من تقلبات معدلات الفائدة في السوق.

2-3-5 العوامل المؤثرة على أداء المصارف التجارية

إن البنوك التجارية تعمل داخل بيئات مختلفة تؤثر فيها وتتأثر بها فمن خلال التطورات الســـريعة والمعقدة وما ينتج عنها من مشـــاكل اقتصادية كثيرة تجد إدارة البنك نفسها مضطرة لدراسة كافة المتغيرات والاستعداد لها من خلال توفير الأموال اللازمة لتحقيق اهدافها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكتسب عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به المصارف التجارية من مكانة متميزة على الصعيد الإقتصادى من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الإقتصاد القومي كافة لدفع عملية التنمية الإقتصادية،وبشكل عام فالقوة السوقية ومتغيراتها والقوة الذاتية للمصارف ومتغيراتها وربحية المصارف وأدواتها كلها متغيرات يمكن دراستها.

ومن العوامل المؤثرة على أداء المصارف التجارية: (Cavallo&Rossi.2002)

أ- **المنافسة**

تواجه المصارف التجارية كثيرًا من المنافسين داخل السوق المصرفي ، سواء كانت هذه المنافسة فيما بينها أو بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى مثل مصارف الاستثمار والمصارف المتخصصة وشركات التأمين وغيرها. وتحاول هذه المؤسسات تقديم أفضل الخدمات لجذب مدخرات الأفراد والشركات وتقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات ذات العجز المالي ، وهذا ما يخلق منافسة قوية بين المؤسسات المالية

ب- **النظم المصرفية**

تعد اللوائح والتشريعات التي تفرضها الجهات ذات العلاقة ومن بينها البنك المركزي ذات أثر على قرارات البنك التجاري ، الأمر الذي يجعله مقيد في استغلال أمواله بالصورة التي يراها مناسبة . فالبنك المركزي مثلاً يضع حدًا أقصى لقيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك التجاري حتى ولو كانت لديه القدرة على منح المزيد من القروض والتسهيلات . فمن هنا لابد على الإدارة أن تحدد أهدافها بناء على اللوائح والتعليمات المقررة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الإجتماعي والإقتصادي

إن النظام المالي لا ينفصل عن النظام الاقتصادي والاجتماعي ، فزيادة معدل نمو الناتج القومي تؤدي إلى زيادة عمليات الإقراض والاستثمار، واستقرار أسعار الصرف تؤدي إلى تفادي البنك مخاطر فروق أسعار الصرف ، وهذه تعد من الأهداف التي يرسم البنك عليها سياساته المالية . ومن هنا فللعوامل الإجتماعية والإقتصادية أثر كبير في أداء البنوك التجارية ورسم سياساتها وعليها عدم إغفالها.

ت- **التطور التكنولوجي**

نظراً للتطور السريع والمتنوع للأعمال المصرفية أصبح من الضروري مواكبة التطور التكنولوجي فإستخدام المنظومات الالكترونية داخل البنك أثر تأثير كبير على مخرجات العمل المصرفي حيث تمكنت البنوك من التوسع في انشطتها والسرعة في إعداد المعلومات والمساعدة في عملية إتخاد القرارات ، كذلك تستخدم في وضع الخطط المتعلقة بربحية البنك ودراسة السوق المصرفية وغيرها من الأعمال ، كما أن المعلومات الإدارية الحديثة تؤثر على كفاءة الإدارة وتساعد في عملية التخطيط والرقابة والمراجعة وتنمية العاملين وتداول المعلومات فالتطور التكنولوجي له أثر كبير على عمل الإدارة في البنك ، وبالتالي يجب عليها مواكبته والإستفادة منه الإستفادة الأمثل.

2-3-6 العلاقة النظرية بين أدوات الحوكمة المالية للبنوك التجارية والأداء

تطرقت الأدبيات المالية والمصرفية الى موضوع العلاقة بين الحوكمة المؤسساتية والأداء من حيث الدور الذي تمارسه أدوات الحوكمة المالية في حماية حقوق المساهمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأطراف الأخرى ذات المصالح المرتبطة بالبنوك من جانب، ومحاولة إيجاد نظام مصرفى قادر على تهيئة وتخصيص الموارد المالية الكافية للاستثمار والتى تحقق القيمة المضافة والنمو الاقتصادى من جانب اخر لقد ركزت هذه الدراسات على أثر الحوكمة الداخلية والخارجية على الأداء المالي، وقد أكدت نتائج هذه الدراسات على ضرورة الدور الرقابى من خلال السلطة النقدية لضبط الأداء المصرفى وحمايته من الأزمات والمشاكل المالية، من خلال اعتماد المعايير والمؤشرات المالية الحديثة التى تساهم فى ضبط السياسات المصرفية فى الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال وصولاً الى الرشيدة التى تحافظ على سلامة نظمها المالية والمصرفية.

وتعد أدوات الحوكمة المالية واحدا من المتطلبات الأساسية المهمة والحاسمة لضمان جودة حاكمية البنوك وتأمين بيئة رقابية سليمة ، ومستويات عالية من الشفافية والإفصاح والتى من شأنها حماية حقوق ذوي المصالح المشتركة. وعلية فان تعزيز منظومة المؤشرات المالية التى تحكم نشاط البنوك يمكن أن يسهم فى تحسين أداء البنوك وحماية مصالح المساهمين، كما ستساعد مجلس الإدارة في معرفة ما إذا كانت الإدارة التنفيذية تقوم بمهامها دون تضارب بالمصالح وتساعد المراجعين الخارجيين على إعداد تقارير موثوقة حول أوضاع البنك، كما ستسهم في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة قبل فوات الأوان تساعد في سلامة ومتانة البنك.

وفي العلاقة النظرية بين أدوات الحوكمة المالية والأداء يمكن الاشارة الى مجموعة قنوات من خلالها يمكن لأدوات الحوكمة المالية أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات في:

1- يحتل تقييم الأداء أهمية متميزة فى الوقت الحاضر كونه يقوم بتحديد كفاءة البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــدى تحقيـــه لأهدافه، وقد تباينت وجهات النظر حول مفهوم تقييم الأداء وأدواته ومعاييره أو حتى الاســـلوب المنهجي سواء أكان محاسبياً أم إداريا، أم اقتصاديا، أم إحصائيا والذى يعود إلى الهدف من ذالك التقييم(حماد،2001).

2- تعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المالية الأكثر شيوعا في الاستخدام لتقييم أداء البنوك اذ تعكس هذه المؤشرات الأداء الكلي للشركة، من حيث إنها تفحص مدى كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح، ولذلك هي قضية حيوية للمساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك، وأنهم يستمدون الايرادات على شكل توزيعات من الارباح وأيضا أن زيادة الأرباح تؤدي إلى ارتفاع في الســـعر الســـوقي مؤدية إلى تحقيق أرباح رأسمالية. كما أن مؤشرات الربحية تزيد من ثقتهم المودعين بالبنك، والمقرضـــين للكشف عن مقدرة البنوك فى تسديد التزاماتها..

3- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد، مما يعني أداءً أفضل وتعظيماً للثروة، من جانب وخفض مخاطر الأزمات المالية من جانب اخر.

4- إن تنظيم رأس المـــال Capital regulation في البنوك يحمي العملاء والمودعين ويخفض المخاطر العامة . ويتلخص ذالك من خلال توفير متطلبات كفاية رأس المال كونها تساعد فى تحســـين التوافق بين مصـــالح المساهمين والمنظمين والمودعين، من جانب ، وللكشف عن قدرته على امتصاص الخسائر وتوفير الاستقرار فى الصناعة المصرفية.ويقيس هذا المؤشر مدى مساهمة حق الملكية (Shareholders' Equity) فى تمويل عمليات البنك فى مجالات الائتمان والاســـتثمار، وبالتالى الوقوف على قدرة المصـــادر الذاتية للبنك على إدرار العائد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومســـاهمتها فى تحمل المخاطر المصرفية، فكلما زادت هذه النسبة كلما زاد هامش الأمان؛ وذالك لأن حقوق الملكية تغطي جزء كبير من خسائر القروض، وكلما انخفضت هذه النسبة زادت المخاطر على أموال المودعيين مما يعد مؤشر مهما لعدم الملاءة المصرفية.

5- يعتبر مؤشر كفاءة المصروفات من بين المؤشرات المؤثرة على الأداء، فالبنك بالإضافة إلي مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال، يواجه ما يسمى بمخاطر التشغيل والتى تشير إلى احتمالات التغير فى مصروفات التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ومما يتسبب فى انخفاض صافى الدخل. وبما أن أداء التشغيل يعتمد على تقنيات وبرامج الحاسب الآلي التى يستخدمها البنك، فإن نجاح الرقابة على مخاطر التشغيل يعتمد على مدى كفاءة نظام البنك فى تقديم منتجاته وخدماته وأن هناك ايجابية بين الإدارة ذات الجودة العالية والربحية. (Bourk,1999)(Monlynoux&Thornton,1992).

وان العلاقة عكسية بين الربحية ونسبة كفاءة المصروفات (Athanasoglo,et.al,2008) (Monghyreash&Shammut,2004).

6- أما فيما يتعلق بمعدل توظيف الودائع في التأثير على أداء البنك تعد هذه العلاقة مؤشـــرا سليما لقياس نشاط البنك فيما يتعلق بقدرة ما يزود به المجتمع من أموال فى صورة قروض وســـلفيات للائتمان الذى يحصل علية من الودائع وبينت الدرسات التى أخذت بعين الاعتبار هذه المؤشـــر أن هناك علاقة موجبة ودالة إحصـــائيا بين الربحية ونسب توظيف الأموال (النعيمى، 2004، وأرشيد،2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- أم فيما يخص نسبة الأصول الثابتة فالزيادة تعنى المخاطرة وهي ليست في صالح الملاك حيث يبين هذا المؤشر الى أي مدى تستثمر أموال الملاك فى الأصول ذات معدل العائد المنخفض، بحيث أن الزيادة في نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة قد يكون على حساب مجالات استثمارية أخرى؛ لأنها تمثل تسرباً من الدخل وان العلاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة والربحية. وبالنسبة لمؤشر الرافعة المالية التى لها تأثير على ربحية البنك من خلال التأثير على معدل العائد على حق الملكية حيث يؤدى ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة العائد على حقوق الملكية والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

الدراسات ذات الصلة

تشـــكل الدرسات السابقة تراثاً مهماً ومصدراً غنياً لجميع الدراسين والباحثين، فى تكوين خلفيات علمية عن مواضـــيع دراستهم وأبحاثهم، وسوف يتم استعراض ماحصل عليه الباحث من درسات عربية وأجنبية كان من اهمها:

2-4-1 الدراسات باللغة العربية

* **(سليحات، 2012): أثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة.** استهدفت الدراسة إلى بيان أثر بعض الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية الأردنية ممثلة في تركيبة مجلس الإدارة وملكية كبار المســـاهمين على كل من ســـياسة توزيع الأرباح والقيمة الســـوقية المضـــافة.استخدم الباحث مجتمع الدراسة الذى تكون من جميع البنوك التجارية المحلية العاملة في القطاع المصـــرفي الأردني والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً في وللفتره الممتدة من 2000 – 2010.ولتحقيق غرض الدراسة قام الباحث باستخدام برنامج (E-views) لتحليل بيانات الدراسة. ولقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود أثر لبعدي الحوكمة المتمثلة في تركيبة مجلس الإدارة المحلية ومجلس الإدارة الأجنبي على نسبة توزيع الأرباح، مقارنة بوجود أثر لبعدي الحوكمة المتمثل بملكية كبار المساهمين المحلية وملكية كبار المساهمين الأجنبية على نسبة توزيع الأرباح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى وجود أثر للأدوات الداخلية لحوكمة البنوك في ظل اختلاف معدل النمو السنوي في الأرباح وهامش صافي الفائدة ومعدل توظيف الودائع مجتمعه على القيمة السوقية المضافة.

* **الســـرايري(2010): محددات الربحية فى البنوك التجارية السعودية** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك مع خصائصها الداخلية والعوامل الخارجية. ولتحقيق ذالك قام الباحث بجمع البيانات المالية المتعلقة بالقطاع المصرفى وبمتغيرات الاقتصاد الكلى،وذلك عن الفترة 1999-2006 ولدراسة وتحليل محددات الربحية المقدرة بمعدل العائد على حقوق الملكية وصـــافى هامش الفائدة، اعتمدت الدراســـة فى اختبار فرضـــيات البحث نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية. وأظهرت نتائج الدراسة فى حال احتساب الربحية بمعدل العـــائد على حقوق الملكية أن أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثرعلى ربحية البنوك تتمثل فى: نســـبة كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات، نمو إجمالى الناتج المحلي، وتطور القطاع المصرفى. وكذالك الى وجود علاقة طردية وذات دلالة بين صافى هامش الفائدة المقدر للربحية من جهة، وحجم البنك، ونسبة السيولة النقدية(اثر سلبى) ونســـبة كفاية رأس المال من جهة أخرى. وكذلك المتغيرات المتعلقة بخطر الائتمان، تطور نسبة التضـــخم، تطور نسبة الودائع بين البنوك غير دالة احصائيًا ولها أثر ضعيف على كل مؤشرات الربحية.

* **(شاهين ومطر،2011): نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** اســـتهدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينه. وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis) للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج مما يمكن من التمييز بين المنشآت المتعثرة غير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الأخر غير متعثر، وذلك عن الفترة ما بين السنوات (1997-2007)، وتم التوصل إلى بناء نموذج وقد جرى اختباره وتبين انه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشآت البنكية المتعثرة والمنشآت البنكية غير المتعثرة بدقة .

* **(الرفاعى،2009): أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الاردنية.** استهدفت هذه الدراسة قياس أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة الممتدة من عام 1997-2006 ، واشتملت الدراسة على عينة من(9) بنوك، وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف، من أجل آثارها الكلى على الأداء المالى للبنوك. ولتحقيق أهداف الدراسة ، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية من أجل اختبار فرضيات الدراسة،معامل الارتباط(R)، ومعامل التحديد (R_2)،واختبار (t-test) واختبار (F-test) ، Beta وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها أنه يجب على إدارة البنوك التوسع أكثر فى منح القروض لأن معدل توظيف الودائع فى الدراسة كان منخفضاً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب على إدارة البنوك إعادة النظر فى المصـــروفات الإدارية والتشـــغيلية؛ لأنه تبين أن نسبة المصروفات إلى الايرادات كان مرتفعاً، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الأرباح التى يسعى اليها البنك..

* **(الخالدى،2008) : تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية لعينة من البنوك الأهلية العراقية.** استهدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير آليات حاكمية البنوك الداخلية في كل من مؤشرات الأداء المصرفي و المخاطرة المصرفية ، استخدم الباحث مجتمع الدراسة تكون من عينة عمدية من البنوك العراقية (القطاع الخاص) بلغ عددها 5 مصارف للفترة الواقعة مابين 1992–2005 و تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بالإضافة إلى الانحدار المتعدد ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى قبول الفرضية الرئيسية التي قامت عليها في أن كلا من الأداء المصرفي والمخاطرة المصرفية في القطاع المصرفي يتأثران بآليات حاكمية البنوك الداخلية . وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها يجب على البنوك العراقية مواكبة التطورات العالمية المالية والمصرفية في مجال حاكمية البنوك.

* **(جوده 2008):"مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقًا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية – دراسة حالة بنك فلسطين"** استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين وفقًا لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي المنبثقة عنها، ومحاولة التعرف على فروق دراسة ذلك الواقع وفقًا لمتغيرات" :الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة المصرفية، والموقع الوظيفي."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة .وأن تطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجابًا على مؤشرات أداء البنك .

* (أبوزر، 2006): **استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني.** حاولت هذه الدراسة تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، اذ قامت الباحثة بتحليل العوامل المهنية المؤثرة في حاكمية الشركات وقامت ببيان دور الإفصاح المحاسبي في تحسين حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني وذلك من خلال عمل دراسة ميدانية شملت كافة المكلفين بحاكمية الشركات والإدارة لقياس إدراكهم للمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية. ولقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى تصميم استبانة وزعت على المكلفين بالحاكميه المؤسسية من مجلس إدارة ، والإدارة العليا، المساهمين المالكين 5% فأكثر. ولقد تكون مجتمع الدراسة من 14 بنكاً في نهاية عام 2004 وبلغ حجم المجتمع 288 فرداً، وبلغ حجم العينة 164 فرداً .

وأشارت نتائج الدراسة إلى الآتي:

– هناك قصور في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن حاكمية الشركات في ضوء لجنة بازل الصادرة عام 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك اتســـاق في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية لعام 2004 إلا أنه قد تبين عدم وجود نصوص قانونية واضحة بشـــأن عدم استخدام طرق أو وسائل ضد حالات الاستيلاء كحجاب واق للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساءلة.

* **(النعيمى،2004): "قياس المخاطرة الاســـتراتيجية باســـتخدام مؤشـــرات مالية ذات طبيعة اســـتراتيجية – دراسة تطبيقية في عينة من البنوك السودانية"** هدفت الدراسة إلى قياس المخاطرة الإســـتراتيجية باســـتخدام مؤشرات مالية(ستة عوامل مستقلة) ذات طبيعة استراتيجية الذي تعد من المفاهيم المهمة التي تســـهم لدعم الوضع التنافسي للمصرف وتحقيق أهدافه المستقبلية، وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف السودانية ولقد تم إجراء الدراسة على عينة تضمنت من عشـــرة مصـــارف، ثلاثة حكومية وســـبعة مساهمة عامة ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصـــفية للتعرف على الصـــفات الأســـاسية للبيانات بالإضافة إلى الانحدار المتعدد لاختبار نموذج الدراسة. . وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يأتي:

- حققت معدلات النمو الســـنوى في بعض البنوك قيماً مرتفعة بســـبب الزيادة المستمرة فى حجم الودائع والاستثمارات وحق الملكية.
- واجهت البنوك نمواً مستمراً ومتزايداً فى بعض المصروفات بسبب معدلات التضخم مما انعكس على ارتفاع كلفة النشاطات التشغيلية ولم تستطيع هذه البنوك إدارة مصروفاتها بكفاءة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تفاوتت مؤشرات الربحية بين مصرف وآخر ولم تتناسب مع معدلات النمو فى الاستثمارت، كما أن بعض البنوك حققت خسائر بسبب ارتفاع الديون المعدومة او المشكوك فى تحصيلها.
- وجود تأثير سلبي للمخاطرة الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف.

*** (خربوش وآخرون،2004): العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصـــرفي الأردني – دراسة ميدانية** هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصـــادر شـــملت القوائم المالية للبنوك(موضـــوع العينة وعددها13 بنك). بالإضـــافة إلى التقارير الصـــادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وقد تم اســـتخدام الاســـاليب الاحصـــائية من أجل اختبار فرضيات الدراسة،معامل الارتبـــاط(R)، ومعامل التحديد (R_2)،واختبار (t-test) واختبار (F-test) ، Beta حيث تم من خلاله التوصـــل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصـــائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاســـتثمار، كما خلصـــت الدراســـة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصـــرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصـــيات التي من شـــأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* **غانم(2002):** " **تقييم الأداء المالي للمصـــارف التجارية.**" هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي بغرض تحديد أثر العلاقة وطبيعتها بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والكفاءة التشـــغيلية والمخاطر المصـــرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرع المصرفي على ربحية البنوك التجارية.

وقد أظهرت نتائج الدراســـة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء البنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر الســـيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

2-4-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

* (Kim&Rasiah2010)

" **Relationship Between Corporate Governance and Bank Performance in Malaysia during the pre and post Asian Financial Crisis**"

اســـتهدف الباحثان مشكلة أساسية لنظام الصيرفة بعد الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 معتمد على القطاع المصـــرفي الماليزي كدراســـة حالة لتحديد أهمية الإطار ألمفاهيمي للحوكمة الـــداخليـــة والمتمثلة فى هيكل مجلس الإدارة والملكية المتعلقة بالحكومة وكذلك أدوات الحوكمة الخارجية لتمثل أدوات حوكمة مالية للبنك فى النظام المصرفي الماليزي .

من خلالها حاول الباحثان تحديد وفهم الفرو قات بين نوعين من الأدوات اعلاه من خلال فحص عينة من البنوك ذات الملكية المحلية الخاصة وبنوك ذات ملكية أجنبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلاقة كلا منهما بأداء البنك إثناء الفترة قبل وبعد الأزمة المالية ووجد الباحثان من خلال فحص العلاقات بين متغيرات الحوكمة وأداء البنك إلى إن المديرين يجب إن يركزوا على الملكية وأثار الحوكمة على البنك من جانب ومن جانب أخر والتأكيد على أهمية المؤشرات المالية المستخدمة كأدوات حوكمة مالية من قبل الباحثان لأهميتها في الحوكمة الرشيدة للبنك من جانب وكونها توفر معلومات لحملة الأسهم عن دور وأداء البنك في تنفيذ الحاكمية الرشيدة من جانب ومن جانب أخر اعتماد أدوات الحوكمة المالية كمؤشرات مرجعية لضبط سلوك الإدارة وتقييم أدائها .

***(Cornett,et al, 2009) :**

Did Corporate Governance Affect The Performance Of Publicy-Traded U.S. Bank Holding Companies?

استهدفت الدراسة إلى معرفة أداء البنوك في الولايات المتحدة قبل وأثناء الأزمة المالية وجاءت هذه الدراسة نتيجة انخفاض أداء البنوك بشكل كبير خلال الأزمة المالية وهدفت أيضا إلى استكشاف مدى حوكمة الصناعة المصرفية للشركات وكيف تصل الى تدابير من خلال أداء البنوك أثناء الأزمة وشملت عينة الدراسة جميع الشركات المتداولة علنا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2003–2008) وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انخفاض أداء البنوك بشكل كبير إثناء الأزمة بالرغم من إن أدائها كان عالي المستوى وكان لها الأثر علي عائدات السوق من خلال تقديم القروض وارتفاع بنود خارج الميزانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن السبب الرئيسي لتعثر البنوك يرجع إلى ضعف أدوات الحوكمة وأن البنوك ذات الحجم الأكبر تمتلك آليات حوكمة أفضل من البنوك ذات الحجم الأصغر .

* (Rashid 2008)

A Comparison of Corporate Governance and Firm Performance in Developing (Malaysia) and Developed (Australia) Financial Markets.

استهدفت الدراسة إلى المقارنة بين حوكمة الشركات وأدائها في الأسواق المالية للدول النامية والمتقدمة (ماليزيا- استراليا) وبالرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية والتنظيمية والأسواق المالية والشركات بين البلدين، واستخدم الباحث جمع البيانات من واقع الويب أو الانترنت من خلال التقارير المالية للشركات وتم اختيار عينة عشوائية طبقية تضم جميع قطاعات الاقتصاد في الفترة ما بين (2000-2003) , وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات وأدائها في الأسواق المالية للدول النامية والمتقدمة رغم اختلاف النظريات الاقتصادية المطبقة في البلدين .آليات حوكمة أفضل من البنوك ذات الحجم الأصغر.

* (Gerard et al,2007)

Governance and bank valuation

استهدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر كل من هيكل ملكية البنوك و قوانين حماية المساهمين وكذلك تعليمات البنوك على تقييم البنك، وتمثلت أهم فرضيات الدراسة:

1- قوانين حماية المستثمر القوية ترفع تقييم المنشأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التعليمات قد ترفع ثقة المستثمر فيما يتعلق بالحد من نزع الملكية وبالتالي ترتفع تقييمات السوقية للبنك.

3- تركيز الملكية يؤثر على تقييم البنك.

اســـتخدمت الدراسة كلا من نسبة Tobin's Q والقيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية لتقييم أداء لعينة من 244 بنكاً في 44 بلداً بمعدل 10 بنوك في كل بلد، وتوصلت إلى أن حماية البنك القانونية لصـــغار المساهمين مرتبطة بتقييم عالي للبنوك وكذلك الحال فيما يتعلق بتركيز الملكية، أما التعليمات المتعلقة بتقييد نشاطات البنك مثل متطلبات رأس المال، فلم يكن لها تأثير على تقييم البنك

* **(Toledo, 2006)**

"Quality of Governance and Firm Performance: Evidence from pain"

بدأت الدراســـة بعرض فكرة الارتباط بين الحاكمية المؤســـسية والنمو الاقتصادي والأثر المحتمل على أداء الشـــركات، بحيث يمكن التميز بين مجتمع الشـــركات ذات الحاكمية المؤسسية الجيدة, ومجتمع الشـــركات ذات الحاكمية المؤسسية الأقل جودة، من خلال قدرة المشروعات على جذب المستثمرين وخفض كلفة التمويل، فالشركات ذات الحاكمية المؤسسية الأكثر جودة أكثر قدرة على جذب المستثمرين, وخفض كلفة التمويل لكل من الدين، وحق الملكية ذلك لوفرة الائتمان الناجم عن إمكانية دخول أسواق رأس المال.

وقد خلصـــت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين جودة الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة السوقية.

(

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** Coleman and Biekpe, 2006)**

"The Relationship between Size, Board Composition, CEO Dualityand Firm Performance: Experience From Ghana."

استهدفت الدراسة اختبار أثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للفترة من 1990–2001 للشركات غير المالية المدرجة في سوق غانا للأوراق المالية مستخدمة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وقد خلصت الدراسة إلى:

1. أن وجود مجلس إدارة من طبقتين يؤدي إلى تحسين أداء للمشروعات.
2. الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي عمل على خفض تكلفة الوكالة.
3. زيادة جودة الحاكمية المؤسسية (من حيث الظروف الاقتصادية والقانونية، والإجراءات العملية ووجود رقابة داخلية، جودة المعلومات وإمكانية الحصول عليها بسهولة) أدت إلى تحسن الأداء المالي للمشروعات.

*** (Center for Financial Stability (Argentina), 2005)**

"Corporate Governance and Ownership: measurement and Impact on Corporate Performance and Dividend Policies in Argentina".

هدفت الدراسة إيجاد مقياس كمي لأول مرة في الأرجنتين لفاعلية الحاكمية المؤسسية لـِ 65 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأرجنتين المالي للفترة 2003–2004 من خلال بناء Governance– Index ومن ثم اختبار العلاقة بين جودة الحاكمية المؤسسية, والأداء المالي للشركات، وقد خلصت الدراسة إلى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك انخفاض في مستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية مقارنة بالممارسات الدولية.
- فيما يتعلق بالنظريات الحديثة حول الربط بين الحاكمية المؤسسية الفاعلة والأداء المالي , أظهرت الدراسة أن هناك أثرا قوياً لمستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بكلٍ من العائد على الأصول، و Tobin's Q.
- أظهرت الدراسة علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين توزيعات الأرباح ومستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية.

* **(Belkhir,2005)**

Installation of the Board of Directors, the ownership structure and firm performance

استهدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين خصائص الملكية ومجلس الإدارة في عينة من 260 بنكا ومؤسسات الادخار والإقراض، متمثلة في ملكية الداخليين Insider Ownership، ملكية كبار المساهمين Block holders، نسبة المديرين الخارجيين ، تركيب قيادة المجلس Board leadership Structure ، وحجم المجلس Board Size ، معتمدة على الفرضيات :

- البنك يبادل بين آليات الرقابة المختلفة المصممة للتخفيف من مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين.
- البنك يستخدم آليات الرقابة المختلفة بشكل مثالي، اعتمادا على منافع وتكاليف كل واحدة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة اعتمادية متبادلة Interdependencies بين المجلس وهياكل الملكية حيث أظهرت النتائج أن البنوك تبادل بين آليات الحاكمية التي توافق بين مصالح المديرين والمساهمين، حيث إن تلك البنوك التي لديها ملكية الداخليين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(المديرين والمديرين التنفيذيين) مرتفعة تعتمد بشكل أقل على المديرين الخارجيين في مجلس إداراتها، كما أن ميولها لأن يكون المدير التنفيذي هو مدير المجلس CEO–Chairman يكون أقل، ويكون حجم مجلس الإدارة كبيرا.

*** (Asian Development Bank Institute, 2004)**

"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korean, Malaysia, and Thailand".

وقد انطلقت الدراسة من افتراض اتسع انتشاره استند إلى أن ضعف الحاكمية المؤسسية أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997، ولاختبار هذا الافتراض وأثر ممارسة الشركات العائلية لمظاهر الحاكمية المؤسسية خاصة معاملة أصحاب الأقلية على الأداء المالي للمشروعات خلال الأزمة، تم دراسة عينة شملت 307 شركة في كل من اندونيسيا, وجمهورية كوريا، وماليزيا، وتايلاند، مدرجة في الأسواق المالية لهذه الدول، عبر استبانه شارك فيها 596 مديراً منهم 286 مديراً تنفيذاً و310 مديرين مستقلين وخلصت الدراسة إلى:

- إن هناك علاقة ذات دلالة بين الممارسة الجيدة للحاكمية المؤسسية وقيمة المشروع, فالانتقال من فئة الشركات المتوسطة من حيث جودة الحاكمية إلى شركة أعلى ارتبط بزيادة قدرها 13–15% في القيمة السوقية لهذه الشركات.
- ينخفض مستوى جودة الحاكمية بمقدار 30% في حالة إدارة المشروع بشكل فردي نتيجة لعدم مراعاة مصالح أقلية المساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ظهرت مسألة ضعف الحاكمية المؤسسية بشكل واضح في الأقطار التي تمتاز أنظمتها بالضعف في حماية المستثمرين مما شكل صعوبة لدخول المساهمين للمعلومات وتقييم المدراء
- يمارس أصحاب المصالح دوراً بسيطاً في التأثير على الشركات لإلزامها بممارسة الحاكمية المؤسسية الجيدة.

*** (Klapper and Love, 2003)**

"Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets".

أعدت الدراسة من قبل البنك الدولي هادفة لاستكشاف الاختلاف بين آليات الحاكمية المؤسسية على مستوى الشركة، وعلاقتها بالبيئة القانونية على مستوى الدولة، والعلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي مقاساً بـِ Tobin's q، والقيمة السوقية للشركة.

وباستخدام البيانات المالية من التقارير المعدة من قبل Credit Lyonnais (CISA) Securities Asia تم إنشاء تدرج للحاكمية المؤسسية لـ 495 شركة من 25 سوقاً من الأسواق الناشئة في 18 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية، حيث وجدت الدراسة:

- أن شركات الدول ذات الأنظمة القانونية الضعيفة لديها تدرج منخفض في مستوى الحاكمية مقاسه بـ (الانضباط الإداري، والشفافية، والاستقلالية، والمساءلة، والمسؤولية، والنزاهة، والوعي المجتمعي)
- ارتبط مستوى الحاكمية المؤسسية للشركة ارتباطاً موجباً باتساق المعلومات، حجم المشروع، ونمو المبيعات، وحجم الأصول غير الملموسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحاكمية المؤسسية ترتبط ارتباطاً موجبا مع القيمة السوقية، والأداء التشغيلي.

وهوما يثبت صـــحة الفرضية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين أداء البنك Tobin's Q وبين ملكية الداخليين وكذلك ملكية كبار المساهمين.

2-4-3 يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة الآتي:

- على الرغم من أهمية الحوكمة للبنوك إلا أن العديد من الباحثين يرى أنه مازال هناك قلة في الدراســـات التي تناولت حوكمة الشـــركات في مجال البنوك، كما أن أغلب هذه الدارســـات أجنبية.
- استخدمت الكثير من هذه الدراسات الاستبيان كمقياس لأثر أدوات الحوكمة الداخلية على أداء البنوك، اذ أشـــارت نتائج هذه الدراســـات إلى مدى التزام مجالس الإدارة بمبادئ حوكمة الشـــركات وفق دليل الحاكمية، و مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وفقًا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ،ومدى دور هذه الأدوات في تحسين ممارسات البنوك.
- تناولت بعض الدراســـات الســـابقة موضـــوعات الحوكمة بطرق متعددة ومختلفة وتناولت مجموعة من العوامل المكونة لمبادئ الحاكمية المؤسسية كالإفصاح أو هيكل مجالس الإدارة وركزت على الحوكمة بشـــكل عام لقياس الأداء المالي. ولم تقدم نتائج متسقة وموحدة حول طبيعة هذه العلاقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وبالرغم من أهمية الدراســات الســابقة إلا أنها لم تتناول مؤشرات حوكمة مالية تكاملاً من متغيرات الحوكمــة الأخرى، حيــث إنه لا تزال هناك حاجة للتعرف على مدى وجود تأثير لآليات الحوكمة المالية المختلفة على أداء البنوك، وأهم آليات الحوكمة المؤثرة.

2-4-4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراســة أســاســا من حيث تناولها أدوات الحوكمة المالية التي يمكن للبنوك الحكومية اســتخدامها في حاكميتها حيث كانت الدراســات السابقة أغلبها في القطاع المصرفي الخاص وتناولت مجموعة من العوامل المكونة لمبادئ الحاكمية المؤســسية كالإفصاح أو هيكل مجالس الإدارة وركزت على الحوكمة بشــكل عام لقياس الأداء المالي في حين أن هذه الدراســة أكثر عمقا بتناولها خمسة متغيرات مالية تستخدم كمؤشرات مرجعية للحوكمة المالية .

فضــــلا عن كونها تمس قطاعا من القطاعات الاقتصــــادية الحكومية في ليبيا و لازالت تحتاج إلى دراســـات خاصـــة من حيث الطبيعة التي تتميز بها البنوك في حاكميتها عن باقي المؤســسات كونها ذات ملكية عامة ، كما أن هذه الدراسة من أولى الدراسات على صعيد البيئة المصــرفية الليبية للقطاع المصرفي الحكومي وللوصول الى نموذج يمكن إن يستند إليه في تقويم الحاكمية المؤسسية المصرفية في ليبيا.

وعليه يسعي الباحث إلى إبراز دور مؤشرات الحوكمة المالية في البنوك بوصفها للأدوات الأكثر اعتمادا عند تقييم أداء البنوك التجارية الحكومية من جانب وكونها الدراسة الأولى في البيئة الليبية التي تثير أهمية هذه الأدوات ،وهذه هي الفجوة المعرفية التي تســعى هذه الدراســة إلى تغطيتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 مجتمع الدراسة والعينة .

3-2 أساليب جمع البيانات والمعلومات .

3-3 إجراءات الدراسة .

3-4 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل المنهجية والطريقة المتبعة في اختيار مجتمع وعينة الدراسة، ووصف لمتغيرات الدراســة وكيفية قياســها، وتوضــيح أساليب جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية التي اعتمدت في اختبار فرضيات الدراسة.

3-I مجتمع الدراسة والعينة

3-1-1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الحكومية الليبية العاملة في الجهاز المصرفى الليبيى والتي بلغت (5) خمسه بنوك والجدول رقم (3-1) يوضح مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (3-1)

مجتمع الدراسة

الرقم	اسم البنك	الرقم	اسم البنك
1	المصرف التجارى	4	مصرف الوحدة
2	مصرف الجمهورية	5	مصرف الصحارى
3	مصرف الأمة		

3-1-2 عينة الدراسة

تمثلــت وحــدة التحليل من التقارير المالية المتمثلة في قوائم المركز المالي وقوائم الدخل لمجتمع الدراســة المشار إليه سابقا للسنوات المالية (1999-2007) من خلال تطبيق عدد من الشروط الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توافر جميع البيانات اللازمة لاختبار متغيرات الدراسة.

أ- لم تخضع إلى عمليات اندماج أو إعادة هيكلة أدت إلى تغيير هوية البنك أو شخصيته القانونية والمعنوية خلال فترة الدراسة.

ب- أن تنتهي السنه المالية في 12/31 من كل سنة ميلادية خلال سنوات الدراسة.

ت- أن تتوافر التقارير المالية السنوية لكل بنك خلال فترة الدراسة، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة.

ث- حيث كانت الدراسة المقترحة تغطى الفترة الزمنية 2000-2008 حيث لوحظ عند جمع البيانات دمج مصرفين خلال سنة 2008 وبالتالى تم استثناء سنة 2008 من الدراسة بسب اندماج كل من مصرف الأمة والجمهورية حيث أن هذا الاندماج سيوثر بشكل سلبي على نتائج الدراسة. وعلى أثر ذالك تم تغيير فترة ا لدراسة لتصبح من 1999-2007 .

2-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات:

تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة من خلال المصادر الآتية:

- الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والأبحاث والمقالات، باللغتين العربية والانجليزية، وما متاح منها على شبكة المعلومات الإلكترونية.
- التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة للفترة (1999-2007) .
- نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي (1999-2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3 إجراءات الدراسة:

فيما يلي توضيح لمتغيرات الدراسة وطرق حسابها:

3-3-1 المتغيرات المستقلة: وتتمثل هذه المتغيرات في أدوات الحوكمة المالية للبنوك التجارية وتشمل ما يلي (Kim&Rasiah2010)(النعيمى،2002)

- ملاءة رأس المال: وتعني متانة رأس المال في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، إلا أن الملاءة (Solvency) هي المصطلح الأفضل من الكفاية (Efficiency) وذلك لأن الملاءة في اللغة تعني المتانة أما الكفاية فتعني الحصول على أعلى عائد ممكن، أو تخفيض استخدام المواد للحصول على نتائج أفضل، وليس هذا هو المعنى المقصود هنا، بل المقصود هو متانة رأس مال المصرف أو الملاءة.

  وتم حسابها وفق المعادلة الآتية. حق الملكية / اجمالى الفروض %

- نسبة الأصول الثابتة: وهو ما يمتلكه المصرف من تجهيزات ومعدات ومبانى،من أجل استخدامها فى نشاطه التشغيلي وليس لإغراض بيعها، ويبين هذا المؤشر إلى أي مدى تستثمر أموال الملاك في الأصول ذات معدل العائد المنخفض.

  وتم قياسها من خلال. الأصول الثابتة / حقوق الملكية %

- معدل توظيف الودائع : هي عبارة عن قدرة البنك على توظيف الودائع والأموال المتاحة لديه من خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد. وتم قياسه القروض / الودائع %.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كفاءة المصـــروفات: يســـتخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على التحكم بالمصروفات اللازمة ، وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المصاريف المصرفية والإيرادات المتحققة. وتم قياسه وفق المعادلة التالية المصروفات/ الإيرادت %
- الرافعة المالية : تشير إلى مدى اعتماد البنك على أموال الغير في التمويل، ويكون من النوع المرغوب فيه إذا كانت عوائد اســـتثمار تلك الأموال أكبر من تكاليف الحصول عليها، أما إذا كان العكس فيصبح الرفع المالى من النوع غير المرغوب فيه؛ لأنه يودي إلى تخفيض العائد على أموال أصحاب المشروع. وقد تم حسابها وفق الاتي. اجمالى الأصول/حق الملكية.

المتغيرات التابعة

أ- الأداء المالي: على الرغم من تعدد المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المصرفي إلا أنه تم اعتماد العائد على الأصول ROA هامش صافى الفائدة Net لقياس الأداء فى القطاع المصرفي الحكومي وتم استبعاد العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المصرفي الحكومى اذ لا يشكل أي أهمية فى بيئة الفحص والأختبار.

- العائد على الأصول: (ROA) Return on Assets .ويمكن التعبير عن المتغير التابع الأول. (صافي الدخل بعد الضرائب / مجموع الأصول).
- هامش صافى الفائدة:(NIM) Net Interest Margin . وتم التعبير عن المتغير التابع الثانى (الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة / اجمالى الأصول)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

3-4-1 المعالجة الإحصائية لنموذج الدراسة

تندرج البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة تحت مسمى بيانات (Panel Data)، والتي تتضمن كلاً من بعدي الزمن (Time Series Data) والبيانات المقطعية (Cross-Section Data)، وعليه سوف يتم استخدام نموذج بيانات (Panel Data)، وذلك لتفادي العيوب التي تعاني منها النماذج المعتمدة على البيانات القطاعية فقط (Gujarati, 2003, P. 636-637)، ومن هذه العيوب:

أ- تتعامل البيانات القطاعية مع وحدات معينة، كمجموعة من الشركات على إن لها نفس الخصائص والعوامل المؤثرة فيها، متجاهلة انه يمكن أن تتفاوت هذه الخصائص والعوامل من شركة إلى أخرى.

ب- البيانات القطاعية تتجاهل عنصر الزمن، على الرغم من إن بعض المتغيرات المستقلة قد تتغير عبر الزمن.

ت- البيانات القطاعية توفر أحيانا، مشاهدات قليلة، وبالتالي تؤثر على كفاءة المعاملات المقدرة بشكل سلبي.

ومن مزايا نموذج بيانات (Panel Data):

- إن نموذج بيانات (Panel Data) يتفادى العيوب التي تعاني منها النماذج المعتمدة على السلاسل الزمنية، من حيث إهمالها لأثر التغير في سلوك المتغير من مفردة إلى أخرى، ويفترض إن الشركات تتصرف وتستجيب بنفس الطريقة تجاه حدث ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يأخذ في الاعتبار تفاوت الشركات من حيث الخصائص والعوامل المؤثرة في كل شركة، بالإضافة إلى تعامله مع عنصر الزمن.

- يستخدم لتكبير حجم العينة، عندما لا تتوافر بيانات كافية من نوع السلاسل الزمنية، أو من نوع البيانات القطاعية، كل على حدة، بحيث توفر عدداً أكبر من المشاهدات مما يزيد من درجات الحرية (Degree of Freedom)، ويحسن من كفاءة التقدير القياسي (Econometric Estimation).
- يمكّن هذا النموذج من احتساب عدم التجانس غير المشاهد (Unobserved Heterogeneity) في الشركات عبر الزمن، على شكل الأثر الخاص بكل شركة (Unobserved Firm – Specific Effect).
- يعمل هذا النموذج على خفض الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى الحد من التحيز المحتمل الناتج عن التقدير، الذي يعزى إلى الارتباط بين أي اثر فردي غير مشاهد.

وبهدف تحليل هذه البيانات، فقد تم استخدام برنامج**(Eviews)، وهو برنامج متخصص بالتحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي والتنبؤ، وقد استخدم في العديد من الدراسات المالية الحديثة، التي اعتمدت على بيانات سلاسل قطاعية.

ويمكن التعبير عن الصيغة العامة لهذه البيانات بالمعادلة الآتية:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} +$$

* لمزيد من المعلومات انظر (http:// www.eviews.com)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\gamma_t + \delta_i + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

y_{it}: المتغير التابع للشركة (i) في السنة (t).

i: تمثل مشاهدات وحدات البيانات القطاعية كالشركات مثلا وعددها (N).

t: تمثل السنة ضمن الفترة الزمنية (T) للدراسة.

β_i: تمثل المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة.

تعبر عن الحد الثابت.α_i

X_{it}: تعبر عن المتغيرات المستقلة للشركة (i) في السنة (t).

εit: تعبر عن الخطأ العشوائي لكل من البيانات المقطعية للشركات الصناعية (i= 1,2....,n)،

والبيانات السنوية (t=1,2,…,m).

δ_i و γt: فتعبران عن التأثير الخاص لكل من البيانات المقطعية والسنوية على التوالي (سواء أكان التأثير ثابتا أم عشوائيا).

1. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)

يفترض هذا النموذج بان ميل معاملات المتغيرات المســـتقلة لا يتغير عبر الزمن، وهو نفسه لجميع الشركات(البنوك)، إلا إن هذا النموذج يفترض بان التقاطع (Intercept) يتغير بتغير الشركات ولا يتغير عبر الزمن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يعكس خصـــوصـــية كل شركة من خلال استخدام المتغيرات الوهمية Dummy Variable للشـــركات، وهو ما يعرف بطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Square Dummy Variable)(Gujarati, 2003, P. 640-646).

2. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية بديلا عن نموذج التأثيرات الثابتة، وقد صمم هذا النموذج ليتعامل مع المتغيرات غير المشاهدة على أنها متغيرات عشوائية يتم تضمينها في الخطأ العشوائي، وبالتالي تقدر المعادلة السابقة وفقا لطريقة .Generalized Least Squares (Gujarati, 2003, P. 647-649)

3-4-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لقد تم استخدام العديد من الاختبارات، بحيث يتناسب كل اختبار مع الغاية التي يستخدم من أجلها، وفيما يلي عرض لهذه الاختبارات:

- الاحصـــاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة، اذ تم استخدام الوسط الحسابي كأحد مقـــاييس النزعة المركزية، وأكبر قيمة وأقل قيمة، والانحراف المعياري كمقياس لتشـــتت البيانات عن وسطها الحسابي.
- لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات فقد تم استخدام اختبار Kolmogorov-Simirnov.
- اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المســـتقلة (Multicollinearity)، إذ تم اســـتخدام اختبـــار Variance Inflation Factor (VIF) لفحص الارتبـــاط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبـــار الارتبـــاط الذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء الداخلة في معادلة الانحدار، والمعبر عنه بقيمة (Durbin-Waston)، وتنحصر قيمتها بين (صفر) و (4)، وكلما اقتربت من القيمة (2) دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (الحسناوي، 2002، ص.ص. 439-465).
- اختبار استقرارية البيانات (Data Stationary): لاختبار استقرارية البيانات فإنه يتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، إذ يعمل هذا الاختبار على ربط معلومات السلاسل الزمنية ومعلومات البيانات المقطعية مع بعضـــها بعضـــا. ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص الســـلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقراريتها، وهناك العديد من الاختبارات التي طورت لهذه الغاية، وقد تم اســـتخدام اختبار (Levin- lin- Chu Test) (LLC) لفحص استقرارية بيانات متغيرات الدراسة.
- اختبار الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وقد تم اســـتخدام مصفوفة بيرسون للارتباط (Pearson Correlation Matrix).
- تم اســـتخدام نموذج الانحدار المتعدد والبسيط لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة ضمن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects).
- اختبار هاوسمان (Hausman Test, 1987)، إذ يطبق هذا الاختبار على بيانات (Pooled Data)، وذلـــك لاتخاذ القرار حول اســـتخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار فرضيات الدراسة (Adewuyi & Olowookere, 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

4-1 تحليل الإحصاء الوصفي وإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

4-2 تحليل نتائج مصفوفة ارتباط (Pearson) لمتغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والتابعة.

4-3 الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة

4-4 اختبار إستقرارية البيانات(Stationary) لمتغيرات الدراسة .

4-5 اختبار التأثير الثابت والعشوائي المتعلق بفرضيات الدراسة.

4-6 نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

بعد أن تم توضيح الطريقة والإجراءات في الفصل الثالث، والذي تضمن عرض لمجتمع الدراسة، والعينة وشروط اختيارها، وأساليب جمع البيانات، وكيفية قياس المتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات، فقد تم إجراء الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضيات وبأدناه نتائج الاختبارات:

4-1 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي

لغايات وصف متغيرات الدراسة إحصائيا، فقد تم احتساب الوسط الحسابي، اكبر قيمة، اقل قيمة والانحراف المعياري، كما تم اختبار التوزيع الطبيعي لهذه المتغيرات (Normality Test)، وهنالك العديد من الاختبارات الإحصائية التي تستخدم لفحص مدى اتساق البيانات من حيث تحقيقها لشرط التوزيع الطبيعي، ولذلك فقد تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Simirnov) لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟

ويعرض الجدول رقم (1) نتائج الإحصاءات الوصفية ومنه يتضح ان الوسط الحسابي لكل من الملاءة المالية، نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال، معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية، العائد على الأصول وهامش صافي الفائدة هو (10.9%، 40.62%، 66.71%، 43.31%، 22.16 مره، 0.43%، 1.54%) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (4.42%، 17.26%، 24%، 15.24%، 8.82 مره، 24.56%، 0.7%). وللحكم على المتغير إن كان موزعا توزيعا طبيعيا أم لا؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فان قيمة احتمالية اختبار (Kolmogorov-Simirnov) هي الحاكمة على ذلك، فإذا كانت القيمة اكبر من 5%، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، أي إن البيانات موزعة توزيعا طبيعيا. ويتضح من اختبار Kolmogorov-Simirnov بأن الاحتمالية لجميع المتغيرات أكبر من 5 % وعليه فإن كافة البيانات الخاصة بكافة المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (1)

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	الملاءة المالية	الأصول الثابتة / رأس المال	معدل توظيف الودائع	كفاءة المصروفات	الرافعة المالية	العائد على الأصول	هامش صافي الفائدة
الوسط الحسابي	0.109	0.406	0.667	0.433	0.222	0.433	0.0154
اكبر قيمة	0.247	0.806	1.065	0.982	0.4	0.9	0.0300
اقل قيمة	0.011	0.148	0.165	0.265	0.121	0.05	0.001
الانحراف المعياري	0.044	0.172	0.240	0.152	.o88	0.245	0.007
Kolmogorov-Simirnov	0.128	0.094	.0.122	0.250	0.0804	0.108	0.08
Probability	0.091	0.071	0.092	0.13	0.06	0.089	0.066

2-4 مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات

تم إجراء تحليل الارتباط بين متغيرات الدراســة من خلال مصفوفة ارتباط (Pearson)، والجدول رقم (2) يبين نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة ، حيث تشير نتائج الارتباط الى عدم وجود مشـــكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المســـتقلة، إذ جاء الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة اقل من 50%، كما ان كل من (الملاءة المالية، معدل توظيف الودائع)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتبطت جميعها بعلاقة طردية مع المتغير التابع العائد على الأصول وعلى التوالي (56.9%،23.1%.) ، وان هذه العلاقة دالة احصائيا فقط بين الملاءة المالية مع العائد على الأصول. بينما جاءت العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) والمتغير التابع العائد على الأصول عكسية وعلى التوالي (– 45.9%،31.3% –، 71.2% –)، وجميعها دالة احصائيا. كما جاءت العلاقة بين (معدل توظيف الودائع) والمتغير التابع هامش صافي الفائدة طردية (32.8%) وهي دالة احصائيا، بينما جاءت العلاقة بين (الملاءة المالية، نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) مع المتغير التابع هامش صافي الفائدة عكسية وعلى التوالي (0.3% –، – 15.3%،49.9% – ، 36.4%–)، وهي دالة احصائيا مع كفاءة المصروفات والرافعة المالية فقط.

جدول رقم (2)

مصفوفة ارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	الملاءة المالية	الأصول الثابتة / رأس المال	معدل توظيف الودائع	كفاءة المصروفات	الرافعة المالية	العائد على الأصول	هامش صافي الفائدة
الملاءة المالية	1						
الأصول الثابتة / رأس المال	- .249 0.099	1					
معدل توظيف الودائع	- .240 0.112	- .244 0.106	1				
كفاءة المصروفات	- .017 0.913	- .207 0.173	- .033 0.830	1			
الرافعة المالية	- .427** 0.003	.481** 0.001	- .437** 0.003	- .416** 0.005	1		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العائد على الأصول	.569** 0.000	- .459** 0.000	.231 0.127	- .313* 0.036	- .712** 0.000	1	
هامش صافي الفائدة	- .003 0.986	- .153 0.316	.328* 0.028	- .499** 0.000	- .364** 0.014	.302* .044	1

* دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%. ** دالة احصائيا عند مستوى دلالة 1%.

3-4 الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة

تم إجراء اختبار الارتباط المتعدد (Variance Inflation Factor) لمعرفة فيما إذا كان هنالك مشكلة ارتباط متعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، والجدول رقم (3) يبين نتائج عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين هذه المتغيرات، إذ إن جميع قيم VIF اقل من (10).

جدول رقم (3)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد (Variance Inflation Factor) للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	VIF
الملاءة المالية	2.152
الأصول الثابتة / رأس المال	1.321
معدل توظيف الودائع	2.202
كفاءة المصروفات	1.643
الرافعة المالية	3.344

4-4 اختبار استقرارية البيانات (Stationary) لمتغيرات الدراسة

لقد تم اختبار استقرارية البيانات (Stationary) لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ، وذلك باستخدام اختبار Levin-Lin- Chu (LLC)، للتأكد من عدم وجود مشكلة جذر الوحدة (Unit Root)، وقد أشارت نتائج الاختبار إلى عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، وان بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت كافة نتائج الاختبارات استقرارية البيانات لكافة المتغيرات المستخدمة في الدراسة على المستوى (Level)، إذ يشير الجدول رقم (4) إلى إن جميع القيم الاحتمالية (P-Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى 5%، وبالتالي فهي مستقرة على المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار استقرارية البيانات (Stationary)

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	القيمة المحتسبة	الاحتمالية P- Value	النتيجة	القيمة المحتسبة	الاحتمالية P- Value	النتيجة
الملاءة المالية	- 4.3043	0.000	مستقر	- 2.5309	0.017	مستقر
الأصول الثابتة/ رأس المال	- 2.0454	0.020	مستقر	-4.2538	0.010	مستقر
معدل توظيف الودائع	- 6.7304	0.000	مستقر	- 6.8948	0.000	مستقر
كفاءة المصروفات	- 2.3892	0.008	مستقر	- 2.2562	0.004	مستقر
الرافعة المالية	- 3.5503	0.019	مستقر	- 7.7757	0.000	مستقر
العائد على الأصول	- 6.7833	0.000	مستقر	- 4.5091	0.000	مستقر
هامش صافي الفائدة	- 4.7643	0.012	مستقر	- 5.7469	0.000	مستقر

4-4-1 اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي (Fixed Effect & Random Effect)

لغايات اعتماد التأثير الثابت أو التأثير العشوائي لاختبار فرضيات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار هاوسمان Hausman Test وعلى مستوى كل فرضية من فرضيات الدراسة لاختيار الاختبار الأنسب وعلى وفق الأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4-1-1 اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي المتعلق بفرضية الدراسة الرئيسة الأولى

يعرض الجدول رقم (5) نتائج اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي وفقا لاختبار هاوسمان (Hausman Test). ومنه يتضح إن القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع X^2 (41.820) أكبر من القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار كاي تربيع X^2 والبالغة (0.000) وهي أقل من 5%، وعليه نرفض التأثير العشوائي ونقبل التأثير الثابت.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي للفرضية الأولى

القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع (X^2)	41.820
القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع (X^2)	000.0
النتيجة	التأثير الثابت

4-4-1-2 اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي المتعلق بفرضية الدراسة الرئيسة الثانية

يعرض الجدول رقم (6) نتائج اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي وفقا لاختبار هاوسمان (Hausman Test). ومنه يتضح إن القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع X^2 (21.144) أكبر من القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار كاي تربيع X^2 والبالغة (0.038) وهي أقل من 5%، وعليه نرفض التأثير العشوائي ونقبل التأثير الثابت.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي للفرضية الثانية

القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع (X^2)	21.144
القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع (X^2)	0.038
النتيجة	التأثير الثابت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

4-5-1 نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الاولى

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات الحوكمة المالية (ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال، معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بالعائد على الأصول.

يعرض الجدول رقم (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي والانحدار المتعدد المتعلق بالفرضية الرئيسة الأولى، ومنه يتضح إن قيمة (Durbin–Waston) قد أشارت إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الأخطـــاء الداخلة في معادلة الانحدار، وقد بلغت قيمتها (1.95)، وهي ضـــمن الحدود المقبولة لهذا الاختبار. وعليه وبناءً على ذلك فإن نتائج اختبار F تشير إلى رفض الفرضية الصفرية H_{01}، وقبول الفرضية البديلةH_{11} ، ومفادها يوجد **أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات الحوكمة المالية (ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال، معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بالعائد على الأصول** ، لأن قيمة F– Calculated المحسوبة تساوي (13.22)، وهي معنوية عند مستوى دلالة 1% حيث بلغت قيمة P- Value (0.0000). وان أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة لها قوة تفسيرية مرتفعة للمتغير التابع العائد على الأصول، إذ بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (85.35%). أي أنها فسرت ما نسبته 85.35 % من التغير الذي حصل في العائد على الأصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي نسبة تفسير قوية. ويلاحظ من الجدول ان كل من ملاءة رأس المال، معدل توظيف الودائع ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع العائد على الأصـــول، بينما الأصـــول الثابتة إلى رأس المال، كفاءة المصـــروفات والرافعة المالية فيرتبطوا جميعا ترتبط بعلاقة عكســـية مع العائد على الأصول.

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)			
الطريقة: التأثير الثابت			
المتغيرات	**B**	**T. Test**	**Probability (P- Value)**
الملاءة المالية	2.5171	3.1668	0.0030
الأصول الثابتة/ رأس المال	- 0.1650	- 3.3855	0.0072
معدل توظيف الودائع	0.1851	1.5505	0.1286
كفاءة المصروفات	- 0.2783	- 2.3814	0.0350
الرافعة المالية	- 0.0015%	- 6.7483	0.0003
R^2	% 85.35	**DW. Test**	1.95
F- Test Calculated Value	13.22	**Probability (F)**	0.0000

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي والانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الأولى ضمن نموذج التأثيرالثابت

4-5-1-1 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى

$H_{01.1}$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لملاءة رأس المال على معدل العائد على الأصول.

تبحث هذه الفرضية أثر ملاءة رأس المال على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (8) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (4.535)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96) وإن قيمة P- Value (0.00) وهي دالة احصائيا، وتشير إلى وجود علاقة طردية بين الملاءة المالية والعائد على الأصول (المتغير التابع)، كم ان المتغير المستقل الملاءة المالية قد فسر ما نسبته R^2 (32.4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (ROA) وهو تفسير جيد، وعليه نرفض الفرضية الصفرية $H_{01.1}$، ونقبل الفرضية البديلة $H_{11.1}$ ومفادها **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملاءة رأس المال على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (8)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لملاءة رأس المال على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
الملاءة المالية	3.16	4.535	0.000
القوة التفسيرية (R^2)	% 32.40		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	20.567	0.0000	

4-5-1-2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى

$H_{01.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال على معدل العائد على الأصول.

تبحث هذه الفرضية أثر نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال على معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (9) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، لقد أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (-3.385)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي اكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96) وأن قيمة P- Value (0.002) وهي دالة احصائيا، وتشير الى علاقة عكسية بين (نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال) والعائد على الأصول (المتغير التابع) كما اشار لها معامل بيتا المعياري والذي بلغ (0.653−). كما فسر هذا المتغير ما نسبته R^2 (21%) من التغير الحاصل في العائد على الأصول وهو إلى حد ما مقبول. وعليه نرفض الفرضية الصفرية $H_{01.2}$، ونقبل الفرضية البديلة $H_{11.2}$ ومفادها **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (9)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لنسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
الأصول الثابتة/ رأس المال	- .653	- 3.385	0.002
القوة التفسيرية (R^2)	%21		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	11.461	0.0020	

4-5-1-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى

$H_{01.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع على معدل العائد على الأصول.

تبحث هذه الفرضية أثر معدل توظيف الودائع على معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (10) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، لقد أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (1.558)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اقل من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96) وان قيمة P- Value (0.127) وهي غير دالة إحصائيا، وتشير إلى علاقة طردية بين (معدل توظيف الودائع) والعائد على الأصول (المتغير التابع)، كما فسر هذا المتغير ما نسبته R^2 (5.3%) من التغير الحاصل في العائد على الأصول وهذا التفسير ضعيف جدا، وعليه نقبل الفرضية الصفرية $H_{01.3}$ ، ومفادها **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (10)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لمعدل توظيف الودائع على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
معدل توظيف الودائع	.236	1.558	o.127
القوة التفسيرية (R^2)	%5.3		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	2.427	0.127	

4-5-1-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى

$H_{01.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المصروفات على معدل العائد على الأصول.

تبحث هذه الفرضية أثر كفاءة المصروفات على معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (-2.159)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96) وان قيمة P- Value (0.036) وهي دالة إحصائيا، وتشير إلى علاقة عكسية بين (كفاءة المصروفات) والعائد على الأصول (المتغير التابع)، كما فسر هذا المتغير ما نسبته R^2 (9.8%) من التغير الحاصل في العائد على الأصول وهذا التفسير ضعيف ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية $H_{01.4}$، ونقبل الفرضية البديلة $H_{11.4}$ ومفادها **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المصروفات على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (11)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لكفاءة المصروفات على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
كفاءة المصروفات	-.504	-2.159	.036
القوة التفسيرية (R^2)	%9.8		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	4.663	0.036	

4-5-1-5 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الأولى

$H_{01.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة للرافعة المالية على معدل العائد على الأصول.

تبحث هذه الفرضية أثر الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (12) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (6.647-)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96 –) وان قيمة P- Value (0.000) وهي دالة إحصائيا، وتشير إلى علاقة عكسية بين الرافعة المالية والعائد على الأصول (المتغير التابع)، كما فسر هذا المتغير ما نسبته R^2 (50.7 %) من التغير الحاصل في العائد على الأصول وهذا التفسير قوي ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية $H_{01.5}$، ونقبل الفرضية البديلة $H_{11.5}$ ومفادها **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (12)

نتائج اختبار الانحدار البسيط للرافعة المالية على العائد على الأصول ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
الرافعة المالية	- 0.001	- 6.647	0.000
القوة التفسيرية (R^2)	% 50.7		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	4.1834	0.000	

4-5-2 نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثانية

$H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لادوات الحوكمة المالية (ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال، معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بهامش صافي الفائدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرض الجدول رقم (13) نتائج اختبار الارتباط الذاتي والانحدار المتعدد المتعلق بالفرضية الرئيسة الثانية، ومنه يتضح إن قيمة (Durbin-Waston) قد أشارت إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء الداخلة في معادلة الانحدار، وقد بلغت قيمتها (1.48)، وهي ضمن الحدود المقبولة لهذا الاختبار. وعليه وبناءً على ذلك فإن نتائج اختبار F تشير إلى رفض الفرضية الصفرية H_{02}، وقبول الفرضية البديلة $H_{1.2}$، ومفادها يوجد **أثر لادوات الحوكمة المالية (ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال، معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بهامش صافي الفائدة** ، لأن قيمة F- Calculated المحسوبة تساوي (4.93)، وهي معنوية عند مستوى دلالة 1% حيث بلغت قيمة P- Value (0.0013). وان أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة لها قوة تفسيرية للمتغير التابع هامش صافي الفائدة، إذ بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (52.75%). أي أنها فسرت ما نسبته 52.75 % من التغير الذي حصل في هامش صافي الفائدة وهي نسبة تفسير جيدة. ويلاحظ من الجدول أن معدل توظيف الودائع يرتبط بعلاقة طردية مع هامش صافي الفائدة، بينما الملاءة المالية، الأصول الثابتة الى رأس المال، كفاءة المصروفات والرافعة المالية فترتبط جميعها بعلاقة عكسية مع هامش صافي الفائدة.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي والانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الثانية ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: هامش صافي الفائدة (NIM)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاءة المالية	- 0.031	- 1.044	0.2939
الأصول الثابتة/ رأس المال	- 0.003	- 0.458	0.6494
معدل توظيف الودائع	0.014	2.532	0.0155
كفاءة المصروفات	-0.027	-3.667	0.0007
الرافعة المالية	- 0.016	- 2.561	0.0143
القوة التفسيرية (R^2)	%52.75	D.W Test	1.48
اختبار (F)	القيمة المحسوبة	احتمالية اختبار (F)	
	4.9344	0.0013	

4-5-2-1 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية

$H_{02.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملاءة رأس المال على هامش صافي الفائدة.

تبحث هذه الفرضية في أثر ملاءة رأس المال على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (14) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (0.0189 -)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اقل من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96)، وان قيمة P- Value (0.914) وهي غير دالة إحصائيا وتشير إلى عدم وجود علاقة بين الملاءة المالية وهامش صافي الفائدة (المتغير التابع)، كم ان المتغير المستقل الملاءة المالية قد فسر ما نسبته R^2 (0.7 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع (NIM) ، وعليه تقبل الفرضية الصفرية $H_{02.1}$، **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملاءة رأس المال على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لملاءة رأس المال على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: هامش صافي الفائدة (NIM)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
الملاءة المالية	- 0.066	- 0.0189	o.914
القوة التفسيرية (R^2)	%0.7		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	0.0000	0.9143	

4-5-2-2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية

$H_{02.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاصول الثابتة الى رأس المال على هامش صافي الفائدة.

تبحث هذه الفرضية في أثر نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (15) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (1.0159 -)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اقل من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96)، وأن قيمة P- Value (0.316) وهي غير دالة إحصائيا وتشير إلى عدم وجود علاقة بين (نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال) وهامش صافي الفائدة (المتغير التابع)، كما ان المتغير المستقل نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال قد فسر ما نسبته R^2 (2.23 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع (NIM) وهي نسبة تفسير ضعيفة جدا، وعليه نقبل الفرضية الصفرية $H_{02.2}$،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومفادها **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (15)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لنسبة الأصول الثابتة الى رأس المال على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: هامش صافي الفائدة (NIM)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
الأصول الثابتة/ رأس المال	- 0.003	- 1.0159	o.316
القوة التفسيرية (R^2)	% 2.23		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	1.0304	0.3163	

4-5-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية

$H_{02.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع على هامش صافي الفائدة.

تبحث هذه الفرضية في أثر معدل توظيف الودائع على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (16) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (2.2765)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي أكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96)، وان قيمة P- Value (0.029) وهي دالة إحصائيا وتشير إلى علاقة طردية بين معدل توظيف الودائع وهامش صافي الفائدة (المتغير التابع)، كما أن المتغير المستقل معدل توظيف الودائع قد فسر ما نسبته R^2 (% 10.83)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التغير الحاصل في المتغير التابع هامش صافي الفائدة (NIM) وهو تفسير ضعيف الى حد ما، وعليه نرفض الفرضية الصفرية $H_{02.3}$ ونقبل الفرضية البديلة $H_{12.3}$ **ومفادها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (16)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لمعدل توظيف الودائع على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: هامش صافي الفائدة (NIM)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
معدل توظيف الودائع	11 0.0	2.2765	o.029
القوة التفسيرية (R^2)	% 10.83		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	5.1803	0.0289	

4-5-2-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية

$H_{02.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المصروفات على هامش صافي الفائدة.

تبحث هذه الفرضية أثر كفاءة المصروفات على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (17) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (-3.7787)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96)، وان قيمة P- Value (0.000) وهي دالة إحصائيا وتشير إلى علاقة عكسية بين كفاءة المصروفات وهامش صافي الفائدة (المتغير التابع)، كما ان المتغير المستقل كفاءة المصروفات قد فسر ما نسبته R^2 (24.94 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع هامش صافي الفائدة (NIM)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو تفسير جيد الى حد ما، وعليه ترفض الفرضية الصفرية $H_{02.4}$ ونقبل الفرضية البديلة $H_{12.4}$ ومفادها **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المصروفات على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية.**

جدول رقم (17)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لكفاءة المصروفات على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: هامش صافي الفائدة (NIM)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
كفاءة المصروفات	- 0.035	- 3.7787	00.00
القوة التفسيرية (R^2)	% 24.94		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	14.2732	0.0000	

4-5-2-5 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية

$H_{02.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على هامش صافي الفائدة.

تبحث هذه الفرضية في أثر الرافعة المالية على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية، ويعرض الجدول رقم (18) نتائج اختبار الانحدار البسيط المتعلق بهذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج إن قيمة T- Calculated (المحسوبة) تساوي (2.5615 -)، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وهي اكبر من قيمة T- Tabulated الجدولية والتي تبلغ (1.96)، وان قيمة P- Value (0.014) وهي دالة احصائيا وتشير الى علاقة عكسية بين الرافعة المالية وهامش صافي الفائدة (المتغير التابع)، كما ان المتغير المستقل الرافعة المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد فسر ما نسبته R^2 (13.29 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع هامش صافي الفائدة (NIM) وهو تفسير مقبول إلى حد ما، وعليه ترفض الفرضية الصفرية $H_{02.5}$ ونقبل الفرضية البديلة $H_{12.5}$ ومفادها **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية**.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار الانحدار البسيط للرافعة المالية على هامش صافي الفائدة ضمن نموذج التأثير الثابت

المتغير التابع: هامش صافي الفائدة (NIM)			
الطريقة: التأثير الثابت (Fixed Effect)			
المتغير المستقل	B	اختبار T	الاحتمالية P- Value
الرافعة المالية	– 0.003	- 2.5615	0.0140
القوة التفسيرية (R^2)	% 13.29		
اختبار (F)	**القيمة المحسوبة**	**احتمالية اختبار (F)**	
	6.5581	0.0140	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 مقدمة

5-2 الاستنتاجات

5-3 التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 المقدمة

بعد عرض الإطار النظري والتطبيقي المتعلق بالدراســـة، وتحليل جوانبه المختلفة فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات لتكون خاتمة هذا الجهد العلمي المتواضع. حيث يقدم الفصـــل الخامس مبحثين، يتعلق المبحث الأول بوصـــف مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية للبحث، بينما يتناول المبحث الثاني مجموعة من التوصيات.

المبحث الأول

الاستنتاجات

5-2-1 تمهيد:

يعرض المبحث الأول لاهم الاســـتنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المحاور الآتية:

5-2-2 الاستنتاجات المتعلقة بالإطار النظري.

5-2-3 الاستنتاجات المتعلقة بالإحصاءات الوصفية.

5-2-4 الاستنتاجات المتعلقة بفرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2-2 أهم الاستنتاجات المتعلقة بالإطار النظري:

أ- أظهرت الأبعاد المعرفية اختلاف مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية وخاصة البنوك عن المؤسسات غير المالية نظراً للطبيعة الخاصة للقطاع المصرفي كونه يخضع إلى قانون البنوك من جانب، وقانون الشركات من جانب آخر.

ب- تختلف قواعد الحوكمة في المؤسسات المصرفية من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف القوانين والأنظمة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تختلف قواعد الحوكمة في البنوك عن الشركات، نظراً لاختلاف هيكل رأس المال في البنوك عنه فى الشركات وتعدد الأطراف ذات المصلحة، وتعدد أنشطة البنك.

ت- إن إستقرار القطاع المصرفي له كثير من الجوانب الإيجابية الخارجية. فالبنوك تعد المؤسسات الرئيسية التي تحافظ على نظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضرورياً لاستقرار القطاع المالي والذي بدوره له آثار خارجية عميقة على الاقتصاد ككل. فشل البنك قد يؤدي إلى إهتزاز الثقة العامة بالنظام المصرفي ويمتد إلى البنوك التي لديها ملاءة مالية جيدة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الاقتصاد .لذا تبدي الحكومات إهتمام خاص باستقرار القطاع المصرفي.

ث- إن فاعلية أدوت الحوكمة المالية تأتي من طبيعة المؤشرات والمكونات التى تحتويها والتى تعكس بالمقابل واقع الأداء وتساهم في أعطاء صورة واضحة عن النشاط المصرفى بما يؤدي إلى ضمان التقدم والسلامة فى للبنوك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الحوكمة فى البنوك التجارية تقع في إطار مجموعة القوانين التي تنظم أنشطتها، وجهات رقابية وسياسات داخلية في البنك، كما يحكمها المساهمون ومجلس الإدارة. علماً بانه يختلف نظام الحوكمة فيها تبعاً لتأثير الموظفين والمساهمين والمودعين والمجتمع عموماً.

ح- قدمت لجنة بازل إطاراً مؤسسياً كمياً ونوعياً لقياس السلامة المصرفية مما اسهم فى استقرار النظام المصرفى وتحقيق النمو الاقتصادي السليم.

خ- إن تعزيز الإفصـــاح والشـــفافية المصرفية يمكن أن يسهم بدور كبير في تحسين أداء البنوك وحماية مصالح المساهمين من خلال اطلاع كل أصحاب المصالح في البنك على ما يكفي من المعلومات -كماً ونوعاً- حول أوضـــاع البنك بحيث يصـــبح بمقدورهم تقييم البنك بطريقة صـــحيحة. إن هذه المعلومات ســـتجعل باســـتطاعة المودعين أن يقرروا ما إذا كان عليهم الاستمرار في إبقاء ودائعهم لدى البنك، وستجعل المساهمين يقررون إن كان الوقت قد حان لبيع أسهمهم. كما ستساعد مجلس الإدارة في معرفة ما إذا كانت الإدارة التنفيذية تقوم بمهامها على الوجه الأفضل، وتساعد المراجعين الخارجيين على إعداد تقارير موثوقة حول أوضاع البنك، كما ســـتسهم في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة قبل فوات الأوان تساعد في سلامة ومتانة البنك.

د- ان ضـــرورات ومتطلبات الســـلامة المالية للقطاع المصرفى تستدعى البحث الى التطوير والتحديث فى ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه طبيعة التقنيات والعوامل والعناصر ذات العلاقة بالعمل المصرفى وما تفرضه معايير القياس والأداء في تقييم الأداء المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذ- ان طبيعة وخصـــوصـــية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم للحوكمة المالية يعتمدها البنك المركزى لتحقيق أهدافه وأغراضـــه بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي وتقييم اداء البنوك.

5-2-3 أهم الاستنتاجات المتعلقة بالإحصاءات الوصفية

- بلغ متوسط الملاءة المالية للبنوك التجارية الليبية عينة الدراسة 10% إذ أظهرت نتائج هذا المؤشـــر إن جميع البنوك التجـــارية العامة تتمتع بمعدلات ملاءة عاليه لرؤوس أموالها وقد شـــهدت البنوك التجارية مجتمعة تحســـنا ملحوظاً في هذا المؤشـــر. ويأتي هذا كأحد النتائج الايجابية لعمليات الإصلاح التي يشهدها النظام المصرفي في ليبيا خلال الفترة الأخيرة.
- الأصـــول الثابتة / رأس المال يقيس هذا المؤشر قيمة ما يحظى به كل بنك من اصول ثابتة من إجمالي رأس المال أذ بلغ متوسط هذا مؤشر 40% للبنوك التجارية الليبية عينة الدراسة ومن الملاحظ ان هذه النسبة ارتفعت خلال السنوات الاخيرة بسبب منح الاذن للبنوك بافتتاح فروع جديدة لتقديم الخدمات المصرفية.
- معدل توظيف الودائع يعتبر هذا المؤشـــر أحد أدوات الرقابة المصرفية للمصرف المركزي عند تحديده لنسبة القروض إلى الودائع التي يجب أن تلتزم بها البنوك كحد أقصى، وألا تتوسع في منح الائتمان بأعلى من هذه النسبة اذ بلغ متوسط معدل توظيف الودائع في البنوك التجارية الليبية عينة الدراسة 66% أما الانحراف المعياري فقد بلغ 25%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وارتفعت هذه النسبة فى السنوات الاخيرة بسبب التحول إلى استخدام جزء كبير من سيولة البنوك في شكل ودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي مقابل فائدة سنوية ثابتة قدرها 1.75%، وقد تم تحويل هذه الودائع تدريجياً إلى شـــهادات إيداع المصـــرف المركزي بفائدة ســـنوية ثابتة قدرها 2.25%
- كفاءة المصروفات، يقيس هذا المؤشر نسبة الإيرادات التي استخدمت في تغطية مصروفات البنك. وارتفاع هذه النســـبة يدل على ارتفاع التكلفة التي يتكبدها المصـــرف مقابل ما يحصل عليه من إيرادات، وهو ما يؤثر ســـلباً على تحقيق عوائد مناســـبة للمصرف، حيث بلغ متوسط هذاالمؤشر 43% للبنوك التجارية الليبية عينة الدراسة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 15% وهذا يدل على وجود تباين كبير بين البنوك عينة الدراسة، إلا أنها انخفضت إلى 40% في عام 2007. مما يدل على انتهاج البنوك لســـياســـات ترشيد نفقاتها في الوقت الذي تواجه فيه دفع تكاليف مقابل برامج الإصلاح والتطوير التي يتم تنفيذها في البنوك خلال السنوات الأخيرة.
- الرافعة المالية هي اســـتعمال أموال الغير بتكاليف ثابتة ويكون من النوع المرغوب فيه إذا كانت عوائد استثمار تلك الأموال أكبر من تكاليف الحصول عليها،أذ بلغ متوسط الرافعة المالية للبنوك التجارية الليبية عينة الدراســـة 22.16 وبانحراف معياري 8.8 وهذا يدل على اقتراب البنوك عينة الدراسة فى نسبة الرفع المالى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلغ متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة 4% وبانحراف معياري 2% وهذا يدل على اقتراب البنوك عينة الدراســة فى نسبة االعائد على الأصول، أن زيادة هذه النسبة تدل على كفاءة اســتخدام الأموال المســتثمرة في الأصول. والملاحظ أن نسبة العائد على الأصول ســجلت تذبذبًا خلال الفترة محل الدراســة على مســتوى المصــرف الواحد، بأستثناء مصرف الصحارى حيث كانت 7% ولمدة تسع سنوات ، ومرد ذلك أن الجزء الأكبر من أموال المصرف مستثمرة في محفظة الأوراق المالية(سندات حكومية) لدى البنك المركزي.
- بلغ متوسط هامش صافى الفائدة للبنوك التجارية الليبية عينة الدراسة0.01% فقد تراوحت النسبة مابين (0.01% الى0.04%) خلال الفترة محل البحث، أن العمق المالي للمصــارف التجارية الليبية كان منخفضــا وقد يعود ذلك إن الاقتصــاد الليبي لا يعتمد على دلالات السوق فيما يتعلق بتخصيص الائتمان وتوجيه عمليات الادخار والاستثمار ، فمعدلات الفائدة الاسمية بقيت دون تغير منذ عام 1980 وحتى عام 2006 ، وذلك رغم معدلات التضــخم المتقلبة والمرتفعة أحياناً خلال هذه الفترة ، مما أدى إلى تقاضي البنوك لمعدلات فائدة حقيقية سالبة في العديد من السنوات ، وهو ما يحول دون تشجيع الادخار المصرفي ويساعد على نشؤ أسواق ائتمان غير رسمية.

5-2-4 الاستنتاجات المتعلقة بفرضيات الدراسة.

5-2-4-1 الاســتنتاجات الخاصــة بالفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لأدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بالعائد على الأصول.

يشــير اختبار (F) للفرضية الرئيسية الأولى إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال ، كفاءة المصروفات، الرافعة المالي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بالعائد على الأصول، وبخصوص نتائج الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى كانت النتائج كما يلي:

أ- تشير الفرضية الفرعية الأولى الى وجود أثر لأداة الحوكمة المالية (ملاءة رأس المال) على معدل العائد على الأصول، ويشير هذا المؤشر الى وجود هامش أمان لدى االبنوك التجارية الليبية في مواجهة مخاطر الاخفاق في اســـترجاع جزء من الاموال المستثمرة في القروض أي قدرة البنوك على ســـداد أصـــل القروض والفوائـــد المترتبـــة عليها(خدمة الدين) التى قد يتعذر على بعض المقترضـــين ســـدادها فى آجالها المحددة، دون أن يكون هناك تعثر في العمليات المصرفية.هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة(السرايري،2010).

ب- فيما أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر لأداة للحوكمة المالية (نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال) على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية. ويشير ذلك الى كفاءة وفاعلية االبنوك التجارية الليبية فى استغلال الأصول الثابتة، بما يؤثر على الأداء المالى للبنوك كما أن تكلفة امتلاك الأصول الثابتة وطبيعة تلك التكاليف، والتحسينات التى تطرأ عليها تؤثر كذلك على ربحية تلك البنوك، كما يشير إلى المدى الذي تستثمر أموال الملاك في الأصول بحيث أن الزيادة في نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة قد يكون على حساب مجالات استثمارية أخرى،لانها تمثل تسرباً من الدخل يقلل بالتالى العائد على الأصول.

ت- فيما أظهرت نتائج اختبار الفرضـــية الفرعية الثالثة عدم وجود أثر لأداة الحوكمة المالية (معدل توظيف الودائع) على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية. ويرجع ذلك الى عدم الكفاءة من قبل ادارات البنوك التجارية في توظيف أموالها التوظيف الأمثل وعدم استيعاب الأحتياطيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفائضـــة فى توظيفات مربحة من خلال منح قروض دون ضـــمانات فعلية تضمن استرجاع حقوق البنوك التجارية وعدم كفاءة الإجراءات المتخذة لتحصـــليها مما ترتب عليه احتســـاب الفوائد الســـنوية المســـتحقة دون تحصليها وانقضاء الأجل القانوني لمعظمها وعدم الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عوائد مالية مستقبلية.وجاءت هذه النتيجة غير متوافقة مع نتائج عدة دراسات.(السرايري،2010)،(النعيمي،2004)،

ث- كمـــا أظهرت نتـــائج اختبار الفرضـــية الفرعية الرابعة وجود أثر لأداة الحوكمة المالية (كفاءة المصـــروفات) على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية. ويشير ذلك الى قدرة ادارات البنوك التجارية على التحكم بالمصـــروفات اللازمة لإنجاز النشاطات المختلفة وسعيها الدائم إلى تخفيض هذه المصـــروفات بهدف زيادة ايراداتها، وتعبر هذه النســـبة الضئيلة عن العلاقة بين المصـــاريف المصرفية والإيرادات المتحققة مما يعني إن الكلفة المصرفية لتحصيلها منخفضة ومجزية وأن الأداء التشغيلي عالي المستوى، ومن جانب اخر فان هذا المعدل له علاقة عكسية مع الربحية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة.(السرايري،2010)،(الرفاعي،2009).

ج- فيمـــا أظهرت نتائج اختبار الفرضـــية الفرعية الخامســـة وجود أثرعكســـى لأداة الحوكمة المالية(الرافعة المالية) على العائد على الأصول في البنوك التجارية الليبية. هذه النتيجة لاتتفق مع المنطق الاقتصادى الذي يشير أن زيادة استخدام البنك لأموال الغير يؤدي إلى زيادة عوائده، ويدل ذلك إلى عدم التخطيط المالي الســـليم للهيكل التمويلي للبنوك التجارية، من خلال حصول البنوك على (أموال الغير) بتكاليف عالية وعدم إمكانية توظيفها للاستثمار في الوقت المناسب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود سبب ذلك ان البنوك التجارية الليبية لا تستثمر كل مواردها فى أصول مدرة للدخل وللدلالة على ذلك معدل توظيف الودائع. وهذا النوع غير المرغوب فيه؛ لأنه يؤدي إلى تخفيض العائد وهذا يتفق مع نتيجة(الرفاعي2009)

5-2-4-2 الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الرئيسة الثانية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات الحوكمة المالية على على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بهامش صافي الفائدة.

يشير اختبار (F) للفرضية الرئيسية الثانية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (معدل توظيف الودائع، كفاءة المصروفات، الرافعة المالية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية ممثلا بهامش صافي الفائدة. وبخصوص نتائج الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية كانت النتائج كما يلي:

أ- تشير الفرضية الفرعية الأولى الى عدم وجود أثر لأداة الحوكمة المالية (ملاءة رأس المال) على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية. ومن ثم يمكننا القول: إن لا توجد علاقه ذات دلالة بين ملاءة رأس المال وهامش سعر الفائدة. حيث نصت التشريعات المصرفية المتعاقبة على قيام مصرف ليبيا المركزي بتحديد أسعارالفائدة الدائنة (على الودائع) والمدينة على القروض خلال فترة الدراسة.

ب- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية إلى عدم وجود أثر لأداة للحوكمة المالية (نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال) على هامش صافي الفائدة. ومن ثم يمكننا القول: إن لا توجد علاقه ذات دلالة بين نسبة الأصول الثابتة الى رأس المال وهامش سعر الفائدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر لأداة للحوكمة المالية(معدل توظيف الودائع) على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية. وتشير هذه النسبة الى قدرة البنوك الليبية التوصل إلى نسبة مريحة بين القروض الممنوحة والودائع التي تم قبولها خلال فترة الدراسة مما ساهم بشكل إيجابي في تعزيز قدرة تلك البنوك في زيادة العائد على هامش صافي الفائدة .

ث- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وجود أثر لأداة للحوكمة المالية(كفاءة المصروفات) على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية. ويدل ذلك على قدرة البنوك التجارية على التحكم بمصروفاتها، بحيث ان الزيادة في هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض في معدل هامش صافي الفائدة والعكس صحيح .

ج- فيما أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الخامسة وجود أثر لأداة للحوكمة المالية لأداة الحوكمة المالية (الرافعة المالية) على هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية الليبية. وتشير هذه النسبة الى عدم كفاءة إدارات البنوك في اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة فى اطار المبادلة بين العائد والمخاطرة بحيث إن زيادة الاعتماد على حقوق الملكية سيزيد من تكاليف التمويل مما يؤثر سلبا على هامش صافي الفائدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التوصيات

5-3-1 تمهيد

بناءً على النتائج السابقة فإن الدراسة الحالية توصي بمجموعة من التوصيات تمت صياغتها وفق ثلاثة محاور هي الآتية:

5-3-2 توصيات عامة.

5-3-3 توصيات خاصة.

5-3-4 مقترحات بدراسات مستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-3-2 توصيات عامة.

أ- توسيع نطاق القطاع المالي الليبي بإنشاءبنوك وشركات وصناديق استثمار، وشركات تأمين خاصة، ومصارف إسلامية وشركات وساطة مالية متنوعة، وشركات التأجير المالي وغيرها.

ب- العمل على استكمال عمليات تطوير وتحديث التشريعات المصرفية والمالية وخاصة فيما يتعلق بما يلي: السرية المصرفية، إدخال العمل المصرفي الإسلامي، الالتزام بالمعايير الدولية بشأن العمل المصرفي، تشجيع إدراج أسهم البنوك في سوق الأوراق المالية الليبي، تطوير وتنظيم مهنة الصرافة، إدخال أدوات مالية جديدة.

5-3-3 توصيات خاصة.

أ- توصي الدراسة مجالس إدارة البنوك التجارية الليبية بالتركيز على الدور الفاعل لأدوات الحوكمة المالية بالنظر إلى دورها الأساسي كمؤشرات للانذار المبكر في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي. مع ضرورة توفير قاعدة بيانات تتعلق بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة ببنود القوائم المالية، والنتائج التشغيلية للبنك، والقضايا المتعلقة بأصحاب المصلحة.

ب- حث وتوجيه البنوك التجارية الليبية على ضرورة التوسع في توظيف مواردها المختلفة في المشروعات الإنتاجية من خلال أيجاد فرص استثمارية ذات مردود معقول ودرجة مخاطرة مقبولة للمساهمة في زيادة ربحية البنوك، وبالتالي تعمل على نمو وتحسين العائدعلى الأصول، من خلال الاستفادة من السيولة المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- ضـــرورة قيام البنوك التجارية الليبية بزيادة حجم الإســـتثمار والإنفاق على التطوير في مجالات التدريب ، ورفع كفاءة الموارد البشـــرية وكذلك تطوير أنظمة العمل فيها باستخدام الأنظمة التكنولوجية الحديثة وخاصة في مجال الترويج الإلكتروني، مما سيكون له إنعكاسًا كبيرًا على تحسين الأداء.

ث- توصـــي الدراسة بضرورة تطوير أنظمة المحاسبة والمراجعة في البنوك وزيادة مهام لجنة الإشراف والرقابة بحيث تكون مهمتها الرئيسة إلزام جميع الأطراف العاملة في البنك بالإلتزام بقواعد السلوك الصادرة من قبل المنظمات الدولية والبنك المركزي.

ج- العمل على نشـــر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصـــرف بشكل أوســـع من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم وآليات التنفيذ والمتابعة والكشـــف عن المخالفات ومواطن الضعف أو القصور في مراحل العمليات والأداء داخل المصرف.

ح- مواصلة العمل على تطوير وتحديث دور ومهام مصرف ليبيا المركزي فى ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه معايير القياس والأداء ، مع التركيز على استخدام الأدوات غير المباشرة التي من أهمها عمليات السوق المفتوحة.

خ- منح صـــلاحيات أوســـع وأشمل لمجالس إدارات البنوك التجارية، مع التأكيد على استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها الائتمانية، وأهمية العمل على وضع تصنيف ائتماني محلي ودولي للمصارف التجارية الليبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- ضـــرورة تبني إدارات البنوك ذات الحجم الصـــغير نهج الدمج المصـــرفي بشـــكل طوعي لمواجهة التحديات في ظل بيئة عمل تتســـم بوجود منافســـة , وذلك بزيادة قاعدة رأسمالها تماشيًا والمعايير الدولية ذات الصلة.

ذ- تعزيز التزام البنوك بمبادئ الحوكمة الصـــادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وبما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي.

5-3-4 مقترحات بدراسات مستقبلية

توصي الدراسة باهمية القيام بالمزيد من الدراسات أللاحقة في مجال الحوكمة فى الجهاز المصرفى الليبي، والاستفادة منها في زيادة أداء البنوك الليبية ورفع قدرتها على المنافسة بالداخل والخارج وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

1- دراســـة مقارنة للحوكمة المالية فى البنوك التجارية الحكومية مع البنوك التجارية فى القطاع الخاص.

2- دراسة أثر إصلاح وتطوير النظام المصرفي في ليبيا على كفاءة أدائه.

3- دراسة أثر أدوات الحوكمة على القرارات المالية التمويلية والاستثمارية والأداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع باللغة العربية :

إبراهيم، فريد محرم فريد (2009) **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة بورصة الأوراق المالية المصرية**.أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

أبو حمد، رضا صاحب (2002) **إدارة البنوك**. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن .

أبوزر، عفاف (2006) **إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية:عمان، الأردن.

ابوعوض،محسن فايز (2006). **استخدام مدخل التحليل الاستراتيجي فى قياس أداء البنوك الأردنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية: عمان، الأردن.

إتحاد البنوك العربية (2003). **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً**. بيروت، لبنان.

إتحاد البنوك العربية (2010) **النشرة المصرفية الفصل الرابع، ص169.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إتحاد البنوك العربية.(2003). **بحوث فى مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية**. بيروت، لبنان.

أشرف حنا ميخائيل (2005) **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات.** المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلى فى إطار حوكمه الشركات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة: القاهرة.

الإمام، صلاح الدين، والشمرى صادق (2010) **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE** .المؤتمر المصرفى العربي السنوي، النشرة المصرفية العربية.بيروت، لبنان.

البديري، حسين جميل (2003) **البنوك مدخل إداري ومحاسبي.** مؤسسة الوراق: عمان، الأردن.

بن قداره، فرحات عمر.(2008). ورقه غير منشورة **تطوير واعادة هيكلة البنوك التجارية الليبية.** مقدمة إلى لجنة السياسة النقدية / مصرف ليبيا المركزي.

بنى عطاء، حيدر محمد علي (2007) **مفاهيم أساسية فى قياس الأصول الثابتة.** دار الحامد للنشروالتوزيع:عمان،الأردن.

جوده، فكري عبدالغنى (2008) **مدى تطبيق مبادئ المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادي لجنة بازل،** رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الاسلامية: غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حبار، عبد الرزاق (2009) **الحوكمة فى المؤسسات المالية والمصرفية مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية**. الملتقى العلمى الدولى، الجزائر.

الحدوب، زهير، وديان لؤى (2010) **محاسبة البنوك** . دار البداية ناشرون وموزعون: عمان، الاردن.

الحسناوي، أموري هادي (2002) **طرق القياس الاقتصادي**. عمان: دار وائل للنشر.

حسين، صالح (2005) **أساليب الممارسة وإدارة السلطة في الشركات قضايا عامة**. إتحاد البنوك العربية: بيروت، لبنان.

الحسينى، فلاح، والدوري، مؤيد (2003) **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجى معاصر**. دار وائل للنشر: عمان.الاردن.

حشاد، نبيل (2004) **إدارة المخاطر المصرفية أنواعها وارتباطها بالحوكمة وإدارتها**. إتحاد البنوك العربية: بيروت، لبنان.

حشاد، نبيل (2005) **دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في البنوك**. اتحاد البنوك العربية،الجزء الثالث: بيروت، لبنان.

حماد، طارق عبد العال (2001) . **تقييم أداء البنوك التجارية**. الدار الجامعية للنشر: الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماد، طارق عبد العال (2008). **حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ.** الدار الجامعية للنشر: الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

حماد، طارق عبد العال (2005). **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في البنوك.** الدار الجامعية للنشر: الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

الخالدي، حمد عبدالحسين راضي. (2008). **تاثير الآليات الداخلية للحاكمية فى الأداء والمخاطرة المصرفية لعينة من البنوك الاهلية العراقية.** اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد: جامعة بغداد، العراق.

خريوش ، حسني على وآخرون (2004). العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية . **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة** 18(2): عمان، الاردن.

الخضيري،محسن أحمد (2005). **حوكمة الشركات.** مجموعة النيل العربية: القاهرة، جمهورية مصر العربية.

خليل، عطا الله وراد (2005). **الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية.** بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية.

خليل، محمد أحمد إبراهيم.(2005). **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية. http://www.infotechaccountants.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الربيعي، حاكم محسن، و راضي، حمد عبد الحسين. (2011). **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** . دار اليازوري للنشر والتوزيع: عمان، الاردن.

رمضان، زياد، ومحفوظ جودة.(2003).**الاتجاهات المعاصرة فى إدارة البنوك**. دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الاردن.

الزبيدى، حمزة محمود.(2011). **التحليل المالى لأغراض التنبؤ بالفشل**. الوراق للنشروالتوزيع: عمان, الاردن. .

الزبيدي،حمزة محمود. (2004). **إدارة البنوك استرتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**. مؤسسة الوراق: للنشر والتوزيع.

الزدجالى.(2003). **أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية**.إتحاد البنوك العربية: بيروت، لبنان

السقاف، خلود. (2004). **التحكم المؤسسي في الجهاز المصرفي الاردني**، جمعية البنوك في الاردن، المجلد 23 ، العدد الرابع، ص.39-43.

سلطان، محمد سعيد، وعبدالغفار، حنفي؛ وعبدالسلام ،ابوقحف. (2004). **إدارة البنوك**. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة: الاسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السليحات، زاهر (2012) أثر **الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة.** اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية:عمان، الاردن.

سليمان، محمد مصطفى (2006) **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة).** الدار الجامعية للنشر: الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

سنقرط، سامر (2003) **المقررات الجديدة للجنة بازل لرأس المال.** *البنوك في الأردن*، 5(22): 40.

شابرا، عمر، وحبيب، أحمد (2006) **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية.** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: البنك الإسلامي للتنمية.

شاهين، على، ومطر، جهاد (2011) نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث** (العلوم الانسانية)،مجلد 25 (4)، ص20.

شريف، أنور (2008) **دور الحاكمية فى عملية إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية.** أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد: العراق.

الشعار،محمد نضال (2005) **أسس العمل المصرفى.** دار التقوى: حلب، سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشماع، خليل (2006) **إدارة الموجودات والمطلوبات.** معهد التدريب المالي والمصرفى: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد البنوك الأمريكية.

شنيبيش،على رمضان.(2009). **أثر إصلاح النظام المصرفي على كفاءة الأداء وتطوير الخدمات المصرفية فى ليبيا**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة .جامعة النيلين . السودان.

صندوق النقد العربي (2006) **انضباط السوق.** التقرير الصادر عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية الدعامة الثالثة لاتفاق بازل الثاني، أبو ظبي.

صـــندوق النقد العربي : المؤسسات المالية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي ، أبو ظبي 2005

صندوق النقد العربي.(2004). **الملامح الأساسية لاتفاق بازل I وبازل II** .أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي: أبو ظبي.

الطراونه، سعيد (2004) سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض فى البنوك التجارية العاملة فى الأردن دراسة قياسية. **مجلة المنارة للبحوث والدرسات**، المجلد 10،العدد **2.**

الطوخى، عبدالنبى اسماعيل (2008) التنبؤ المبكر بالأزمات المالية بإستخدام المؤشرات المالية الرائدة. **مجلة جامعة أسيوط .**

الطيب، سعود شحاتيت. (2011). تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية :حالة الأردن. **دراسات العلوم الإدارية**،المجلد 38: الجامعة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبادة، إبراهيم عبد الحليم .(2006). **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك:عمان.

عبد القادر،علا نعيم، وآخرون.(2009). **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**. دار البداية ناشرون وموزعون: القاهرة، مصر.

عبد الوهاب، نصر على، وشحاتة، السيد شحاتة. (2007). ***مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة***. الدار الجامعية: الإسكندرية .

العبد، جورج .(2004). **عوامل وآثار النمو الإقتصادى والتنمية فى الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

عبدالحميد،طلعت اسعد.(2004).**إدارة البنوك المتكاملة الحل العصرى لكافة المشاكل المتعلقة بالمال**. مكتبات مؤسسة الأهرام: مصر.

عبدالقادر، زيتونى.(2008). **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.

عبدالله،خالد امين.(2006). **إدارة المخاطر الأئتمانية**. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.ط1. عمان. الاردن.

العتوم،عامر يوسف.(2009).**اسباب الأزمة المالية العالمية رؤية اسلامية**. بحث مقدم ضمن المؤتمر العربي للبحث العلمى: عمان، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العطار، رشاد. (2001). **الإدارة المالية والتحليل المالي**. دار البركة:عمان، الاردن.

عقل،مفتاح محمد.(2009). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**. مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع:عمان ، الاردن.

العلاق،بشير عباس.(1998).**أدارة البنوك مدخل وظيفى** . جامعة التحدى: سرت, ليبيا.

علم الدين، وليد .(2004). **حول معايير بازل 2 وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي**. إتحاد البنوك العربية:بيروت، لبنان.

على ،عبد المنعم السيد، والعيسى، نزار سعد الدين.(2004).**النقود والبنوك والأسواق المالية**.دار الحامد للنشر والتوزيع:عمان، الاردن.

عيسى، سمير كامل محمد. (2008). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات. بحث محكم، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 مجلد45 .

الغنيمي،محمود.(2005). **الحوكمة والجهاز المصرفي**. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وإبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث،جامعة الإسكندرية :كلية التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فون، جين شيك.(2002). أهمية معايير المحاسبة الدولية فى دفع النمو الإقليمى. **مجلة الأصلاح الأقتصادى أصدار CIPE، العدد 6.**

قباجه، عدنان عبد الرحمن.(2008). **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.** اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية:عمان, الاردن.

القرشي، عبدالله على احمد.(2010). **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي** .دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية، **جامعة حلوا:** حلوان،مصر.

الكور، عز الدين مصطفى. (2010). **الهيكل- الوصف- الأداء- والمنافسة في صناعة البنوك الأردنية.** ورقة عمل، http://www.pdfmachine.com/?cl

مركز المشروعات الدولية الخاصة (أ) ،(2005)، **حوكمة الشركات سبيل التقدم.** القاهرة: جمهورية مصر العربية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2011). **فكرة حوكمة الشركات**.www.cipe.com .

مصرف ليبيا المركزى (2009) **كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية**.منشورات هيئة البحوث والإحصاء: طرابلس،ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي : قرارات مجلس الإدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصرف ليبيا المركزي: القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.

مكرم، صادر.(2003).**متطلبات إتفاقية بازل الجديدة لكفاية الرساميل بالنسبة للمصارف العربية.** إتحاد المصارف العربية.

المليجي، هشام. (2002). الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية – دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية لكلية التجارة.** عدد(26) ، جامعة الأزهر:القاهرة .

المهانيي، محمد خالد.(2007). **حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية** . بحث علمي أعد ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونين السوريين . ص3 –4, دمشق:سوريا.

النعيمي، شهاب الدين.(2002). قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية .**مجلة دراسات العلوم الإدارية.**

هندي، منير إبراهيم.(2003). **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر.**المكتب العربي الحديث: الاسكندرية،مصر.

وهيبه، ناصـــرى.(2009). دور حوكمة البنوك فى اســـتقرار السوق المالى.**مجلة الدرسات المالية والمصرفيه**،المجلد 21،العدد3، ص10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdul Hadi Z., and Abdul Samad, F. (2007). "Corporate Governance and Performance of Banking firms: evidence from Asian Emerging Markets", **Advances in Financial Economics, Vol. 12.**

Adams, R. and Mehran, H. (2003). Is Corporate Governance Different for Bank Holding Companies?", **FRBNY Economic Policy Review.**

Bakshi, S. (2005). "Financial Intermediation: An Overview of Risks". (IN): Verma, S.B(ED), Risk Management, (pp.22-31). Deep&Deep Publications. New Delhi

Basel Committee on Banking Supervision – BIS (2006). "Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations". http://www.bis.org/bcbs/publ.htm .

Basel committee Publications, "Enhancing Corporate Governance For Banking Organizations", July 2005 .

Cadbury, A. (1992). **Report on the Financial Aspects of Corporate Governance**, (London, Gee and Co., Ltd.), p.12.

Cavallo . L . and Rossi . S . (2002). " Do Environmental Variables Affect the Performance And Technical Efficievcy of the European Banking system A Paramentric Analysis Using the Stochastic Frontier Approach. " ***The European Journal of Finance*** " 8.pp. 123-146.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Claessens, S. (2006). "Corporate Governance and Development", **The World Bank Research Observer, vol. 21, no. 1 Spring. PP 91-122**

Coleman،A. and Biekpe، N. (2006). "The Relationship Between Board Size Composition, CEO Duality and Firm Performance", **Journal of Corporate Governance** .6، 909-623

David, F. (2001) ."Strategic Management: Concept and Cases", **8th ed, prentice-Hall Inc**

Dermine ،J. (2011). "Bank Corporate Governance, Beyond the Global Banking Crisis**". France, unpublished working.**

Fawzi, S. (2003). "Assessment of corporate governance in Egypt". **working paper the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April 2003; p: 04.**

Geof, M. (2003). "Corporate Governance In The Financial Sector", **Journal Reserve Bank of New, Vol. 66 No. 2**

Greuning, H. And Bratanovic, S.(2009). Analyzing Banking Risk, A Framework For Assessing Corporate Governance And Risk Management**. Third edition, United States of America.**

Gup, B. (2007). Corporate Governance in Banking A Global Perspective , **Edward Elgar Publishing Limited , P153 .**

Hempel, G., Cole M., Alan B. and Simonson D. (.2002). Bank Management :Texts and Cases, **4th ed John Wiley and Sons, Inc**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Heremans, D. (2007). "Corporate Governance Issues for Banks: a Financial Stability Perspective**", Working paper**

Herman, D. (2011). "The Basel Capital Adequacy Accords And The Governance Of Global Finance", **A Dissertation Submitted to the Graduate School – Newark, Rutgers, The State University of New Jersey in partial fulfillment of requirements for the degree of Doctor of Philosophy.**

Hunt, S. and Morgan, R. (1995). "The Comparative Advantage Theory of Competition", **Journal of Marketing, 59.**

Joseph, C. (2006). "Credit Risk Analysis :A Tryst With Strategic Prudence", **Tata McGraw-Hill Company Limited, New Delhi**

Kashyap, A. & Stein, j. (2004). "Cyclical Implications of the Basel II Capital Standards" , **Federal Reserve Bank of Chicago Economic prospective ,IQ/2004**

Kim, P& Rasiah, D. (2010). "Relationship Between Corporate Governance and Bank Performance in Malaysia during the pre and post Asian Financial Crisis", **European journal of economics finance and administrative science, 20: 39-63**

Kosmidou, K. & Zopounidis, C. (2008). "Measurement of Bank Performance in Greece", **South-Eastern Europe Journal of Economics (1) 79-95.**

Kostyuk, A. et.al. (2007). "Corporate Governance", **Virtus Interprets, Ukraine. P.3.**

www.manaraa.com

Levine, R. (1998). "The Legal Environment, Banks and long-Run Economic", **Journal of Money, Credit and banking, P. 395, P. 316.**

Levine, R. (2003). "The Corporate Governance of Bank", **Global Corporate Governance Forum ,Washington.**

Lynch, R. (2000). "Corporate Strategy", 2nd.ed, **prentice- Hall inc**

Macdonald,S. &Koch, T. (2006). "Management of Banking", **Thomson South-western.6th . ed.u.s.a.**

Mendis,S. (2005). "Financial System Stability Basel II – The Way Forward" **Association of Professional Bankers, Srilanka, Aug., 2005**

Miller D., and Bromiley P. (1990). "Strategic Risk and performance an analysis of Alternative Risk measures" **Academy Management Journal, Vol 33, No. 4, pp. 756-779**

Mishkin, S. & Eakins, S. (2000). "Financial Markets and Institution", **Addison Wesley Longman Inc.3rd .ed. USA.**

Nam, S. and Lum, C. (2006). **"**Corporate Governance of Banks in Asia", **Asian Development Bank Institute, Volume 2,PP12-13.**

OECD. (2006). "Policy Brief on Corporate Governance of Banks in Asia", **Organization for Economic Co-Operation and Development, PP1-40 .**

www.manaraa.com

Polsiri, P. and Yupana (2006). "Corporate Governance of Banks in Thailand", **Working Paper Series , Center for Economic Institutions**.

Pushkar, G. (2008). "Corporate Governance in India Banking Sector", **A Dissertation presented in part consideration for the degree of MA in Finance and Investment،INDIA، p11.**

Raghavan, R. (2005). "Risk Management: An Overview. (IN): Verm S.B(ED), Risk Management," (pp.3-21)., Deep & Deep Publications. Ltd., New Delhi.

Raghavan, R. (2005**). "**Risk Management: An Overview". (**IN): Verma S.B(ED), Risk Management, (pp.3-21)., Deep & Deep Publications.Ltd., New Delhi**

Reddy, Y. (2004). "Corporate Governance and Financial Institutions – Challenges for Developing Countries", **Presentation to CACG 2004 Annual Conference – Workshop, 4-6 November.pp1-11.**

Rilyey, T. (2003). "E- Governance V.S E-Governance Examining The Differences In a changing public Sector Climate", **International Tracking Survey Report No 4 Ottawa Canada.**

Rose R. & Sylvia C. (2005). "Bank Management & Financial Services" **6th Ed, chapter 5, P145.**

www.manaraa.com

Saidi, N. (2008). "Transparency & Disclosure Challenges in the Banking Sector", **Conference held under the auspices of the Central Bank of Syria ,21-22 December, Syria , pp1-**

Sarakar, A. (2005). "Application and Implications of New Prudential Norms for Banks". **(IN): Verma, S.B (ED), Risk Management, (pp.61-72), Deep & Deep Publications. Ltd., New Delhi**

Saunders, A. and Cornett, M. (2002). "Financial Institutions Management: A Risk-Management Approach", **4th Ed., McGraw-Hill.**

Sebastian M. (2007). "International And MENA Wide Trends And Developments In Bank And Corporate Governance", **The Institute Of Banking- IFC: Corporate Governance For Banks In Saudi Arabia Forum, Riyadh, 22-23 May 2007**

Shijun, C. (2008). "Board size and the variability of corporate performance", **Journal of Financial Economics , Vol. 87, Issue 1, January, P157-176**

Simon. S. Ho (2003). "Corporate Governance in China", **Hong Kong Baptist University.**

Tan W. and LIU H. (2009). "The embedded financial governance system based on COSO framework—A new method of integration", **Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN 1548-6583, USA, Vol.5, No.11 (Serial No.54)**

www.manaraa.com

The World Bank. (2005). "Financial Sector Assessment", **The International Bank for Reconstruction and Development, Washington D.C. p228.**

Thompson, A. and A. J. (1999). "Strickland, Strategic management: concepts & cases", **(9th Ed.), Irwin**

Toledo, E. (2006). "Quality of governance Ana Firm Performance: Evidence From Spain" **Aurum 2006 conference، Oslo (16).**

www.manaraa.com